- النقاش الإسرائيلي حول الخطر النووي الإيراني بين خياري الحرب والديبلوماسية
- الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل 1980
- دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الواحد والثمانون – تموز/يوليو 2012

البيئة العسكرية

تشكل الحياة العسكرية بتشعباتها ومقتضياتها، وما تمليه من واجبات ومن عادات وتقاليد، بيئة عسكرية خاصة تتداخل فيها الأعراف مع الأنظمة، وتتكامل الأصول مع إمكانات الابتكار والتطوير والتغيير.

والبيئة في عمومياتها هي مجموع الأمور والقضايا التي ترتبط بعناصر الطبيعة من حر وبرد، ومن مناخ وماء وهواء، ومن نبات وعمران، ومن نظافة ومعالجة للنفايات وبقايا الحياة اليومية للسكان. وهي تنطلق لتصبح واحداً من أساسات المجتمع وركائزه، وعنصراً مهماً يساعد في تمييزه عن غيره، وفي رسم موقعه الحضاري، وقدرته على الاستمرار سليماً معافى، صحيح البنيان، واثق الخطى.

وقد خصّ الجيش اللبناني هذا الموضوع بأهمية كبيرة وعناية متفرّدة ، من هنا تصنيفه إياه في خانة المهمات الرئيسة الموكلة إلى وحداته في كل مكان ، وفي كل فصل وظرف، وتلك المهمات، كما يعرفها الجميع، هي : الدفاعية وتشمل شؤون الدفاع عن الوطن في وجه أي عدوان خارجي يسعى إلى النيل من الكرامة الوطنية، أو استباحة التراب الوطني وما فيه من ثروات وخيرات، الأمنية وتشمل الاسهامات المختلفة في الحفاظ على الأمن والاستقرار بكل مستلزماتها وحيثياتها، بالتعاون مع المؤسسات الأمنية الأخرى، والإنمائية التي تشمل في ما تشمل شؤون مشاركة المواطنين في حسن التعامل مع الطبيعة صيفاً وشتاء، حماية الثروة الخضراء في البر، والصفحة النقية الزرقاء في البحر، والصفاء والنقاء في كل نسمة تحوم حول السفوح والقمم، وبين الأحياء والمساكن والبيوت، وهذه هي ركائز البيئة الصحيحة.

نحن لا نحسب أن جيشنا يستطيع بمفرده ان يتولى تنفيذ مقررات «قمم الأرض» حول البيئة، ولن يبلغ بنا الافتراض حدّاً نؤمن فيه بأن هذا الجيش قادر على إعادة البيئة الى ما كانت عليه قبل اختراع السيارة واطلاق الطيارة والشروع باختبارات الكيمياء وتجارب الفيزياء، لكننا نذكر بأن وحداتنا تبذل الجهد الأقصى، في ظل امكاناتها المادية المعروفة، لدعم البيئة وحمايتها والابقاء على ما تبقى منها سليماً معافى، ويشكل ذلك زراعة الشجرة والعناية بها، ومكافحة ما يصيبها من حريق ويباس وآفات وأمراض. حماية مجاري الأنهار والأودية من عبث العابثين، خصوصاً لجهة تراكم النفايات وظهور الانشاءات غير القانونية. إعادة الاعتبار لمباني التراث من قلاع وحصون وغيرها، السهر على النظافة الفردية والعامة في أي مكان يحل فيه مركز من مراكز الجيش، كائنةٍ ما كانت مدة إقامته، يضاف إلى ذلك إسهامات الوحدات الصحية العسكرية في مكافحة الأوبئة، خصوصاً تلك الناشئة عن عدم مراعاة شروط النظافة، بما في ذلك محاولات استباق الأمور من قبل تلك الوحدات، وتطبيق المقتضيات المطلوبة لمواجهة الإصابات والأوبئة (أمراض الجلد، أمراض الرئة...) التعاون مع المؤسسات الأهلية المحلية، والهيئات الإنسانية الدولية في كل ما يتعلق بمعالجة التغيرات المناخية والبيئية: الزلازل، البراكين... لكن، ما السبب في انشغال الجيش بالبيئة، قد يسأل سائل، هل لأن هذه المؤسسة هي بيئية في الدرجة الأولى، وقبل أن تكون عسكرية؟ هل بداعي المزايدة على المؤسسات الأخرى ذوات الشأن والاختصاص؟ هل تعبيراً عن فائض في الإمكانات وبحبوحة في الوسائل؟ لا. السبب هو الايمان بما للبيئة من تأثير في تأكيد حضارة الوطن، قياساً على أن النظافة وبمفردها، هي من الايمان، فكيف بالبيئة التي تسهل الكثير الكثير من الصفات والمزايا من كل حدب وصوب. والسبب بالتالي هو أن الوطن الحضاري يستحق التضحية في سبيله بشكل تلقائي وكواجب حتمي لا يعتريه تردّد، ولا يظهر فيه تلكؤ أو هوان، وهذه هي الرسالة التي نذر الجيش نفسه من أجلها. وهكذا تكون البيئة الطبيعية قد نالت الكثير من الجهد العسكري، وتدرجت لكي تكون فرعاً من فروع البيئة العسكرية الشاملة الواسعة.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة **مديرة التحرير : نايلا عسّاف**

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج :150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الواحد والثمانون – تموز/يوليو 2012

النقاش الإسرائيلي حول الخطر النووي الإيراني
بين خياري الحرب والديبلوماسية
..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 5

الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل 1980
..... العميد الركن الدكتور محمد صبحي الحجار 51

دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان
..... د. علي زين الدين 91

ملخصـــات ..... 119 - 121

النقاش الإسرائيلي حول الخطر النووي الإيراني بين خياري الحرب والديبلوماسية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*
في ٩ أيار ٢٠١٢

1- المقدمة

يبدو أن التهديد الإسرائيلي بتنفيذ هجوم جوي وصاروخي ضد المنشآت النووية الإيرانية قد تراجع بشكل كبير خلال شهر نيسان/أبريل 2012 نتيجة الضغوط الأميركية والانتقادات اللاذعة التي وجّهها قادة أمنيون إسرائيليون (سابقون وحاليون) إلى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع إيهود باراك المصرّين على ضرورة اعتماد الخيار العسكري في مواجهة الخطر النووي الإيراني.

تراجع احتمال وقوع الحرب بعد أن كان قد بلغ أوجه خلال الأشهر الأولى من هذا العام، وقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالًا على صفحتها الأولى يوم الاثنين 30 نيسان/أبريل 2012 تحت عنوان «الخبراء يعتقدون بتراجع احتمال الصدام مع إيران». ورأى بعض هؤلاء الخبراء أن احتمالات وقوع حرب قد تراجعت من 60% إلى 30%. لكن ما زالت احتمالات حصول

* عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية، كاتب ومحلل سياسي في جريدة الديار.

صدام خلال هذا العام مرتفعة نسبيًا، وهي عالية مقارنةً مع ما كانت عليه الأمور في صيف السنة الماضية وخريفها[1].

ثمة قناعة لدى عدد من الخبراء المتتبعين الموضوع الإيراني بأنه من الممكن عودة أجواء التهديد إلى ما كانت عليه بعد الاجتماع الثاني بين إيران ومجموعة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا في بغداد في 23 أيار/مايو 2010، ويمكن توقّع عودة أجواء التوتر والتهديد إذا فشلت المحادثات في تحقيق أي تقدم أو في حال تأجيل الاجتماع أو إلغائه[2].

يمكن الاستنتاج أن التطوّر الإيجابي في الموقف الإيراني خلال محادثات إسطنبول لجهة القبول بالبحث عن مخرج من المأزق الراهن قد أفسح المجال لإعطاء العمل الديبلوماسي المزيد من الوقت ولتفكيك تعقيدات موضوع تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي دفع جميع «الصقور» في الولايات المتحدة وإسرائيل إلى التزام موقع دفاعي مؤقّت وانتظار ما ستسفر عنه محادثات بغداد.

كان الرئيس أوباما قد واجه كل الضغوط التي مورست على إدارته وعلى الكونغرس لتحديد «الخطوط الحمراء» التي تفصل ما بين خياري الديبلوماسية والحرب والتي يتقرّر على أساسها اعتماد الولايات المتحدة الخيار العسكري ضد إيران[3].

تعرّض موقف نتانياهو وباراك لانتقادات لاذعة من قادة إسرائيليين سابقين وحاليين، وعلى رأسهم رئيس الموساد السابق مئير داغان والحالي تامير باردو، ولاحقًا من رئيس «شين بيت» السابق يوفال ديسكين، ومن رئيس الأركان الحالي بيني غانتز. ودخل على خط هذا النقاش الساخن رئيس

1- New York Times, «**Chances of Iran strike receding, U.S. officials say**», www.nytimes.com/.../30/...chances-of-iran-strike-us-official-say.

2- Barak Says «**All Israeli Options Remain Open on Iran**»-Nytimes.com www.nytimes.com/.../barak-says-all-israeli-options-remain-open-on-iran.

3- Obama, «**Netanyahu Face Struggle over Iran Red Lines**»/Reuters www.reuters.com/.../us-usa-israel-iran-idUSTRE82403v20120305.

الوزراء الأسبق إيهود أولمرت حيث قال في مقابلة مع كريستيان أمنبور على شبكة «سي.أن.أن.»: «أعتقد أن اللجوء إلى القوة هو آخر الخيارات، وإني أفضّل أن يكون ذلك منوطًا بأميركا وبمساندة المجتمع الدولي، وذلك في حال فشل الجهود الأخرى». واعتبر أولمرت أن دور إسرائيل يجب أن يكون ثانويًا في حال اعتماد مثل هذا السيناريو. وأضاف: «يجب أن يبقى القرار بيد الولايات المتحدة، التي تقرّر حجم العمل العسكري وأهدافه، ويمكن أن تكون إسرائيل جزءًا من هذا الجهد ولكن يجب أن لا تقوده»[4].

يُظهر النقاش الإسرائيلي (السابق والراهن) مدى الخلاف الكبير داخل إسرائيل وخصوصًا ما بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخبراء الأمنيين والعسكريين بالإضافة إلى عدد من السياسيين. كما أنه يؤكّد تعارض المواقف بين القيادة الإسرائيلية والرئيس أوباما وإدارته، والذي يرفض الانسياق إلى الخيار العسكري في المرحلة الراهنة، ويرى أن الأولوية يجب أن تعطى للعمل الديبلوماسي لإيجاد مخرج من الأزمة مع إيران حول برنامجها النووي.

يهدف هذا البحث إلى استعراض مجريات النقاش الإسرائيلي والانقسام الحاصل حول خياري الحرب والديبلوماسية في ما خصّ الملف النووي الإيراني، مع ضرورة استطلاع أبعاد الخيار الإقليمية والأميركية، وسوف يتناول بحثنا خطة نتانياهو وباراك للهجوم على إيران، والصعوبات التي يمكن أن تعترضها، ورأي الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين فيها. بالإضافة إلى الخيارات الإسرائيلية البديلة للحرب العسكرية. ويبقى السؤال الأساسي المطروح: هل تملك إسرائيل القدرات العسكرية اللازمة لتنفيذ سيناريو الحرب بنجاح؟ وهل يريد نتانياهو شنّ حرب على إيران أم أنه

4- Former Israeli PM Ehud Olmert: «**U.S., not Israel should head strike on Iran**», www.liveleak.com/view?!=889_1335903336

يستعمل التهديد كوسيلة لابتزاز الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي؟ ولا بدّ في هذا السياق من التساؤل أيضًا حول إمكان إحداث اختراق في جدار الموقف الإيراني المتصلّب خلال مؤتمرَي اسطنبول وبغداد، وحول قدرة إسرائيل على استغلال أي ثغرة لتعطيل العملية الديبلوماسية والعودة إلى قرع طبول الحرب ضد إيران.

2- النقاش الاستراتيجي في أبعاده الإقليمية

نجحت إسرائيل من خلال توقيع معاهدة كامب دايفيد مع مصر العام 1979 في تحقيق أمنها المباشر والحؤول دون اندلاع حرب تقليدية كبيرة كحرب العام 1973، حيث لم يبق أمامها سوى بعض التهديدات والمخاطر المحدودة التي يمكنها التعامل معها وإنهاؤها الواحدة تلو الأخرى. ولحق الأردن مصر في توقيع اتفاقية «وادي عربة للسلام»، والتي وجد فيها مخرجًا للتخلّص من الضغوط الفلسطينية والسورية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني «بضمانة» إسرائيلية.

إلى ذلك إستطاعت إسرائيل من خلال غزوها لبنان العام 1982 التخلّص من الوجود الفلسطيني المسلّح في جنوب لبنان والبقاع الغربي وبيروت، في حين كان لبنان يواجه سلسلةً من الانقسامات والحروب الداخلية التي أدّت إلى تفتيته. أوجدت هذه الحالة اللبنانية، وعلى الرغم من استمرار أجواء العداء بين سوريا وإسرائيل، نوعًا من التوافق الضمني بما يحقق مصالح الطرفين في لبنان، وبموافقة أميركية – أوروبية. ونجحت سوريا بعد توقيع اتفاق الطائف العام 1989 في ضبط جميع القوى والجماعات السياسية والمسلحة في لبنان، بما فيها تلك المنتشرة في الجنوب بعد عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية، والتوقيع على تفاهم نيسان، الذي دخلت فيه سوريا كطرف ضامن لتطبيقه.

أعطى الاحتلال الأميركي للعراق العام 2003 ضمانات أمنية واستراتيجية

جديدة لإسرائيل، حيث أسقط إمكانات قيام جبهة شرقية تضم سوريا والعراق ولبنان، تعوّض على سوريا الخسارة التي تسبّب بها خروج مصر من الصراع بعد توقيع معاهدة كامب دايفيد[5].

تعتبر إسرائيل أن خروج سوريا من لبنان في نيسان/أبريل العام 2005، وبضغط أميركي وأوروبي، قد شكّل السبب المباشر لحرب العام 2006 مع حزب **الله**، وذلك بعدما شعر الحزب ومن خلفه إيران بحرية الحركة والقرار، وزوال كل الضوابط. وبعد الغزو الأميركي للعراق وجدت إيران الفرصة سانحة للاضطلاع بدور إقليمي حلمت به لعقود طويلة، سواء في أيام الشاه محمد بهلوي أو بعد قيام الجمهورية الإسلامية. وكان من الطبيعي جدًا أن يتعارض هذا الدور مع طموحات إسرائيل إلى توسيع نفوذها إلى مناطق البحر الأحمر والخليج. وتشكّل إيران بمواردها البشرية والجغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تحالفها الاستراتيجي مع سوريا وحزب **الله** وبعض المنظّمات الفلسطينية، علاوة عن فائض النفوذ الذي اكتسبته في العراق بعد الانسحاب الأميركي، قوة إقليمية كبرى لم يعد باستطاعة إسرائيل احتواؤها بمفردها، وقد بات من الضروري اللجوء إلى الولايات المتحدة وأوروبا للتعامل أو المساعدة في التعامل مع هذا التهديد الاستراتيجي لأمنها، خصوصًا في ظل الجهود الإيرانية الحثيثة لامتلاك التكنولوجيا النووية. في ظل هذا الواقع الاقليمي الجديد، الذي أعطى لإيران دور القوة الاقليمية الساعية إلى مد نفوذها وفرض هيمنتها وصولًا إلى حدود إسرائيل مع لبنان وغزة لم يعُد بإمكان إسرائيل الاعتداد بميزان القوى الذي فرضته على الدول العربية المجاورة أو من خلال فرض هيمنتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة[6].

5- «**Invading Iraq: converging U.S. and Israeli Agendas**», www.desip/igc,org/convergingAgendas.html.

6- «**Israel's New Strategic Environment**», April 4, 2012. www.mercaternet.com/mobile/.../Israels_new_strategic_environment.

في النقاش الإسرائيلي لصعود إيران كقوة إقليمية ساعية إلى الحصول على السلاح النووي، يجري التركيز الآن على مناقشة الخطر المترتب على امتلاك إيران السلاح النووي. ويشعر الخبراء الأمنيون الإسرائيليون بحالة من الاطمئنان حيال إمكان حدوث مواجهة تقليدية واسعة مع إيران وحلفائها في المشرق العربي. فإيران لا تمتلك في الوقت الراهن القدرات اللوجستية والقيادية اللازمة للمشاركة في عملية عسكرية واسعة بعيدًا عن حدودها، لكن يبدو أن أمد هذا القصور اللوجستي لن يطول في ظل تركيزها على زيادة قدراتها البحرية[7].

يدرك المسؤولون والخبراء الإسرائيليون المشاركون في النقاش حول امتلاك إيران التكنولوجيا النووية أن إيران ما زالت بعيدة عن صنع القنبلة النووية واجراء اختبارات من أجل التأكد من حسن تصميمها واشتغالها. ويدرك هؤلاء أن أفضل ما يمكن أن تقوم به إيران خلال فترة سنة أو سنتين هو إجراء تجربة نووية صغيرة تحت الأرض، وليس أكثر من ذلك[8]. لكن إلى جانب القلق من امتلاك إيران التكنولوجيا النووية فإن القيادات الإسرائيلية ترى في التحالفات الاقليمية الواسعة التي أقامتها إيران تهديدًا حقيقيًا للأمن الإسرائيلي. ويخلص النقاش الإسرائيلي إلى أن نجاح إيران في تحصين تحالفاتها الاقليمية، إلى جانب اقترابها من امتلاك السلاح النووي سيعطيها قدرًا من الثقة بالنفس والمناعة، ما سيدفع دول المنطقة وكل من الولايات المتحدة وأوروبا إلى القبول بها كواقع لا يمكن تغييره أو تجاهله[9]. وإذا نجح الرئيس الأسد في دحر المعارضة السورية وتفتيتها والبقاء في السلطة فإن ذلك سيصبّ في مصلحة إيران، بحيث يمكنها الاعتداد بامتلاك

7- Anthony H. Cordesman, «**The Conventional Military. U.S. Institute of peace The Iran primer**», Usip.org/resource/conventional-military.

8- «**Iran Two Years Away From Nuclear Weapon**»/Restate www.redstate.com/.../iran_two_years_away_from_nuclear_weapon.

9- «**Israel New Strategic Environment**», See ref. 6.

دائرة من النفوذ الحقيقي تمتد من حدود افغانستان مرورًا بالعراق وسوريا ووصولًا إلى لبنان. وستتحوّل إيران فعليًا إلى قوة إقليمية كبرى، تملك المساحة الجغرافية والموارد اللازمة لتهديد أمن إسرائيل، على الرغم من كل التفوّق التكنولوجي الذي تملكه هذه الأخيرة[10].

هناك العديد من المؤشرات التي تدلّ إلى أن إسرائيل قد قرّرت التخلي عن تعاطفها مع بقاء الرئيس الأسد في السلطة، وذلك بسبب الهواجس الاستراتيجية الجديدة، وباتت تفضّل قيام حكم سني بديل في دمشق، كوسيلة لكسر دائرة النفوذ الإيراني، وتقوية التيارات السنية المناوئة له. ثمة قناعة لدى عدد كبير من المشاركين في النقاش داخل إسرائيل حول ما يجب فعله تجاه قوة إيران المتنامية، ومفادها عدم إقدام إسرائيل بمفردها، ومن دون استعداد أميركي للمشاركة، على شن أي هجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية، وأن الحكمة تقضي بأن تستمر إسرائيل بشن حربها النفسية والمخابراتية ضد إيران، الأمر الذي يفسح المجال أمام الرئيس أوباما للإنصراف كليًا إلى إدارة معركته الرئاسية الثانية. ويشدّد العديد من الخبراء الإسرائيليين على التحذير من خطورة شن إسرائيل هجوم أحادي من خلال استعمالها بعض المطارات في اذربيجان المجاورة، من دون إعلام واشنطن مسبقًا بالأمر، حيث يمكن أن يتسبّب ذلك بإقفال مضيق هرمز بواسطة الألغام، وبالتالي التسبّب بأزمة إقتصادية دولية واسعة. ويؤكّد النقاش الدائر في إسرائيل أنه في ظل اعتماد إسرائيل الكلي على الدعم والمساعدات الأميركية (المال والسلاح) تتحتّم مراعاة تل أبيب المصالح الأميركية في المنطقة، وبالتالي فإن أي قرار بالهجوم على إيران يجب أن يكون مشتركًا بين إسرائيل والولايات المتحدة. ويؤدي هذا الترابط الاستراتيجي بين البلدين إلى فرض

10- Ibid.

ضوابط على لجوء إسرائيل إلى قدراتها الجوية والصاروخية بشكل قد لا يقتصر فيه الأمر على إيران، بل يمكن أن يتوسّع ليشمل دولًا أخرى[11].

3- التهديدات الإسرائيلية

إستبقت إسرائيل صدور التقرير الجديد عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تطوّر قدرات إيران لإنتاج السلاح النووي بحملة إعلامية واسعة ترافقت مع مجموعة واسعة من النشاطات العسكرية التي كان هدفها المباشر الإيحاء أن حكومة نتانياهو هي في صدد الإعداد لشنّ ضربة إستباقية ووقائية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية[12].

في رأي خبراء عسكريين لا تعني التسريبات الإسرائيلية حول هذه الاستعدادات العسكرية أننا بتنا على أبواب حرب وشيكة بين إسرائيل وإيران، مع احتمال أن تتوسّع لتتحوّل إلى حرب إقليمية، تشارك فيها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. لكن هذا الاستنتاج لا يقلّل من عمق الأزمة القائمة حول الاتهامات التي ساقها التقرير الدولي الجديد، والتي يمكن أن توظّفها حكومة نتانياهو من أجل الإيحاء بجدّية استعداداتها لمثل هذه الضربة العسكرية التي تحدّثت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية أوائل العام الحالي[13].

يبدو بوضوح أن الظروف الموضوعية لشن مثل هذا الهجوم لا تتوافر في الوقت الراهن، وأن الهدف من كل هذه الضجة الإعلامية وما رافقها من مناورات جوية في إيطاليا أو داخل إسرائيل، لا يعدو كونه محاولة إسرائيلية لتحريك المجتمع الدولي من أجل بذل المزيد من الجهود لاحتواء

11- «**The U.S.-Israel special relationship**», www.mythsandfacts.org/NOQ_online editions. See also Israel New Strategic Environment.

12- «**Israel prepares for war with Iran the Cutting Edge News**», www.thecuttingedgenews.com/index.php?article=11264.

13- NyTimes, «**Will Israel Attack Iran**», 25 Jan. 2012. Nytimes.com/20112/01/29/…/will-israel-attack-iran.html.

البرنامج النووي الإيراني[14]. لكن ذلك لا يعني إطلاقًا أن إسرائيل ستقف مكتوفة الأيدي في المستقبل عندما تتأكّد من فشل الجهود الدولية في احتواء المشروع النووي الإيراني. في هذا الاطار لا بدّ من توقّع استمرار إسرائيل في السياسة الضاغطة التي تنتهجها الآن سواء على الصعيد الإعلامي أو على صعيد استكمال الاستعدادات العسكرية، بانتظار توافر الظروف المناسبة لشن ضربة وقائية ضد خطر امتلاك إيران لسلاح نووي، والذي يصفه الثنائي نتانياهو – باراك بالخطر المصيري.

تدرك القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية المخاطر والتداعيات التي يمكن أن يرتبها تنفيذها مثل هذه الضربة «الوقائية»، وهذا ما يمنعها من الانسياق نحو تكرار المغامرتين الناجحتين ضد مفاعل «تموز» في العراق، ومفاعل «الكبر» في سوريا. وفي الواقع لا تتوقف الحسابات الإسرائيلية عند ما يمكن أن تقوم به إيران وبعض حلفائها من ردود فعل عسكرية تستهدف الداخل الإسرائيلي، بل تتعدّى ذلك إلى احتساب النتائج وخصوصًا لجهة مفاعيل الضربة على البرنامج النووي الإيراني وحجم الأضرار التي يمكن أن تصيبه، وتأثير ذلك على الأجندة الإيرانية لامتلاك أول سلاح نووي. هناك العديد من المصاعب والعقبات التي يُواجهها المخططون الإسرائيليون، والتي تترك الكثير من الشكوك حول جدوى تنفيذ هجوم كهذا ، بالمقارنة مع الأثمان الباهظة التي يمكن أن تتكبدّها إسرائيل من جراء الدخول في مواجهة مفتوحة مع إيران ومع حزب **الله** في جنوب لبنان[15].

4- المصاعب والتداعيات

ستواجه إسرائيل في حال ركوبها مغامرة تنفيذ تهديداتها بضرب

14- «**Israel air force conduct drills for long-range attacks**», www.haaretz.com/.../israel.air-force-conducts-drills-for-long-range.

15- «**Attack on Iran High Risk for Israel: Experts**», www.smh.com.au/.../attack-on-iran-high---experts-2012.

المنشآت النووية الإيرانية، مجموعة من المصاعب والتداعيات التي سيكون من الصعب جدًا تجاوزها، ومن أبرزها[16]:

1- توزيع البرنامج النووي الإيراني على عدد كبير من المنشآت والمواقع تفصل بينها مسافات طويلة، ما يجعل إمكان تعطيل هذا البرنامج مهمة مستحيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الامكانات الإسرائيلية، التي قد لا تسمح بتنفيذ الهجوم ضد أكثر من أربعة إلى ستة مواقع إيرانية.

2- لا تتوافر أي ضمانات حول نجاح القصف الإسرائيلي لبعض المنشآت الإيرانية الحساسة التي جرى بناؤها تحت الأرض أو في أقبية حفرت تحت الجبال مثل منشأة «قم» لتخصيب اليورانيوم.

3- ثمة مواقع إيرانية سرّية لم يتم التعرف إليها من قبل أجهزة الاستعلام الدولية، وتعطي الفرصة لإيران للاستمرار في تنفيذ برنامج سرّي يوصلها إلى امتلاك السلاح النووي، على غرار ما فعلت في السابق كل من الهند وباكستان وإسرائيل. من هنا فإنه لا يمكن توقع وقف البرنامج النووي الإيراني إلا إذا قرّرت طهران ذلك.

4- يدرك المخططون الإسرائيليون ضخامة تداعيات الهجوم على إيران ومخاطره ، كما يدركون مدى حاجتهم إلى مشاركة الولايات المتحدة في هجوم كهذا من أجل التأكّد من إمكان نجاحه في تدمير القسم الأكبر من البرنامج النووي الإيراني. وتبقى الصعوبة الكبرى في استحالة إقناع الولايات المتحدة بالمشاركة بعمل عسكري كهذا سواء بسبب التعقيدات التي سيخلّفها على المستويين السياسي والاستراتيجي أو بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها أميركا في الوقت الراهن. وسيؤدي أي إقفال «مؤقّت» لمضيق «هرمز» إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، وإلى تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية على المستويين الأميركي والدولي.

تحاول إسرائيل من خلال هذا التصعيد في الموقف الإعلامي الذي يوحي

16- نزار عبد القادر، «**ايران والقنبلة النووية – الطموحات الامبراطورية**»، المكتبة الدولية، بيروت، 2007، ص. ص 345–348.

بقرب موعد تنفيذ هجوم جوي وصاروخي ضد إيران، أن تدفع النقاش حول البرنامج النووي الإيراني على ضوء المعلومات والاستنتاجات التي تضمنها تقرير الوكالة الدولية، نحو التأكيد أن الجهود الديبلوماسية المترافقة مع سياسة العقوبات لن تؤدي إلى أي نتائج ملموسة، وأنها باتت تعكس ضعف القوى الغربية وتقصيرها في معالجة الرفض الإيراني لكل المخارج المطروحة. ويشدّد الموقف الإسرائيلي الراهن على أن الوقت لا يعمل لمصلحة المبادرات الغربية لاحتواء المشروع الإيراني، وأن إيران قد أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من صنع أول سلاح نووي، ما سيعرّض الأمن الإسرائيلي لتهديد مصيري، وبالتالي بات من حق إسرائيل أن تعد العدة لاحتواء هذا التهديد من خلال عمل عسكري حاسم، وأن تطالب الولايات المتحدة والدول الغربية بتقديم المساعدة اللازمة لضمان نجاح العملية الهجومية[17].

يبدو أن القيادة الإيرانية قد أدركت أبعاد الخطة الإسرائيلية فردّت بقوة على لسان المرشد الأعلى الإمام علي خامنئي والرئيس محمود أحمدي نجاد، أنه سيجري الرد على أي نوع من التهديد والهجوم بقوة وبقبضة من حديد. ويؤشر موقفها المتشدّد إلى قناعتها أن الظروف الاقتصادية والاستراتيجية الراهنة التي تواجهها الولايات المتحدة ستحملها على رفض الانسياق مع أي مطلب إسرائيلي باللجوء إلى الخيار العسكري في المدى المنظور. وهنالك اعتقاد عام أن الاستراتيجية الأميركية ستقتصر في المرحلة الراهنة على استكمال النظام الدفاعي القادر على احتواء الخطر الإيراني وبمشاركة ست دول عربية خليجية، بقيادة المملكة العربية السعودية. قد نجحت الولايات المتحدة أخيرًا في ضمّ تركيا إلى استراتيجية الاحتواء هذه من خلال نصب رادارات إنذار وكشف على الأراضي التركية[18].

17- Farideh Farhi, Brandeis University, Crown Center for M.E. Beirut

18- **«What to do about U.S. sanctions and Israeli Threat: Iran's Muted Debate»**

5- نقاش الخبراء الإسرائيليين

إعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن إسرائيل يجب أن تتخذ قرار التعامل مع خطر حصول إيران على السلاح النووي، وأن هذا القرار يجب أن لا ينتظر اليوم الذي تحصل فيه طهران على القنبلة النووية، بل البرهة التي تقترب فيها من «منطقة المناعة»، والتي تشكّل السقف الذي لا يعود من الممكن في ظلّه منع إيران من الحصول على السلاح. ورأى باراك في قرار إيران نقل عمليات تخصيب اليورانيوم من منشأة «ناطنز» إلى منشأة «فوردو» القائمة داخل جبل قرب مدينة قم اختراقًا لهذا السقف، بحيث تصبح أي عملية عسكرية تشن على إيران من أجل منع حصولها على القنبلة عقيمة ومن دون جدوى[19].

أثار موقف باراك شكوكًا لدى الولايات المتحدة حول النوايا الإسرائيلية، ومخاوف من أن تقوم إسرائيل بشن هجوم جوي ضد إيران من دون إعلامها بذلك. ردت واشنطن أن التعبير الذي استعمله باراك (منطقة المناعة) ليس له تعريف واضح، وأنه يؤشر إلى أن إسرائيل تنظر إلى المعضلة من زاوية ضيّقة، وأن هناك خيارات أخرى لتعطيل البرنامج النووي الإيراني غير الهجوم العسكري[20].

يدرك الجميع مدى تأثير مثل هذا الموقف الأميركي الرافض للخيار العسكري الإسرائيلي على الوسط السياسي والإعلامي داخل إسرائيل، خصوصًا بعد دخول وزير الدفاع الأميركي ليون أنيتا ومختلف القيادات العسكرية على خط المعالجة واستيضاح النوايا الإسرائيلية. واستدعت خطورة الموقف تدخّل الرئيس أوباما من خلال مخابرة هاتفية أجراها مع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

19- Shai Feldman, Shlomo Brom, and Shimon Stein, foreign policy, «**A Real Debate about Iran**», Jan. 30, 2012. http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/01/27/a-real-debate-about- Iran.

20- Ibid.

فجّر الموقف الإسرائيلي نقاشًا واسعًا في الولايات المتحدة وإسرائيل تركّز على البحث عن إجابات عن عدد من الاسئلة: هل يمكن أن تهاجم إسرائيل إيران؟ اذا كان لديها القدرات العسكرية هل تنفّذ هجومًا كهذا؟ ما هو توقيت هذا الهجوم؟ وما هي الخطة المعتمدة؟

صدرت عشرات التصريحات والمقالات الصحافية، وخصّصت محطات التلفزة حلقات عديدة لمناقشة هذه العناوين مع مسؤولين حاليين وسابقين وخبراء استراتيجيين في الولايات المتحدة وإسرائيل. وبلغ النقاش حدود إثارة أزمة ثقة بين واشنطن وتل أبيب ما استدعى تدخّل رئيس الوزراء نتانياهو ليحزم الأمر ويطلب إلى الجميع التزام الصمت وإقفال النقاش[21].

ونظرًا إلى أهمية الموضوع على المستويين الجيوستراتيجي والأمني، نجد أنه من الضروري استعادة بعض المناقشات التي جرت في إسرائيل حول طريقة التعامل مع هذا التحدي الإيراني وتحليلها، مع التركيز على العناوين الأساسية وعلى آراء عدد من الخبراء الاستراتيجيين والسياسيين المعروفين بأبحاثهم الجدّية أمثال: الجنرال شلومو بروم والدكتور الباحث في الشؤون النووية شايي فيلدمان والخبير في العلاقات الدولية السفير شيمون ستاين، وآخرين.

إنطلق النقاش في معظم الأحيان من فرضية تقول إن حصول إيران على السلاح النووي يشكّل «تهديدًا مصيريًا» لإسرائيل، وذلك انطلاقًا من التهديدات الصادرة على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وغيره من القادة حول ضرورة محو إسرائيل من الوجود. ويرى الاستراتيجيون والخبراء أن هذا النقاش لم يعتمد الدقة المطلوبة حيث تجنّب المشاركون

21- «**Netanyahu orders his Ministers: stop talking about Iran Nuclear**», www.timesofisrael.com>Israel and the region

فيه اعتماد تعريف واضح لعبارة «الخطر المصيري»[22]. ورأى البعض أنه من الناحية الفنية يمكن لإيران في حال حصولها على بضعة رؤوس نووية أن تفكر باستعمالها لتدمير إسرائيل. لكن وزير الدفاع ايهود باراك لم يتبنّ هذه الفرضية حيث اعتبر إسرائيل دولة قوية تملك وسائل الرد المناسب على كل أنواع التهديدات التي تواجهها. ويعتبر آخرون أمثال رئيس الموساد الحالي تامير باردو والرئيس السابق إفرايم هليفي أن إيران لا تشكّل «تهديدًا مصيريًا» بمجرد الحصول على السلاح النووي، طالما أن إسرائيل تمتلك وحدها قوة نووية كبرى في المنطقة[23].

يرى الخبراء أن المهم في الأمر ليس حصول إيران على السلاح النووي بل في قدرة إسرائيل على استعمال عامل الردع لديها لمنع إيران من استعمال هذا السلاح. في المقابل تتأثّر مفاعيل الردع بقدرة إيران على إجراء حساب للربح والخسارة في حال استعمال السلاح النووي، وأيضًا على مدى إدراك القيادات الإيرانية لحجم «العقاب» الذي يتوقّعونه. وهنا يطرح السؤال: هل يعتبر من يتحدّثون عن الخطر المصيري أن قادة إيران هم «فاعلون عقلانيون»؟ إذا كانوا كذلك فإنهم لن يخوضوا «المغامرة المميتة»، في مواجهة حصول إيران على القنبلة النووية. يمكن لإسرائيل اعتماد عامل الردع النووي في مواجهة الخطر النووي الإيراني، بدل ركوب المغامرة العسكرية مع كل ما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات على إسرائيل وعلى المنطقة وعلى الاقتصاد العالمي[24].

ويتحدّث الباحثون الإسرائيليون عن تأثير حصول إيران على السلاح النووي على المستوى الاقليمي، حيث أن الأمر لا يقتصر على المعادلة

22- Iran Poses no «**Existential threat to Israel»,** www.rt.com/news/iran-israel-nuclear-threat-5521.
23- «**Iran Poses no Existential threat to Israel**»-eu-Mossad Chief, www.rt.com/news/. Ibid.
24- «**U.S. Sabotages Israel's Deterrence»,** www.frernozionism.com

الاستراتيجية بين إيران وإسرائيل، بل يشمل الدول العربية الرئيسة وأيضًا تركيا. وقد يتسبب امتلاك إيران القنبلة النووية بخلل في موازين القوى بينها وهذه الدول، بحيث لا يمكن تصحيحه إلا بسعي حثيث من قبلها للحصول على السلاح النووي، ما يفتح سباقًا نحو التسلّح وبالتالي حصول مزيد من الانتشار النووي[25]. كما يمكن أيضًا أن تتحرّك إيران بعد امتلاكها السلاح النووي باتجاه فرض هيمنتها على كل منطقة الخليج، وبالتالي تدخّلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول من خلال الاعتماد على فائض القوة الذي تملكه أو من خلال تحريك الشرائح الشيعية داخل هذه الدول.

فردود الفعل في حال حصول إيران على السلاح النووي لن تقتصر على إسرائيل بل ستشمل تركيا ومصر والسعودية، وان أي قرار تتخذه إسرائيل لتفعيل عامل الردع لديها لمواجهة التهديد الإيراني، سيشجع الدول الثلاث على العمل للحصول على السلاح النووي. أما بشأن سوريا فإن الخبراء الإسرائيليين يرون أنها غارقة في حال من الفوضى، وأنه سيمر وقت طويل قبل استعادة قواها ودورها على المستوى الاقليمي. ولا يبدو أن إيران على استعداد لتوفير مظلة واقية للنظام السوري وذلك تجنبًا للاصطدام بالقوة الاقليمية والدولية التي تفتش عن صيغة للتدخّل ضد نظام بشار الأسد. لكن في حال تمكّن النظام السوري من قمع الانتفاضة وإخمادها، فإنه يمكن أن يستفيد مستقبلًا من المظلة النووية الإيرانية في المواجهة مع إسرائيل[26]. لا يأخذ الخبراء الإسرائيليون أي موقف واضح حول مدى استفادة حزب **الله** وحماس من العامل النووي الإيراني. ويبقى من المشكوك فيه أن تحاول إيران استعمال مظلتها النووية لحماية حزب **الله** في حال تعرّضه لهجوم إسرائيلي كاسح.

25- Nicholas D. Kristoff, «**The False Debate about Attacking Iran**», New York Times, March 24, 2012.

26- «**Essay: The Effects of a Nuclear Iran on the Middle-East**» www.theriskyshift.com/2012/.../with-reference-to-israel's-nuclear.

يمكن أن تقنع الولايات المتحدة كل من السعودية ومصر بعدم السعي إلى الحصول على سلاح نووي خاص بهما، بل بالاستعاضة عن ذلك بمظلة نووية أميركية في مواجهة التهديد النووي الإيراني. أما بشأن تركيا فإن الاستنتاج يذهب إلى أن تركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي، وتقع حكمًا تحت المظلة النووية لدول الحلف، كما أنها ستدخل ضمن الدول التي ستتركّز على أراضيها شبكة الدفاع الصاروخية الجديدة.

يشمل النقاش الإسرائيلي عامل الوقت، إي تصوّر الفترة اللازمة لإيران لبناء أول سلاح نووي انطلاقًا من المعلومات التي وفرها تقرير الوكالة الدولية الأخير أو من المعلومات الخاصة التي تملكها الولايات المتحدة وإسرائيل. ويذهب النقاش إلى طرح مسألة الاختيار ما بين إقرار ضربة استباقية لمنع إيران – أو تأخيرها – من الحصول على القنبلة، أو القبول بسياسة العزل والعقوبات المشددة التي تعتمدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يبقى محور النقاش الأساسي ما يأتي: هل إن الوقت الفاصل عن صنع القنبلة هو كاف لتؤدي العقوبات المشدّدة كامل دورها ومفاعيلها على المستويات السياسية والاقتصادية والتقنية كلها بحيث تتراجع إيران عن جهودها الراهنة لامتلاك السلاح النووي.

يذهب بعض الخبراء إلى أن عمليات التخريب الجارية على البرنامج النووي، مع التركيز على إضعاف قدرات إيران على التخصيب قد يؤخّر حصولها على كميات كافية من اليورانيوم المخصّب بدرجة 20%، والذي يمكن تحويله في فترة قصيرة إلى وقود نووي[27].

ويذهب البعض الآخر إلى الاستنتاج أنه قد يكون من المنطقي عدم التسرّع وتنفيذ هجوم على إيران، وذلك بانتظار منح عمليات التخريب والعقوبات

27- «**Sabotaging Iran's Nuclear Programs: Mossad Behind Tehran**» www.spiegel.de/international/world/0,1518,777899.00.html.

المشدّدة الفترة اللازمة من أجل إقناع إيران بالقبول بتسوية. لكن يبدو أن نتانياهو ما زال يرفض هذا الخيار.

6- خطة نتانياهو لضرب إيران

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في صفحتها الأولى في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2011 مقالًا للصحافي الإسرائيلي ناحوم بارنيا تحت عنوان «الضغوط النووية» اتهم فيه رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع إيهود باراك ببذل جهودهما للتحضير لعملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. كما يتهم رئيس الوزراء بأنه ينطلق في مقاربته من نظرة رؤيوية (مستمدّة من سفر الرؤيا) ومن ثقة مطلقة بقدرة إسرائيل على شن هجوم جوي كاسح لتدمير المنشآت النووية الأساسية في إيران، وذلك انطلاقًا من تجاربها السابقة والناجحة في شن هجمات وقائية ضد المفاعل النووي العراقي العام 1981، وضد الموقع النووي السوري في موقع «الكبر» في شمال سوريا في أيلول/سبتمبر العام 2008[28]. ويعتقد نتانياهو وباراك أن إسرائيل ستكون قادرة على تدمير البرنامج النووي الإيراني من الجو على غرار ما فعلته في التجربتين السابقتين. وفي إطار توسيع النقاش داخل إسرائيل حول احتمال لجوء نتانياهو وباراك إلى خوض مثل هذه المغامرة الخطيرة، نشرت الصحيفة في اليوم التالي تحقيقًا حذّرت فيه من التداعيات التي يمكن أن تترتّب على هذا الهجوم ضدّ إيران، حيث يفترض توقع سقوط أعداد كبيرة من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى على عشرات المدن الإسرائيلية، مع احتمال أن تتعرّض عشرات الأهداف الإسرائيلية المنتشرة في دول عديدة لهجمات إرهابية يشنّها عملاء إيرانيون. كما أنه لا يستبعد

28- «**The Attack on Syria's Al-Kibar Nuclear Facility**» www.jewishpolicycenter,org/.../the-attack-on-syrias-al-kibar.

سقوط بعض الطيارين أسرى في أيادي الحرس النووي الإيراني[29].

أثار مقال بارنيا والتحقيق نقاشًا واسعًا داخل إسرائيل، شارك فيه الإعلام وبعض السياسيين إلى جانب عدد من القياديين الأمنيين والعسكريين. فعبّر وزير داخلية إسرائيل ايلي يشاي من حزبٍ شاس عن الهواجس التي تراوده حول ما يمكن أن يحدث من ردود فعل على أي هجوم إسرائيلي ضد إيران بقوله: «إني مصاب بأرق وقلق حول إمكان شن إيران وحليفها حزب الله من لبنان هجومًا ضد إسرائيل». في ظلّ هذا النقاش، أجرت صحيفة «هآرتس» استفتاءً حول الموضوع، كشف عن أن أكثر من نصف الرأي العام الإسرائيلي لا يؤيّد شن مثل هذا الهجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية[30].

تخلّلت هذا النقاش الساخن جملة اتهامات ضد نتانياهو مفادها أنه ينطلق من رؤية إيديولوجية، ومن القياس على عمليات عسكرية سابقة من أجل توريط إسرائيل في حرب خطيرة، من دون إعطاء الشعب الاسرائيلي الفرصة لمناقشة النتائج السياسية والعسكرية التي يمكن أن تترتب عليها. وتُقارن اندفاعة نتانياهو وباراك بما حدث في الولايات المتحدة العام 2003 في شأن قرار الحرب على العراق، حيث اتخذ بوش مدعومًا من نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد قرار الحرب، على الرغم من كل النصائح التي أسداها له ضباطه وقادة الأجهزة الاستعلامية.

كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد استبقت هذا النقاش بإطلاق حملة دبلوماسية بدأت أواسط شهر أيلول/سبتمبر 2011 حيث كلفت السفراء الإسرائيليين بالعمل على إقناع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دول غربية أخرى، بفرض عقوبات قاسية ضد إيران في محاولة جديدة لدفعها

29- «**Israel Shields Public from Risks of War with Iran»,** www.commondreams.org/headline/2012/03/30.

30- Haaretz, Poll, «**Most of the public opposes an Israeli strike on Iran**» www.digg.com/.../haaretz_poll_mest_of_the_public_opposes.

للتخلي عن عمليات تخصيب اليورانيوم وذلك على ضوء صدور تقارير من الوكالة الدولية للطاقة النووية تتهم فيها إيران بالسعي إلى صنع قنبلة نووية يمكن استعمالها بواسطة الصواريخ الباليستية. أرادت الخارجية الإسرائيلية أن تستبق في حملتها الديبلوماسية ما سيحمله التقرير الدولي الجديد الذي أصدرته الوكالة الدولية في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، والذي كان من المتوقّع أن يتضمّن تفاصيل تؤشّر إلى جهود إيران الحثيثة لصنع قنبلة نووية[31].

تلتقي إسرائيل مع الولايات المتحدة على ضرورة استعمال النتائج التي أوردها تقرير الوكالة الدولية من أجل فرض عزلة كاملة على إيران. وتقترح الخارجية الإسرائيلية، وفق ما أبلغه السفراء لواشنطن، وباريس، ولندن وبرلين، أن تشمل العقوبات الجديدة قطع كل الاتصالات مع البنك المركزي الإيراني، وفرض حظر على مشتريات النفط الإيراني، وتقييد حركة الطيران المدني والمراكب البحرية التجارية الإيرانية[32].

يبدو أن الحملة التي شنتها وزارة الخارجية لم تقنع نتانياهو وباراك حيث تحدّث تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» الاربعاء 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 عن سعيهما إلى تسويق فكرة الهجوم الجوي ضد إيران داخل مجلس الوزراء، كما عن نجاحهما في إقناع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بدعم خيار الهجوم بعدما كان قد أبدى سابقًا معارضة واضحة للخيار العسكري[33].

إن ما يحدث داخل إسرائيل سواء لجهة إدخال تحسينات واجراء تجربة على

31- «**Israel warns west: Window of Opportunity to thwart Iran Nuclear**» www.haaretz.com/.../israel-warns-west....

32- Ibid.

33- Haaretz, «**Netanyahu lobbying cabinet for Iran Attack**» www.americanthinker.com/.../2011/netanyahu-lobbying-....

صواريخ «أريحا-3» والتي تحوّلت إلى صواريخ عابرة للقارات، بالإضافة إلى التحسينات التي أدخلت على صواريخ «كروز» الجوالة التي تستعمل من الغواصات، يؤكّد إجراء استعدادات واسعة ليشمل الهجوم أسلحة الجو والبحر والصواريخ أرض أرض – أرض البعيدة المدى.

وقد ربط بعض التقارير التي نشرتها وسائل الاعلام بين المناورات التي تجري في الداخل الإسرائيلي لمواجهة خطر تعرّض إسرائيل لقصف مصدره إيران وحلفاؤها، بالإضافة إلى المناورات الجوية التي نفّذها سلاح الجو الإسرائيلي في جزيرة سردينيا الإيطالية، وبين الاتهامات التي ساقها ضدها عدد من القادة الأمنيين والعسكريين السابقين والحاليين. وكان أول من كشف عن نوايا نتانياهو وباراك في الإعداد لمثل هذا الهجوم على إيران، الرئيس السابق لجهاز «الموساد» مئير داغان في 11 آذار/ مارس 2012، حيث اعتبر ذلك «أسوأ فكرة على الإطلاق»، إذ أن الهجوم سيتسبّب بكارثة وحرائق تغطي المنطقة ما بين المتوسط والخليج وبحر العرب، وستكون نتائجه غالية الثمن على القوات الأميركية العاملة في منطقة الخليج[34].

ويبدو من المعلومات المتوافرة في الاعلام الإسرائيلي والأميركي أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مع المؤسسات الأمنية الرئيسة تعارض كل خطط نتانياهو سواء في الإعداد لضرب إيران أو للسياسات التي يتّبعها تجاه الفلسطينيين ومواقفه من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتصرّ على ضرورة ملاقاة هذا الأخير في منتصف الطريق. لكن وعلى الرغم من هذه المعارضة التي ظهرت إلى العلن، هناك معلومات عن محاولات تبذل من قبل نتانياهو وباراك لاستكمال جهودهما من أجل تسويق فكرة الهجوم وبالتالي الإلتفاف على القيادات العسكرية والأمنية المعارضة لهذا الخيار.

لقد ربط عدد من المحللين في فترة سابقة خطة الهجوم وتوقيته بالقرار

34- Dagan, «**Attacking Iran would be stupid**», CBS News, www.cbsnews.com/video/watch/?id=7401468n.

الأميركي للإنسحاب من العراق في نهاية العام 2011، متهمين نتانياهو بمحاولة جر الأميركيين إلى حرب يبدأها مع إيران قبل انسحابهم من العراق، وعلى أساس أن القوات الأميركية في العراق والكويت ستتعرض إلى هجمات إيرانية مباشرة أو بواسطة الحلفاء مما سيدفعها إلى الدفاع عن نفسها وعن قواعدها وبالتالي الإنزلاق لتكون شريكة لإسرائيل في حرب واسعة وطويلة. لم يحدث ذلك بسبب الضغوط الأميركية. لكنه بقي من المستبعد أن يذهب نتانياهو وباراك نحو اعتماد خيار كهذا من دون الحصول على موافقة أميركية[35].

يبدو بوضوح أن هناك توافقًا في التقييم الذي تعتمده واشنطن للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني وبين رؤية القادة العسكريين والأمنيين في إسرائيل، حيث يتفق الطرفان على ضرورة استكمال الجهود الديبلوماسية وتشديد نظام العقوبات وتنفيذ المزيد من عمليات التخريب ضد المنشآت النووية الإيرانية.

7- الحرب السرية ضد إيران

أشارت السلطات التايلاندية عن ضلوع ثلاثة عملاء إيرانيين في التحضير لهجوم يستهدف السفارة الإسرائيلية في تايلاند. وتحدثت المعلومات التي نقلتها وكالات الإعلام الدولية عن وقوع انفجار غامض ومفاجئ في منزل مؤلف من طبقتين، نتيجة خطأ تقني إرتكب عند إعداد متفجّرة مصنوعة من مادة سي-4 الشديدة الانفجار. وبعد ملاحقة الأشخاص الضالعين في هذه العملية وتوقيفهم تبيّن للسلطات أنهم إيرانيون وفق ما أذاعته الشرطة التايلاندية[36].

35- «**Deeper Iran Sanctions: U.S. Targets its Central Bank**», www.fornews.com/.../us-levis-new-sanctions-on-iran.

36- «**Thailand Arrests 3 Iranians over Bangkok Bombings**» www.globalpost.com/.../thailand-charges-two-iranians.

كان قد سبق حصول هذا الحادث أن تعرضت في العاصمة الهندية نيودلهي في 14 شباط/فبراير 2011 سيارة ديبلوماسية تابعة للسفارة الإسرائيلية لانفجار جرحت من جرائه زوجة الملحق العسكري الإسرائيلي. وتحدّثت معلومات وسائل الاعلام من نيودلهي عن مسؤولية عملاء إيرانيين عن الحادث، ونقلت – ومن دون سابق إنذار أو مقدمات – أخبارًا عن محاولة نسف سيارة أحد الموظفين في السفارة الإسرائيلية في العاصمة الجورجية تبليسي. وتوحي هذه الأحداث المتلاحقة وكأننا أمام مسلسل من الأعمال البوليسية.

كان من الطبيعي أن تنكر السلطات الإيرانية ضلوعها في مثل هذا المسلسل، وأن تدّعي أن شريط الرعب المزعوم هو من صنع المخابرات الإسرائيلية ويأتي في سياق الحملة التحريضية التي تقودها حكومة نتانياهو من أجل تغطية عملياتها السرية داخل إيران من جهة، ومن أجل تغطية الأخبار المتناقلة حول خطة عسكرية لضرب المراكز النووية الإيرانية من جهة ثانية، إضافة إلى محاولة إسرائيل إقناع الولايات المتحدة الأميركية بعدم معارضتها، وبتوفير الدعم من أجل احتواء ردود الفعل الإيرانية «القاسية» على مثل هذا الهجوم.

يبدو بوضوح منذ فترة سنتين على الأقل أن هناك حربًا سرّية تشنها إسرائيل ضد إيران من أجل تخريب جهودها لإنتاج الوقود النووي سواء من خلال استهداف أجهزة التحكّم في وحدات «الطرد المركزي» المستخدمة لتخصيب اليورانيوم، أو من خلال تنفيذ سلسلة من الاغتيالات لعدد من علماء إيران النوويين وقد نجح «الموساد» الإسرائيلي في تنفيذ بعضها في قلب العاصمة طهران.

تفيد معلومات مصدرها طهران عن نجاح «الموساد» الإسرائيلي في

تطويع عدد من العملاء المحليين من أجل تنفيذ مسلسل من الاغتيالات لأبرز العاملين في البرنامج النووي الإيراني، ومن بينهم رئيس منشأة «ناطنز» النووية المخصصة لأعمال تخصيب اليورانيوم. وتأكيدًا لوجود مثل هذا المخطط الإسرائيلي، أصدرت محكمة الجنايات في طهران حكمًا قضى بإعدام المواطن الإيراني مجيد جمالي فاشي شنقًا لضلوعه في اغتيال أحد العلماء النوويين، وبعد اعترافه بأنه قد جرى تطويعه وتدريبه داخل إسرائيل على عملية الاغتيال التي نفّذها[37].

وتتحدث المعلومات الإيرانية عن أول عملية اغتيال كان قد جرى تنفيذها في 12 كانون الثاني/يناير 2010، وكان هدفها الفيزيائي النووي مسعود علي محمدي، وذلك بواسطة دراجة نارية ملغومة ركنت أمام منزله. واستهدف انفجار في 29 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها إثنين من العلماء الأكاديميين النوويين، بواسطة قنبلة لاصقة مغناطيسيًا ألصقها على جانب سيارتهما عميلان يركبان دراجة نارية تجاوزت سيارتهما في أثناء سيرها في الشارع أمام جامعة الشهيد بهشتي في طهران، وقد قتل العالم مجيد شهرياري، وهو من مؤسسي منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بينما نجا زميله العالم فريدون عباسي الذي تمّت ترقيته لاحقًا ليصبح أحد المسؤولين الكبار في المشروع النووي الإيراني وفق ما أفادت مصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية[38].

تؤشر هذه العمليات إلى نجاح عملاء الموساد في إحداث اختراق مخابراتي وأمني كبير داخل طهران، وذلك استنادًا إلى ما يتطلبه النجاح في تنفيذ مثل هذه الاغتيالات ضد أشخاص يفترض تأمين حماية مشدّدة حولهم. وكانت الإتهامات الإيرانية قد شملت الولايات المتحدة في شن هذه الحرب

37- General Wabidi, «**Iran Un warning Against U.S. threats»,** www.defence.pk/.../iranian.../161187-iran-unwarning.

38- «**Israel's Mossad trained Assassins of Iran Nuclear Scientists**» www.haaretz.com, 9 Feb, 2012. See also www.time.com/world/article.

(غير التقليدية)، والتي تقوم على تنفيذ هجمات سرية لتأخير إحراز أي تقدم إيراني سريع في تطوير الوقود النووي.

وسارعت الولايات المتحدة بلسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون بالإضافة إلى الناطق الرسمي بإسم البيت الأبيض إلى إنكار مشاركة الولايات المتحدة في اغتيال العالم النووي الإيراني مصطفى أحمدي روشان في 11 كانون الثاني/يناير 2012، أو الضلوع في أي عملية اغتيال أخرى. في المقابل لم يبادر أي مسؤول إسرائيلي إلى انكار إمكان أن تكون المخابرات الإسرائيلية وراء هذه الحرب السرّية ضد البرنامج النووي الإيراني والقائمين عليه.

وسبق أن تعرّضت أجهزة السيطرة الالكترونية لأجهزة «الطرد المركزي» العاملة في إيران لهجوم العام 2010 بواسطة فيروس «ستوكس نت» حيث تسبّب ذلك بتعطيل عدد كبير من أجهزة «الطرد المركزي» في منشأة «ناطنز»[39].

رفضت الولايات المتحدة ربط عمليات الاغتيال والتخريب داخل إيران بنشاط طائراتها «من دون طيار» فوق إيران، واعتبرت أن الموضوعين منفصلان نهائيًا، مع تأكيدها أن الحرب على الإرهاب لا تتضمّن قتل مدنيين داخل إيران.

ورأى الصحافي الإسرائيلي رونين برغمان من صحيفة «يديعوت أحرونوت» وهو متخصّص في الشؤون المخابراتية أن «جهاز الموساد قد اعتاد خلال سنوات استهداف أعداد من بينهم من لهم علاقة بالانتشار النووي»، وأضاف أن «حصيلة عمليات الاغتيال هي شلّ القدرات العلمية

39- Nicholas D. Kristof, «**The false Debate about Attacking Iran**», New York Times, March 24, 2012.

والعلماء، والتهويل على من يسلم منهم»[40].

ويبدو أن نتائج هذه الحرب السرّية قد دفعت رئيس الموساد السابق مئير داغان إلى القول في مقابلة تلفزيونية «لقد تخلّفوا (الإيرانيون) عن الرزنامة التي جهدوا للحفاظ عليها».

من المؤكد أنه لا يمكن توقع أن تشكّل هذه الحرب السرّية أداة فاعلة لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. إلا إن الإرباك والتهويل لا يمكن أن يغنيا عن عمل حاسم لمنع إيران من الحصول على القنبلة، سواء عن طريق اعتماد الخيار الديبلوماسي أو العسكري.

8- القيادة العسكرية تعارض

في ظاهرة غريبة تمثل خروجًا فاضحًا على كل الأعراف والتقاليد السياسية والعسكرية، عبّر رئيس الأركان الجنرال بيني غانتز في مقابلة نشرتها صحيفة «هآرتس» الأربعاء 25 نيسان/أبريل 2012 عن موقف يتعارض كليًا مع مواقف رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو حول المشروع الإيراني النووي، والاستراتيجية التي يمكن أن تعتمدها إسرائيل لمواجهته[41].

فقد عبّر الجنرال غانتز عن اعتقاده بأن إيران لا تريد الإقدام على صنع القنبلة النووية وحيازتها، وذلك انطلاقًا من تقويمه أن «القيادة الإيرانية مؤلفة من أشخاص عقلانيين جدًا». يلتقي هذا التصريح مع ما سبق أن عبّر عنه وزير الدفاع إيهود باراك للإذاعة الاسرائلية العامة في اليوم نفسه إذ قال إن إيران «لم تقرر إنتاج القنابل النووية حتى الآن».

تتناقض تصريحات المسؤولين الإسرائيليين مع مضمون خطاب نتانياهو الأخير الذي انتقد فيه اجتماع إسطنبول حيث اتهم «الأشخاص

40- «**Will Israel Attack Iran?**», NY Times.com
See also «**Who's killing Iran's Nuclear Officials**», www.pbs.org/newshour.

41- «**Is IDF Chief Joining the Anti-Netanyahu camp over Iran?**», Haaretz, by Anshel Pfeffer. 25 April 2012.

الذين يرفضون التهديد الإيراني بأنهم لم يتعلموا شيئًا من محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية».

ويتناقض موقف غانتز من نوايا إيران النووية مع ما دأبت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية على تكراره من اتهامات ضد إيران، وخصوصًا مع تصريحات سلفه الجنرال غابي اشكنازي. لكن غانتز ينفي وجود مثل هذا التناقض في الموقف الداخلي حول أهداف إيران، مؤكّدًا ضرورة اعتماد مقاربة هادئة وبعيدة من ردات الفعل الغاضبة، حيث يقول «إذا امتلكوا القنبلة فنحن الدولة الوحيدة في العالم التي ينادي أحدهم بتدميرها، ويبني أيضًا الأسلحة لقصفنا. يجب أن لا نفقد الأمل، فنحن دولة هادئة. إن دولة إسرائيل هي الأقوى في المنطقة، وستبقى الأقوى. يمكن، لا بل يجب صنع القرارات بهدوء ورويّة ومسؤولية تاريخية، ومن دون أن نصاب بالهستيريا». يبدو بوضوح أن هذه التصريحات تلتقي مع الأفكار التي عبّر عنها نظيره الأميركي رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن دامبسي، في أثناء زيارته قبل ثلاثة أشهر لدولة إسرائيل حيث وصفت مهمته أنها محاولة لتهدئة روع القيادات الإسرائيلية، وتأخير اللجوء إلى الخيار العسكري في مواجهة إيران[42].

لم يقتصر الخلاف بين المقاربة التي اعتمدها كل من غانتز ونتانياهو حول وجود نوايا إيرانية لصنع القنبلة أو الوقت الذي تمتلك فيه إيران الوقود النووي والتكنولوجيا اللازمة لصنعها، بل تعدّى التناقض هذه الأمور إلى التقويم الخاص للقيادات الإيرانية، حيث وصفهم غانتز بالعقلانيين، فيما يصر نتانياهو على أنهم أصوليون ومتعصبون ومصممون على تدمير إسرائيل. وهذا يطرح السؤال: هل تحوّل الجنرال غانتز إلى داعية للسلام؟

42- Amas Harel, «**IDF chief to Haaretz: I do not believe Iran will decide to develop nuclear Weapon**», 25 April 2012.

صبّت تصريحات الجنرال غانتز في اتجاه «الموقف المتراجع» نفسه، الذي بات يعبّر عنه وزير الدفاع باراك بعد زيارته الأخيرة لواشنطن. ويبدو أن توقيت هذا الاعتدال يخدم التوجهات الأميركية والأوروبية للبناء على اجتماعات إسطنبول في 23 أيار/مايو 2012، والتي من المقرر أن تُستأنف في بغداد. وتتركّز وجهة النظر الغربية على ضرورة بذل المزيد من الجهود الديبلوماسية المترافقة مع العقوبات الاقتصادية لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم وفتح جميع منشآتها النووية أمام المفتشين الدوليين. وسيكون هناك متسع من الوقت للعودة إلى الخيار العسكري في حال فشلت القنوات الديبلوماسية في تحقيق الأهداف المرجوة. ولا بدّ أيضًا من الإشارة إلى مدى إدراك كل من باراك وغانتز حاجة إسرائيل إلى الحصول على الدعم الأميركي غير المحدود ديبلوماسيًا ولوجستيًا واستعلاميًا لأي عملية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وكان من الطبيعي أن تثير تصريحات غانتز المتعارضة مع مواقف رئيس الحكومة نتانياهو بعض التساؤلات والتفسيرات داخل إسرائيل وخارجها. وقد عبّر خبير الشؤون الإسرائيلية – الإيرانية مئير جافدانفار، عن ترحيبه بهذا التطور في الموقف الإسرائيلي، والذي أبعد النقاش عن الهوس الهستيري الذي اتسم به خلال الأشهر الماضية. وقال جافدانفار: «لا أحد في إسرائيل يريد أن يرى إيران تتسلّح نوويًا، فالمعضلة تكمن في أن نتانياهو قد اتخذ موقفًا مغاليًا من البرنامج النووي الإيراني، وربطه بإمكان حدوث محرقة يهودية جديدة، ما تسبّب بإضعاف مشروعية الهواجس الإسرائيلية تجاه إيران»[43]. ورأى بعض الخبراء الأميركيين أن تصريحات غانتز المتعارضة مع مواقف نتانياهو ستعرّض مستقبله العسكري للخطر، ولكنها تعطي دليلًا

43- UPI, «**Israel's Top General contradicts Netanyahu**» www.upi.com/top_news/.../09/...general.../4pi-316613354457173.

قاطعًا على أن النقاش الإسرائيلي للموضوع النووي الإيراني قد تحوّل إلى جدل بيزنطي. واستنتج أحد هؤلاء أنه إذا لم يطرح نتانياهو إقالة غانتز من منصبه، فهذا يعني أن الأخير قد نسّق الأمر مع الأول.

هذا وصدرت بعض الاجتهادات في الاعلام الإسرائيلي من أجل تفسير الأسباب التي دعت غانتز لارتكاب مثل هذه المخاطرة في معارضة مواقف نتانياهو في قضية أساسية وحساسة مثل الموضوع النووي الإيراني، وكان من أبرزها:

1- القول إن غانتز قد ارتكب خطأ يمكن أن يندم عليه، وإن فعلته هذه مردها الضغوط التي يتعرّض لها في موقعه كرئيس للأركان.
2- شعور غانتز بالمسؤولية تجاه الرأي العام الإسرائيلي دفعه إلى الادلاء برأيه لتنوير الناس حول موضوع يضع إسرائيل بين خياري الحرب والسلام.
3- وجود معارضة سياسية واسعة لخيارات نتانياهو الداعية لشن حملة عسكرية ضد إيران، والتقاء غانتز في مواقفه مع عدد كبير من الأمنيين والقادة العسكريين السابقين.
4- إلى ذلك يمكن وضع تصريحات غانتز في سياق السياسة المزدوجة التي يحاول أن يلعبها نتانياهو مع الرئيس أوباما، فهو يريد الاستمرار في ممارسة الضغوط على هذا الأخير وعلى المفاوضين الغربيين من خلال التمسّك بمواقفه المتشدّدة من جهة، ويطمئن الشعب الإسرائيلي وأيضًا الغرب أن الحرب ليست حتمية في هذه المرحلة من خلال تصريحات غانتز المعتدلة، والتي لم تستبعد إمكان اللجوء إلى الخيار العسكري في حال فشل الديبلوماسية القريبة مع إيران.

تلتقي تصريحات غانتز مع المواقف التي عبّر عنها رئيس الدولة شيمون بيريز في خطابه الذي ألقاه يوم ذكرى محرقة النازية، والذي بدا فيه أنه

يقف على طرفي نقيض مع مواقف نتانياهو[44]. ولكن هذا لا يعني أن هذا النقاش سينتهي بانتصار فريق على آخر بل هو مرشح لمزيد من الاحتدام على ضوء النتائج التي يمكن أن تسفر عنها المحادثات المقرّر عقدها في بغداد في 23 أيار/مايو 2012.

9- موقف الرأي العام الإسرائيلي

يرى بعض المحللين الإسرائيليين أن هناك مجموعة من العوامل السياسية الداخلية التي يمكن أن تتعارض مع خطة نتانياهو لخوض المغامرة من خلال اتخاذ قرار بضرب المنشآت النووية الإيرانية. ومن أبرز هذه العوامل الداخلية مدى تأثير هذه الضربة على خيارات الناخبين الإسرائيليين في الانتخابات العامة التي من المتوقّع أن تجري ما بين العام الحالي والعام المقبل. يدرك نتانياهو أن بإمكانه الفوز في هذه الانتخابات إذا لم يطرأ أي تغيير هام يؤثّر سلبًا على ثقة الناخبين بقدراته القيادية على إدارة شؤون الدولة. وتسود أجواء من الشك والغموض حول عنصرين أساسيين سبق أن أشرنا إليهما: الأول، مدى نجاح الضربة الجوية في تدمير المنشآت الأساسية المستهدفة، والثاني، حول طبيعة ردود فعل إيران وحلفائها وقساوتهم على الضربة الإسرائيلية، وقدرة إسرائيل على تحمّل الخسائر المرتقبة عليها. ويزيد من حجم القلق الذي يساور نتانياهو إدراكه عدم توافر القناعة والحماسة اللازمتين لدعم خيار كهذا لدى حلفائه من الصقور في الإئتلاف الحكومي أو لدى الرأي العام الإسرائيلي.

وقد أظهرت الاستفتاءات الشعبية التي جرت في إسرائيل خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2012 عن وجود عدم رغبة لا بل معارضة لدى الرأي العام الإسرائيلي لقيام إسرائيل بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية

44- «**Israel President says sanctions against Iran a priority**», www.alarabia.net/articles/2012/03/09/199557.html.

في حال غياب تعاون ودعم أميركيين. وأظهر استفتاء أجرته المؤسسة الإسرائيلية «داهاف» في أواخر نيسان/أبريل 2012، أنه في حال عدم وجود تنسيق أميركي لأي هجوم ضد إيران فإن نسبة المعارضين لهجوم كهذا تبلغ 62% في مقابل 31% داعمين له. في المقابل عبّر 62% عن موافقتهم على شن الهجوم ضد طهران في حال تنسيق تنفيذه مع الولايات المتحدة مقابل 34% من الرافضين له[45].

رأى أحد الخبراء الإسرائيليين في معرض قراءته السياسية لهذه النتائج التي أسفر عنها استفتاء «داهاف» أن الرأي العام الإسرائيلي «لا يعارض حق إسرائيل في شن الهجوم، ولكنه يعبّر عن قلقه حول امتلاك القدرة على تنفيذ هجوم كهذا بفعالية مع عدم وجود دعم دولي له، فالإسرائيليون لا يرغبون أن يشار إليهم أنهم أشرار هذا العالم»[46].

ويتأثر الرأي العام الإسرائيلي بنتائج الاجتماع الأخير الذي جرى بين الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء نتانياهو في البيت الأبيض حيث عبّر الرئيس الأميركي عن رفضه القاطع لفكرة الهجوم العسكري ضد إيران من قبل إسرائيل. ويبدو بوضوح أن الدول الأوروبية تقف هذا الموقف، وقد عبّرت عنه صراحة في أكثر من مناسبة. وكان ردّ وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان على هذه المعارضة الأميركية والأوروبية أن قرار الهجوم ليس من اختصاص الآخرين، وأن معارضة «الحلفاء» لن تؤثر على قرار إسرائيل. لكن يبدو أن الرأي العام الإسرائيلي لا يشاطر ليبرمان هذا الموقف. وتؤكّد استطلاعات الرأي العام في إسرائيل أن شعبية الرئيس أوباما لم تتأثر بسبب مواقفه المعارضة للضربة العسكرية، وأن أكثرية الإسرائيليين ما زالت تؤيد

45- «**Details of the poll which has a margin of 4.5% are available**», at http://www.peacindex.org/indexmontheng.aspx?num=240#anchor.209

46- Ibid. See also Shikley Telhawi, «**Do Israeli support a strike on Iran**», Feb 28, 2012. www.politics.com/news/stories/0212/23390.

إعادة انتخابه لرئاسة ثانية. فالتقويم الذي أجراه أوباما حول النتائج التي يمكن أن يسفر عنها الهجوم العسكري على إيران وتداعياته الضارّة اللاحقة يتقاطع مع آراء أكثرية الإسرائيليين.

في استطلاع آخر أجرته مؤسسة «داهاف» ما بين 22 و26 شباط/فبراير الماضي كانت نسبة تأييد الرأي العام لهجوم إسرائيلي لا تدعمه الولايات المتحدة 16%، في الوقت الذي أيّدت نسبة 42% هجومًا تدعمه واشنطن، بينما عارض 32% تنفيذ أي هجوم بغض النظر عن الموقف الأميركي.

لا يعبّر هذا الموقف من وجهة النظر السياسية عن قلق الإسرائيليين من لجوء الولايات المتحدة إلى معاقبة إسرائيل أو التخلي عنها في وقت الشدّة، فهم متيقّنون أن الولايات المتحدة ستهرع لمساعدتهم سياسيًا (38%)، أو أنها ستدخل الحرب إلى جانب إسرائيل (27%) متناسيةً معارضتها وتحفظاتها عن القرار الإسرائيلي الأحادي الجانب[47].

يبدو بوضوح تراجع النقاش الداخلي الإسرائيلي حول موضوع الضربة العسكرية ضد إيران منذ عودة نتانياهو من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، وخلافه العلني مع أوباما حول هذا الأمر، والذي نقله هذا الأخير لاحقًا إلى منبر منظمة «ايباك» الداعمة لإسرائيل. فقد تمنّى نتانياهو بعد عودته إلى إسرائيل إلتزام الصمت حيال الموضوع الإيراني، وذلك خوفًا من التداعيات السياسية التي يمكن أن تحدث في حال الاستمرار به وبالتالي تأجيج الخلاف مع الإدارة الأميركية.

يبدو الآن أن أي نقاش يشارك فيه مسؤولون رسميون مع باحثين ومحللين من خارج الحكومة سيكون محمّلًا بالتناقضات. ولا يعود هذا الأمر إلى الاختلاف القائم في وجهات النظر المتعارضة حول فعالية الهجوم

47- Ibid.

أو المخاطر المترتبة عليه، أو حول خطورة ردود فعل إيران وحلفائها مثل حزب الله وحماس، بل إلى الأجواء «المشحونة» التي يمكن أن يفجّرها في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية. ويترافق هذا التراجع في النقاش الإسرائيلي في الموضوع الإيراني مع ظاهرة انقطاع التواصل المعتاد ما بين القيادات الأمنية ووسائل الاعلام، وخصوصًا بعض الصحافيين الذين عرفوا بقربهم من الأجهزة الأمنية.

تفيد نتائج استفتاء أجرته المؤسسة الإسرائيلية «ديالوغ» في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 أن الرأي العام يؤيد بنسبة 51% فكرة سحب موضوع الهجوم على إيران من التداول مقابل 39% يعارضونه، وذلك خوفًا من الاضرار بالأمن الوطني. وقد أثارت نتائج هذا الاستفتاء حفيظة بعض الصحافيين والمعلّقين الذين رأوا أنها تؤكّد التقليد القديم القائل بضرورة ترك القرار «لحكمة» القيادات السياسية».

وعلّق أحد الصحافيين على ذلك بالقول: «يعبّر موقف الرأي العام عن عدم وجود خوف لديه. لكن ذلك سيدفع حفنة من المسؤولين إلى الاعتقاد بأنه يمنحهم ثقته وطاعته الكاملتين». وفي هذا السياق أكدت نتائج استفتاء أجرته «ديالوغ» في أذار/مارس 2012 ثقة 50% من الآراء بنتانياهو وباراك مقابل معارضة 38% [48].

وأثار الموقف العام انتقادات ثلاثة محللين بارزين، هم: شلومو بروم، وروبرت ستاين وشايي فيلدمان، حيث رأوا ضرورة وجود نقاش عام حول الموضوع يمكّن المسؤولين الاستفادة منه، وخصوصًا لجهة تركيز نقاش المدنيين على الأبعاد الاستراتيجية بهدف تفادي الوقوع في الأخطاء السابقة أو في أخطر منها[49].

48- Ibid.
49- Shai Feldman, Shlomo Brom, and Shimon Stein, see ref. 19.

في النتيجة تسيطر أجواء من الشك والغموض حول حقيقة موقف نتانياهو وباراك وخيارهما بين خوض المغامرة أو الإنصات لإرادة مواطنيهم وقبول النصائح الأميركية.

10- خداع الإسرائيليين وابتزازهم

كتب المعلق السياسي الإسرائيلي ألوف بن في صحيفة هآرتس في 15 أذار/مارس الماضي مقالًا تحت عنوان «نتانياهو يحضّر الرأي العام الإسرائيلي لحرب على إيران» قال فيه: «يحاول نتانياهو (منذ عودته من واشنطن) إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن التهديد الإيراني هو حقيقي ومصيري، وبأن هناك طريقة واحدة فاعلة لوقفه، ومنع حصول محرقة ثانية، وذلك عبر هجوم عسكري إسرائيلي على منشآت إيران النووية المدفونة عميقًا تحت الأرض»[50]. وجاء مقال ألوف بن على أثر إذاعة نبأ عن اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر، وإعلان أن أكثرية المجلس قد فوّضت نتانياهو شن هجوم على إيران، من دون الحصول على موافقة أميركية. وكان نتانياهو قد قال في خطاب ألقاه الأربعاء 14 أذار/مارس 2012 أمام الكنيست بضرورة الرد على كل الإدعاءات القائلة إن إسرائيل هي جد ضعيفة لتذهب إلى الحرب ضد قوة إقليمية مثل إيران، وأنّها تحتاج إلى الولايات المتحدة التي تملك القدرات العسكرية اللازمة للقيام بهذا العمل وبالتالي صد مثل هذا التهديد[51].

لقد استحضر نتانياهو في خطابه التاريخ لإقناع أعضاء الكنيست بوجهة نظره، منوهًا برفض دافيد بن غوريون وليفي اشكول ومناحيم بيغن التعليمات الأميركية، معلنًا أنه يقف اليوم في مواجهة مع رفض أوباما

50- Alof Ben, in Haaretz, «**Netanyahu is preparing Israeli public opinion**...». www.turespolier.typepad.com/.../2012/see also Haaretz, March 15, 2012.

51- PM Netanyahu's speech at the Kuesset 40 signatures SPC session www.us.pmo.gov.il/PMOENG/commonication/pru special.

وتحذيراته من مغبة شن هجوم على إيران. ويعتبر نتانياهو أن الأميركيين سيتذمرون من تصرّف إسرائيل، ولكنهم في نهاية المطاف سيقدّمون لها الدعم العسكري والسياسي الذي تحتاج إليه. كما كتب المعلّق آري شافيت في»هآرتس» مقالاً حول الموضوع نفسه حيث رأى ضرورة أن يطرح معارضو شن هجوم على إيران وداعمو شن هجوم كهذا على أنفسهم عشرة اسئلة من أبرزها: ألن يتسبّب هجوم مضاد تشنّه إيران وحزب **الله** بسقوط أعداد من القتلى في إسرائيل، وأن الجبهة الداخلية الإسرائيلية لن تقبل بذلك أو تتحمله؟ ألن يتسبّب هجوم لا تسانده الولايات المتحدة بتصديع التحالف الاستراتيجي الإيراني–الإسرائيلي؟ وختم شافيت مقاله بالقول «عندما نواجه مسألة مصيرية، ليس هناك يمين أو يسار، أو أشخاص سيّئون أو جيدون، دعاة حرب أو متخاذلون. عند مواجهة مسألة مصيرية لا يمكن الإنطلاق من عقائد جامدة. عند الوقوف أمام مفترق كهذا فإن النقاش الذي نجريه مع أنفسنا يجب أن يكون عميقًا، ويتسم بالحكمة والوضوح والمسؤولية»[52].

ويبدو أن نتانياهو لم يقتنع بالحجج التي قدمها له الرئيس أوباما في أثناء اجتماعه به في البيت الأبيض خلال الاسبوع الثاني من أذار/مارس 2012، حول ضرورة تأخير أي قرار إسرائيلي بشن هجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية، وإعطاء الوقت الكافي للعقوبات الدولية القاسية المفروضة على إيران، بالإضافة إلى إعطاء تعهدات أميركية قاطعة بالتزام كل متطلبات إسرائيل الأمنية، وبأن الخيار العسكري لشن هجوم على إيران ما زال قائمًا.

يضاف إلى ذلك أن خطاب أوباما والتعهدات التي قطعها أمام منظمة «ايباك» لم تقنع نتانياهو، الذي استمع إلى بعض مقاطع هذا الخطاب، وأعرض عن سماع المقاطع الأخرى التي برّر بها الرئيس الأميركي ضرورة

52- «**Iran: Israel Highly Vulnerable to Retaliatory Strike**», www.haaretz.com/.../iran-u-s-israel-highly-vulnerable...

تأجيل اللجوء إلى العمل العسكري من دون استبعاده في المستقبل.

يتساءل عدد من الخبراء الأميركيين الذين زاروا إسرائيل بعد عودة نتانياهو من واشنطن عن مدى جدّيته في التحضير لهجوم عسكري ضد إيران. فهناك تكهنات أن نتانياهو يعتمد الخداع في حديثه عن شن هجوم إسرائيلي من دون الحصول على ضوء أخضر أميركي، وأنه يتفق ضمنيًا مع أوباما حول ضرورة إعطاء نظام العقوبات الوقت الكافي لإقناع طهران بالتخلي عن طموحاتها النووية. ويرمي نتانياهو من خلال مواقفه التصعيدية إلى اجبار الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية على بذل أقصى الجهود لوقف البرنامج النووي الإيراني وإلّا فإنهم سيواجهون خطر التساقطات التي يمكن أن يتسبب بها الهجوم الإسرائيلي، ومنها حال الفوضى التي ستعم منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

تستمر التهديدات الإسرائيلية منذ سنتين ضد إيران، فهي تشتد حينًا وتتراجع حينًا آخر، وليس هناك من دلائل على جديتها في هذه المرة. ويرى بعض الخبراء أن المشهد الراهن يعبّر عن الصفات الشخصية لنتانياهو، الذي يتقن فن الكلام، وغالبًا ما يستعمله كبديل للأفعال. وان أكبر دليل على أسلوب نتانياهو الدرامي يتمثّل في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر منظمة «ايباك»، حيث فاجأ الحضور بتشبيه الخطر النووي الإيراني بالمعسكر النازي «أوشويتز»، إذ كان المشهد دراميًا لدرجة إنه دفع أحدهم إلى القول: إذا كان بهذه الخطورة، فلماذا لا يأمر بمهاجمة إيران الآن ومن وراء منصة الخطابة التي يقف خلفها؟ إلا أنه لم يفعل ذلك في واشنطن ولن يفعله في إسرائيل، لكن لا يمكن لأحد تجاهل إمكان أن يعتمد نتانياهو سلوكية مخالفة لهذه التحليلات والتوقعات كلها، فيقرّر وبشكل مفاجئ تنفيذ تهديداته بشن هجوم مباغت ضد إيران، من دون إعلام الإدارة الأميركية، وذلك انطلاقًا من تقويمه الشخصي للخطر «المصيري» الذي تمثّله إيران كقوة نووية. فمن

الطبيعي اعتماد خيار كهذا إذا قرّر نتانياهو أن يدخل التاريخ، كواحد من عظماء القادة الإسرائيليين، متشبهًا ببن غوريون وموشى شاريت ومناحيم بيغن، ومعتمدًا على الدروس المستقاة من تاريخ العلاقات الأميركية–الإسرائيلية، وخصوصًا من موقف الرئيس هاري ترومان الذي رفض نصائح وزير خارجيته، وأصغى لرأي مستشاره السياسي كلارك كليفورد للإعتراف بدولة إسرائيل من أجل كسب تأييد أصوات الناخبين اليهود لمصلحته. وبالفعل فقد أرسل ترومان برقية الإعتراف بالدولة العبرية بعد إحدى عشرة دقيقة من انتهاء بن غوريون من قراءة إعلان الاستقلال. وهنا لا بد من التساؤل حول نيّة نتانياهو في أن يقايض تأييد اليهود للرئيس أوباما مقابل دعمه العسكري للهجوم على إيران؟

من المتوقع في حال تنفيذ نتانياهو خطة ضرب المنشآت النووية الإيرانية أن لا تقتصر ردود الفعل على ما يمكن أن تقوم به إيران بواسطة قدراتها الصاروخية، بالإضافة إلى شن عمليات إنتقامية ضد المصالح الإسرائيلية في مختلف أنحاء العالم، بل يجب توقّع مشاركة حلفاء إيران أمثال حزب **الله** والمنظمات الفلسطينية الموجودة في غزة مثل حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما. ويبدو أن ما شهدته جبهة غزة مؤخرًا يعدّ تمرينًا ناريًا، يصب في مصلحة الردع الإيراني. كما يشكّل حزب **الله** بقوته الصاروخية أحد عناصر القوة الاستراتيجية التي يمكن أن تستعملها إيران لتحقيق عامل الردع ضد إسرائيل أو لتنفيذ ضربات ثأرية موجعة في سياق الرد الإيراني على أي ضربة جوية إسرائيلية. يبقى السؤال حول خيار حزب **الله** بالنسبة إلى خوض حرب شاملة مع إسرائيل من جنوب لبنان، أو القيام بمشاركة محدودة في الحرب، بحيث لا يأتي الرد الإسرائيلي مدمّرًا وشاملًا لكل لبنان.

في الاستنتاج العام يبذل نتانياهو قصارى جهده لابتزاز الرئيس الأميركي والغرب من أجل ممارسة أقصى درجات الضغط ضد إيران، وتقديم المزيد من الدعم العسكري لإسرائيل.

11- أوباما يستعيد المبادرة

على الرغم من الحملة الإسرائيلية المنظمة التي بدأت نهاية صيف العام 2011 واستمرت لفترة ستة أشهر متواصلة ضد المشروع النووي الإيراني، والتي حاولت حكومة نتانياهو من خلالها لفت الانتباه الأميركي والدولي والعربي إلى مخاطر امتلاك طهران للسلاح النووي، مع التركيز على أن ذلك يشكّل خطرًا مصيريًا لإسرائيل، وأنها لن تتهاون في شن هجوم استباقي لمنعه، فإن نتانياهو قد فشل في إقناع الرئيس الأميركي أوباما في تبني وجهة النظر الإسرائيلية، وخصوصًا لجهة استعجال توجيه ضربة عسكرية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية الرئيسة.

كان ردّ الرئيس أوباما واضحًا فهو لا يرى ضرورة للتسرع في القيام بعملية عسكرية ضد إيران، وتحذير إسرائيل من النتائج التي يمكن أن تترتب عليها وأنه «ما زالت هناك نافذة للعمل الديبلوماسي»، وأنه يجب أن لا تكون هناك شكوك حول التزامه أمن إسرائيل، وأنه بدعوته لعدم التسرّع في تنفيذ الضربة العسكرية يأخذ بعين الاعتبار المصالح الأميركية والإسرائيلية.

وقد تحدث بعض المصادر الأميركية التي تابعت نتائج اجتماع نتانياهو مع الرئيس أوباما عن لفت الرئيس الأميركي ضيفًا إلى الأثمان الباهظة التي يمكن أن تترتّب من جراء الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، في مقابل النتائج «المحدودة» التي يمكن أن يحقّقها. ويبدو، من وجهة النظر الأميركية، أنه لا يمكن الاعتداد بنتائج «العمليتين الجراحيتين» اللتين نفذتهما إسرائيل ضد مفاعل «تموز» في العراق العام 1981 أو ضد مفاعل «الكبر» في سوريا العام 2008. ويشدّد الأميركيون على أن إيران تمتلك منشآت عديدة، وأنها موزّعة على جميع الأراضي الإيرانية، وأن بعض هذه المنشآت الحساسة والهامة مطمورة تحت الأرض في مواقع حصينة. وتتحدّث هذه المصادر عن اطّلاع

رئيس الوزراء الإسرائيلي على تقديرات الخبراء الأميركيين وتحاليلهم لنتائج الضربة «المركّزة» التي يمكن أن تنفّذها إسرائيل والتي يمكن أن تؤخّر الجهود الإيرانية النووية لفترة محدودة (لسنتين أو ثلاث سنوات كحد أقصى)، ولكنها ستؤدي حتمًا إلى بناء المزيد من المنشآت النووية «المطمورة» والمحمية، مع مخاطر الإنزلاق إلى حرب واسعة.

وتحدثت المصادر الأميركية نفسها عن تركيز الرئيس أوباما في محادثاته مع نتانياهو على الأضرار السياسية الكبيرة التي يمكن أن تترتّب على العملية العسكرية الإسرائيلية ضد إيران، والتي يمكن أن تعطي الحكومة الإيرانية حجة لتصوير نفسها أنها ضحية مؤامرة أميركية – إسرائيلية مشتركة للإطاحة بها، ومناشدة الشعب الإيراني التوحّد والوقوف إلى جانب دولته لمواجهة هذا العدوان. كما ركّز على مخاطر تسبب هجوم كهذا بتخريب التكتّل الدولي القائم للضغط على إيران، وبالتالي تخريب نظام العقوبات المشدّدة، بما يسهّل على طهران إعادة ما تهدّم بفعل الهجوم الإسرائيلي في أسرع وقت ممكن[53].

كان على أوباما، في الواقع، أن يواجه نتانياهو المتسلّح بنتائج الحملة الدعائية الواسعة التي شنها خلال أشهر طويلة تحضيرًا لهذا اللقاء، بالإضافة إلى الحملة التي يشنّها المرشحون الجمهوريون للرئاسة، والتي تنتقد سياسة نتانياهو تجاه إيران. وكان المرشح ميت رومني قد قال «إن إعادة انتخاب أوباما لرئاسة ثانية ستؤدّي إلى امتلاك إيران للسلاح النووي». وجاء هذا الهجوم ضد الرئيس أوباما من أجل استغلال زيارة نتانياهو لمصلحته، في الوقت الذي لم يعبّر فيه عن اعتماده أي نظام عقوبات أو أي خيارات عسكرية أكثر فعالية من تلك التي يتحدّث عنها الرئيس أوباما وإدارته.

53- www.washington.com/.../**obama-to-netanyahu**.../glQwol

لم ينجح نتانياهو في إقناع أصدقاء إسرائيل سواء في الكونغرس أو في منظمة «ايباك» بوجهة نظره، وبالتالي في دفعهم إلى ممارسة ضغوطهم على الرئيس أوباما لتقبّل وجهة النظر الإسرائيلية بشأن الهجوم على إيران. ويبدو من الجو العام أن هناك قناعة عامة بضرورة الإفساح في المجال وإعطاء الوقت اللازم لنظام العقوبات لإقناع القيادة الإيرانية بالانخراط في مباحثات جدّية للتخلي عن الجانب «العسكري» في برنامجها النووي. صحيح أنه لا تتوافر أي دلائل واضحة حول مدى قبول إيران بوجهة النظر الغربية، إلا أنه بات واضحًا أن الجانب الإيراني بدأ يشعر بمدى أضرار العقوبات المفروضة ضد المصرف المركزي الإيراني والنظام المصرفي التجاري[54].

من المؤكد أن محادثات أوباما مع نتانياهو لم تأت بنتائج حاسمة، حيث بقي الإختلاف في وجهات النظر بين الجانبين. ويطرح بعض الجهات المقرّبة من وجهة النظر الإسرائيلية تساؤلات عن مدى إلتزام أوباما تحويل أقواله إلى أفعال في حال لم تؤدّ العقوبات إلى النتائج المرجوّة. وكان أوباما قد صرّح بعد هذا اللقاء أن الولايات المتحدة لن تسمح أبدًا لإيران أن تصبح قوّة نووية، وأننا إذا أجبرنا على القتال، صدّقوني، أننا سننتصر. لم يبدّد هذا التصريح الصارم والواضح شكوك عدد من الناخبين اليهود في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي سيسعى إلى استغلاله المرشحون الجمهوريون في حملاتهم الانتخابية الجارية، والتي بات من المرجّح أن يفوز بها المرشح ميت رومني ليكون المرشح الجمهوري المنافس للرئيس أوباما في تشرين الثاني المقبل.

كان هناك توافق الحد الأدنى بين أوباما ونتانياهو، وذلك حول ضرورة

54- «**Sanctions Hurt consumers in Iran**», 28 March 2012.
www.gulfnews.com/business/.../sanctions-hurt-consumers...

خفض مستوى النقاش الجاري في إسرائيل والولايات المتحدة بشأن توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، وكان الرئيس أوباما قد لفت إلى الأضرار المترتّبة على ذلك، وخصوصًا لجهة التسبّب بارتفاع أسعار النفط، بما يخدم مصالح إيران، ويقلّل بالتالي من مفاعيل نظام العقوبات. في المقابل لفت نتانياهو إلى أن التصريحات الأميركية المعارضة للضربة الإسرائيلية تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تستغلّها طهران على أنها تؤشّر إلى ضعف إسرائيل أو عدم قدرتها على مواجهة القوة الإيرانية.

ويبدو من التقويم العام لنتائج رحلة نتانياهو الأخيرة إلى واشنطن أن أجواء اللقاء مع أوباما لم تكن متوترة كما كانت الأجواء التي سادت في محادثات أيار/مايو 2011 والتي تركّزت حول عملية السلام. ويمكن الاستنتاج أن هناك توافقًا على تأجيل القيام بأي عمل عسكري لأشهر عديدة، قد تمتد إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ولكن لا بدّ من أن يشعر العرب والفلسطينيون بخيبة أمل كبيرة عندما يدركون أن موضوع السلام قد غاب كليًا عن المحادثات.

12- تشكيك أميركي بقدرات إسرائيل

تشعّب النقاش الإسرائيلي السياسي والاعلامي حول إمكان شن هجوم جوي إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية، وشعر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بأن هذا النقاش قد تجاوز الحدود المسموح بها سياسيًا واستراتيجيًا، حيث قرّر حسمه بالطلب من الجميع التزام الصمت حول هذا الموضوع الحسّاس. لكن قناعة تولّدت لدى الدول الغربية مفادها أن إسرائيل قد أعدّت خطة للهجوم على إيران، وهي تنتظر توافر الظروف المناسبة لتنفيذها. وقد أدّت هذه القناعة إلى ارتفاع مستوى القلق الأميركي، ما دفع إدارة أوباما إلى إيفاد مستشار الأمن القومي الأميركي طوم دونيلون

إلى إسرائيل للإجتماع مع رئيس حكومتها لبحث الأمر والتنبيه إلى تداعيات هجوم كهذا وعواقبه. ترافق وجود دونيلون مع إطلالة رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية الجنرال مارتن ديمبسي على شاشة «سي. ان.ان.» للتحذير من حالة عدم الاستقرار التي يمكن أن يخلّفها هجوم إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وكان الجنرال ديمبسي قد حذر في السابق من إمكان قيام إسرائيل بهجوم كهذا من دون إعلام واشنطن بصورة مسبقة ولكنه أكّد اعتراف أميركا بوجود هواجس إسرائيلية تستدعي التنسيق معها من أجل بناء أجواء من الثقة لدى الإسرائيليين.

في مقابلة مع صحيفة «الدايلي تلغراف» الأحد 19 شباط/فبراير 2012 صرّح وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ أنه سيترتّب على أي هجوم إسرائيلي على إيران نتائج ضخمة، لذا «فإننا نوجّه رسالة واضحة إلى الأطراف المعنية أننا لا نشجّع القيام بأي عمل عسكري». وأضاف «أن السماح لإيران باستكمال برنامجها النووي سيقود إلى سباق تسلّح في المنطقة على غرار ما كان يحدث خلال فترة الحرب الباردة وإنه سيكون لانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مفاعيل تقود إلى حال من عدم الاستقرار، وسيشكّل ذلك كارثة على المستوى الدولي».

ويبدو أن واشنطن قد قرّرت استدعاء عدد من خبرائها الاستراتيجيين والعسكريين للمشاركة في هذا النقاش المعقّد من أجل دعم وجهة نظرها، ومن أجل إقناع الإسرائيليين بعدم خوض المغامرة بتنفيذ هجوم ضد إيران. يتساءل عدد من هؤلاء الخبراء عن مدى امتلاك إسرائيل للقدرات الجوية لتنفيذ مثل هذا الهجوم، ويتخوّف بعضهم من أن يتسبّب الهجوم الإسرائيلي بعملية استدراج للولايات المتحدة لاستكمال العمل الذي بدأته إسرائيل. ويرى هؤلاء الخبراء أن هذا الاستدراج قد يستدعي تدخّلًا أميركيًا واسعًا

لعدة اسابيع، بالإضافة إلى تحمّل نتائج ردود الفعل الإيرانية على الوجود العسكري الأميركي، وعلى المصالح الأميركية في المنطقة ويقول أحد الخبراء السابقين في البنتاعون اندرو هوام في وصفه للتورّط الأميركي في مثل هذه العملية «لا أعتقد أنك ستجد أحدًا يخبرك أن الأمر سيقتصر على قيام حفنة من الطائرات بالهجوم على أهداف إيرانية ليلًا والخروج من هناك»، مؤكّدًا أن العملية ستكون صعبة ومكلفة وطويلة[55].

من جهته يعلّق الجنرال دافيد ديبتولا الذي سبق له أن خطّط للحرب الجوية في أفغانستان العام 2001 ولحرب الخليج العام 1991 على العملية الإسرائيلية المحتملة بالقول «لكل هؤلاء الدعاة للعملية الإسرائيلية أقول إن قصف إيران لن يكون بالسهولة التي يتصورونها». ويلتقي هذا الموقف مع التقويم الذي قدّمه مدير وكالة المخابرات المركزية مايكل هايدن ما بين العامين 2006 و2009 والذي اعتبر فيه أن أي هجوم جوي قادر على التسبّب بأضرار جسيمة تؤخّر جهود إيران النووية هو «خارج القدرات الإسرائيلية» الجوية، وذلك بسبب بعد المسافة التي ستقطعها الطائرات الإسرائيلية، وضخامة ما يتطلّبه تنفيذ مهمّة بهذا المستوى[56].

في الوقت الذي يحذّر فيه خبراء استراتيجيون في وزارة الدفاع أو في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أمثال أنطوني كوردسمان من صعوبة العملية الإسرائيلية ومخاطرها، يذهب بعض الخبراء العسكريين الأميركيين إلى دراسة العملية من وجهة النظر العسكرية الصرف، وبالتالي تحليل جميع العناصر اللازمة لنجاحها، ومدى ملاءمة ما تملكه إسرائيل من إمكانات جوية لتنفيذ هذه المهمة المعقّدة. وينطلق تحليل هؤلاء الخبراء من فرضية استهداف إسرائيل لأربع منشآت نووية إيرانية هي: منشآت تخصيب

55- «**Will Israel Attack Iran?**», NY Times.com see also, Haaretz, «**Israel can't launch strike on its own**».
56- Ibid

اليورانيوم في ناطنز وفوردو، المفاعل النووي الذي يعمل بالماء الثقيل في أراك، ومنشأة صنع «الكعكة الصفراء» في أصفهان. وهنا تبقى غير واضحة الأسباب التي استدعت هؤلاء الخبراء لاستثناء محطة بوشهر كهدف نووي أساسي. ويرى هؤلاء الخبراء أن هناك ثلاثة ممرات جوية ممكنة للوصول إلى إيران وهي: أولًا، في الشمال، وهذا يعني ضرورة اختراق الأجواء التركية، ثانيًا، في الجنوب وهذا يعني اختراق الأجواء السعودية، ثالثًا، في الوسط وذلك عبر الأجواء الأردنية والعراقية. ويشكّل هذا الممر الطريق المباشر والأقصر مسافة للوصول إلى الأجواء الإيرانية. يمكن أن تعترض تركيا والمملكة العربية السعودية بواسطة دفاعاتها الجوية أو طائراتها التشكيلات الإسرائيلية المهاجمة. ويبقى ممر الوسط الأقل تعرّضًا وذلك بسبب الانسحاب الأميركي، وعدم امتلاك العراق لقدرات دفاع جوي أو سلاح طيران، في الوقت الذي يمكن إن «يتسامح الأردن» مع عبور التشكيلات الإسرائيلية لأجوائه.

يعتقد بعض هؤلاء الخبراء أن إسرائيل قد تحتاج لمئة طائرة لقصف هذه الأهداف الأربعة بفعالية، وهي تملك من طائرات «اف 15– أي»، و«اف 16– أي»، ما يكفي لهذه المهمة. لكن تبقى الصعوبة في مدى المهمة البالغ 2000 كيلومتر. الأمر الذي يستدعي عملية تموين بالمحروقات في الجو. والسؤال هل تملك إسرائيل العدد اللازم من صهاريج التموين الجوي «KC.707»؟

ستتطلب المهمة شن إسرائيل حرب إليكترونية بواسطة طائرات خاصة لإعماء الرادارات الإيرانية، وبالتالي حماية الطائرات من نظام الدفاع الجوي الإيراني.

أما بشأن القنابل اللازمة، فإن إسرائيل قد حصلت على كمية من قنابل الأعماق «GBU-28» وهناك من يلح في أميركا الآن على ضرورة تزويدها مائتي قنبلة «GBU-31» وثلاثة صهاريج طائرة، من أجل تحسين قدراتها لتنفيذ هذه المهمة.

يستنتج هؤلاء الخبراء العسكريون أنه من المشكوك فيه أن تنجح إسرائيل في هذه المهمة وأن الولايات المتحدة تبقى القوة الوحيدة القادرة على تدمير البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من كل الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقها إلى تحقيق ذلك.

13- الاستنتاجات

يستمر النقاش الإسرائيلي حول أفضل السبل لمعالجة الخطر النووي الإيراني، وهو نقاش مشحون بالعواطف والحساسيات الخاصة القائمة بين المسؤولين الإسرائيليين الكبار الحاليين والسابقين. ويبدو أن الشق المتعلق باللجوء إلى الخيار العسكري هو نقاش متفلّت من الضوابط العقلانية والاستراتيجية كلها، حيث انه يرتكز على اجتهادات شخصية يقدمها كل من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع ايهود باراك، ولا تستند هذه الاجتهادات إلى أي معلومات أو وقائع محققة.

تطرح القيادة السياسية الإسرائيلية خيار اللجوء إلى الحل العسكري لمواجهة التهديد الإيراني النووي من دون إجراء أي دراسة معمقة تحلّل من خلالها مختلف التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن يتسبّب بها هجوم كهذا ضد المنشآت النووية الإيرانية.

لا تأخذ طروحات نتانياهو وباراك لشن هجوم على إيران بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والاقليمية لمثل هذا الهجوم، وخصوصًا لجهة التسبب بحرب إقليمية واسعة، بالإضافة إلى مخاطر إقفال مضيق «هرمز» وقطع إمدادات النفط، وما يترتّب على ذلك من نتائج دراماتيكية على الاقتصاد الدولي.

هناك اختلاف جوهري بين الرؤيتين الإسرائيلية والأميركية ومقاربتيهما لمعالجة الموضوع النووي الإيراني. فإسرائيل تستعجل اعتماد الحل العسكري قبل أن تدخل إيران ما يسميه باراك بـ«منطقة المناعة»، أي المرحلة التي لا

يعود من الممكن بعدها الحؤول دون حصول إيران على القنبلة النووية. في المقابل تسعى إدارة أوباما إلى التمسك بخياري العقوبات والديبلوماسية من أجل اقناع إيران بالتخلي عن التخصيب بنسبة 20% وشحن المخزون الموجود لديها من اليورانيوم 20% إلى خارج إيران، والقبول بنظام دولي دائم للتفتيش. ويقول الرئيس الأميركي، إنه ما زال يحتفظ بالخيار العسكري على الطاولة وإنه لن يسمح أبدًا بامتلاك إيران السلاح النووي.

ويخشى عدد من السياسيين والخبراء الإسرائيليين نتائج الاختلاف مع الولايات المتحدة وتداعياته على العلاقات الأميركية – الإسرائيلية. وقد عبّر رئيس دائرة التخطيط الاستراتيجي السابق في وزارة الدفاع الجنرال المتقاعد شلومو بروم، عن ذلك بقوله «ليس لديّ هواجس بشأن التداعيات العسكرية التي يمكن أن تترتّب من جراء الهجوم على إيران». وأشار إلى قلقه الشديد حيال الأضرار التي يمكن أن يتسبّب بها الهجوم على العلاقات الأميركية–الإسرائيلية، خصوصًا وأنه «لن يكون هناك خيار بديل للولايات المتحدة سوى الإنجرار إلى الحرب».

يتعمق الخلاف بين القيادات الإسرائيلية بسبب مواقف نتانياهو وباراك وتمسكهما بالخيار العسكري وباستقلالية القرار الإسرائيلي الأمني. ويقف الآن في الجانب المعارض لنتانياهو وباراك شخصيات مرموقة ومعروفة بخبراتها السياسية والأمنية والاستراتيجية أمثال: رئيس الوزراء الأسبق إيهود اولمرت وقادة عسكريون وأمنيون بارزون منهم: مئير داغان ويوفال ديسكين، وغابي أشكينازي ورئيس الموساد الحالي تامير باردو، ورئيس الأركان الحالي بيني غانتز. بينما يعارض 63% من الشعب الإسرائيلي وفق آخر الاستفتاءات قيام إسرائيل بأي هجوم في حال عدم تنسيق مثل هذا القرار مع الولايات المتحدة.

هناك توافق لدى معظم القيادات الإسرائيلية الحالية والسابقة حول معارضة قيام إسرائيل بهجوم على إيران من دون ضوء أخضر أميركي. ويذهب معظم الخبراء والاستراتيجيين إلى ضرورة ترك أمر تنفيذ الهجوم على إيران للولايات المتحدة على أن تقوم إسرائيل بدعم مثل هذا الهجوم، أي أن تقوم الولايات المتحدة بالجهد الحربي الرئيس، فيما تضطلع إسرائيل بجهد ثانوي.

لم يحسم النقاش الطويل والساخن نقطة أساسية تتعلّق بطبيعة «التهديد النووي» الإيراني، وهل هو تهديد عادي يمكن لإسرائيل مواجهته من خلال تفوّقها التكنولوجي والعسكري، أم هو «تهديد مصيري» يفترض تدخّلًا عسكريًا حاسمًا وسريعًا من أجل منع دخول إيران إلى «منطقة المناعة»، حيث لا تنفع بعد ذلك أي معالجات لهذا الخطر؟

من المرجح أن يتجدّد هذا النقاش وبقوة على ضوء نتائج ما تسفر عنه المبادرة الديبلوماسية الدولية، الجارية في هذه الفترة.

الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل 1980

العميد الركن الدكتور محمد صبحي الحجار*

المقدمة

منذ زمن موغل في القدم، وقع البحر الأحمر وعرب شبه الجزيرة العربية في خضم الصراع الدولي بين القوتين العظميين آنذاك، قوى الغرب الزاحفة إلى الشرق المتمثلة بالإسكندر ثم روما وبيزنطية من جهة وقوى الشرق الإيرانية من بارثيين وساسانيين من جهة أخرى. وفي التاريخ الحديث والمعاصر، بقي البحر الأحمر عنصرًا مهمًا في الصراعات المحلية والدولية للسيطرة عليه، فكان في بداية القرن السادس عشر هدفًا لمشاريع البرتغال التجارية والإستعمارية، وفي أواخر القرن الثامن عشر أصبح محط أنظار نابليون.

وبعد افتتاح قناة السويس العام 1869، وقع البحر الأحمر مباشرةً تحت تأثير سياسات دول أوروبا الإستعمارية التوسعية في حينه وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ولكن خروج الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية دولتين

* دكتوراه في التاريخ، وإجازة في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية.

عظميين، جعلهما يحلاّن مكان هذه الدول الإستعمارية تدريجًا في الشرق الأوسط، ويدخلان في نطاق الصراع والتنافس على البحر الأحمر، لتجسيد نفوذهما في هذه المناطق والاستفادة من مزاياها الإستراتيجية والسياسية والجغرافية والاقتصادية.

1- أهمية البحر الأحمر

أ- التسمية

أطلق الجغرافيون القدماء على البحر الأحمر أسماء كثيرة، فالمؤرخ الإغريقي اغاتار خيدس(Agathar Chides) يذكر أنّ «أريتريان كان إسمًا للبحر الأحمر، وتعني بالفارسية بحر الملك الأحمر وهو الملك الفارسي الذي حكم أمبراطورية فارسية قديمة»[1]، ولعل إيريتريا الحالية إكتسبت إسمها من «إسم قديم للبحر الأحمر»[2].

ويذكر البلدانيون المسلمون في كتاباتهم أسماء كثيرة أُطْلِقَت على البحر الأحمر، فإبن خرداذبة يجعله «البحر الشرقي الكبير، فيه يركب التجّار من القلزم إلى الجار وجدة»[3]. ويذهب المقدسي إلى تسميته «بالبحر الفارسي، لأنّه أتى على هذا البحر حين كان فيه معظم صناع السفن من الفرس»[4]، أما المسعودي فيجعله «خليجًا يمتد من البحر الحبشي، فينتهي إلى مدينة القلزم، وبحر الهند هو البحر الحبشي»[5]، وكذلك يطلق عليه إبن خلدون إسم «بحر القلزم وبحر السويس نسبة لمدينة القلزم»[6]، والقلزم مرفأ مصري

1- القوصي عطية، «**تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الاسلام حتى سقوط الخلافة العباسية**»، دار النهضة العربية، القاهرة 1976، ص10.
2- يحي جلال، «**البحر الأحمر والاستعمار**»، دار القلم، القاهرة، 1962، ص12.
3- إبن خرداذبة، أبي القاسم عبيدالله، «**المسالك والممالك**»، وضع فهارسه الدكتور محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988 ص61 و131.
4- المقدسي المعروف بالبشاري، «**أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**»، مكتبة مدبولي، ط3، 1991، ص18.
5- المسعودي، «**مروج الذهب ومعادن الجوهر**»، عني بتنقيحه وتصحيحه شارل بلاّ، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1965، الجزء الاول، ص 125 و127.
6- ابن خلدون الامام عبد الرحمن بن محمد، «**مقدمة ابن خلدون**»، تحقيق درويش الجويدي، ط2، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 1996، ص51.

قديم (السويس حاليًا) كانت تنطلق منه الملاحة في البحر الأحمر. لكنّ بعض الكتاب المحدثين يربط إسم البحر الأحمر بسماته الطبيعية، وينسب صفة الأحمر إلى «الطحالب البُنِّية المائلة للحمرة التي أخذت تتزايد لتغطي مساحات كبيرة من هذا البحر، وأعطته إسمه المعروف»[7].

ب- المميزات الجغرافية

يعتبر البحر الأحمر مضيقًا طويلًا يمتد بين «باب المندب في جنوبه الشرقي وخليج السويس في شماله الغربي»، ويبلغ طوله بين هاتين النقتطين «1200 ميل»[8]، بينما يصل إلى «درجة عمق قصوى تبلغ 8500 قدم»[9]. ويبلغ «أقصى اتساعه 190 ميلًا بين مصوع في أريتريا على الساحل الأفريقي والمخا في اليمن»[10].

ويشكّل خليج العقبة الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر، «ويبلغ طوله 110 أميال وعرضه بين 8 أميال و17 ميلًا، وأعمق نقطة عند الوسط تصل إلى 4600 قدم»[11]. وتُقَسِّم جزيرتا تيران وصنافير مدخل هذا الخليج إلى ثلاثة ممرات مائية تسمى مضائق تيران، بينها واحد صالح للملاحة يفصل بين جزيرة تيران وسيناء. ويشرف على خليج العقبة كل من المملكة العربية السعودية والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل) ومصر.

ويشكّل خليج السويس الطرف الشمالي الغربي للبحر الأحمر، ويمتد بطول مائتي ميل، ويتراوح عرضه بين 18 و20 ميلًا وعمقه بين 200 إلى 300 قدمًا، ويتصل بالبحر الابيض المتوسط عن طريق قناة السويس. وتقع عند مدخله

7- جرجس، أجيه يونان، «**البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربي والصراع العالمي**»، مكتبة غريب، القاهرة، 1979 ص23.

8- محمود محمود توفيق، «**البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية**»، مجلة «السياسة الدولية»، السنة 15، العدد 57، القاهرة 1979، ص27-28.

9- شديد كمال، «**البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي**»، مجلة الدفاع، العدد 121، مؤسسة الأهرام، القاهرة، آب/أغسطس1996، ص43.

10- محمود محمود توفيق، المرجع السابق، ص29.

11- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1984، ص28.

جزر «أم قمر وشدوان وجوبال»[12]. وبالمقابل يُعْتَبَرْ باب المندب مفتاح البحر الأحمر الجنوبي، ويبلغ عرضه عشرين ميلًا، وتُقَسِّمه جزيرة بريم اليمنية إلى ممرين، ويعتبر الممر الغربي المنفذ الصالح للملاحة.

ج- المميزات الإستراتيجية

ترتبط أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية بموقعه الجغرافي المؤثِّر على العلاقات الإقليمية والدولية. فهو يتوسّط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكِّل «همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية»[13] بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، كما يجاور منطقة الشرق الأوسط التي تستمد تاريخها من كونها مركز الحضارات القديمة ومهد الديانات السماوية الثلاث.

إلاّ أنّ أهمية البحر الأحمر تكمن في تأثيره الشديد والمباشر على حركة التجارة المحلية والإقليمية والدولية، ومنذ القدم كان بحر القلزم، بفضل ضفتيه المتقابلتين عند الشعيبة وساحل أدوليس، «يُسَهِّل التجارة مع مكة، ويجاور الهضبة الحبشية»[14].

والعام 1869 جاء افتتاح قناة السويس ليجعل من البحر الأحمر أقصر وأسرع ممر بحري بين الشرق والغرب، ويصبح بديلًا عن طريق رأس الرجاء الصالح الطويل في حركة التجارة الدولية. ولعل أهم ما يجعل البحر الأحمر محط أنظار الدول الإستعمارية الكبرى، كان تحوّله إلى «ممر مائي تجتازه أهم سلعة استراتيجية (النفط)، بالمقابل تمر فيه المنتجات الصناعية الغربية

12- محمود محمود توفيق، المرجع السابق، ص28-29.

13- السلطان عبد المحسن عبد الله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 33.

14- جويدي (Guidi)، «**مقالة في دائرة المعارف الاسلامية**»، يصدرها باللغة العربية أحمد الشنتناوي وابراهيم زكي خورشيد، دار الفكر، بيروت، مجلد7، د.ت، ص282.

التي تم تبادلها مقابل المواد الأولية الآتية من العالم الثالث»[15] في «آسيا وأفريقيا بأرخص التكاليف وأقصر الأوقات»[16].

أمّا من الناحية السياسية، فقد كان البحر الأحمر هدفًا حيويًا يدخل في سياسات الدول الكبرى والشعوب المطلة عليه، ومنذ القديم كان التنافس المباشر بين اليمن والحجاز والأحباش في السيطرة عليه يعكس صورة الصراع البيزنطي الفارسي آنذاك. وبعد انحسار الإستعمار الإيطالي والفرنسي والإنكليزي عنه، أصبحت مصالح بعض الدول المطلة عليه، مثل السودان والأردن وإريتريا، مرتبطة حصريًا به كمنفذ بحري وحيد تطل منه على العالم، بينما دول أخرى مشاطئة له تملك منافذ بحرية أخرى مثل السعودية، ومصر، وفلسطين المحتلة.

ولكن الأهمية السياسية والقومية للبحر الأحمر تكمن في وقوعه في قلب كتلة من سبع دول عربية تشرف عليه، الأردن والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي والسودان ومصر، تمتد على نحو 90% من سواحله، وهذا ما يجعلها عاملًا مؤثرًا وحساسًا في ميزان القوى والسياسات الدولية. أمّا الدولتان غير العربيتين المشرفتان على سواحله، فلسطين المحتلة وأثيوبيا (قبل استقلال أريتريا)، فقد أدخلتا على البحر الأحمر مشاكل سياسية وإقتصادية وعسكرية، من خلال إطلالة إسرائيل على خليج العقبة، واستيلاء الماركسيين على الحكم في أثيوبيا العام 1977 (خارطة رقم 1).

15- محمود محمود توفيق، «**البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية**»، ص 27-37.

16- قدورة عماد، «**حول أمن عربي للبحر الأحمر**»، مجلة دراسات استراتيجية، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22، ط1، 1998، ص14.

الدول المطلّة على البحر الأحمر

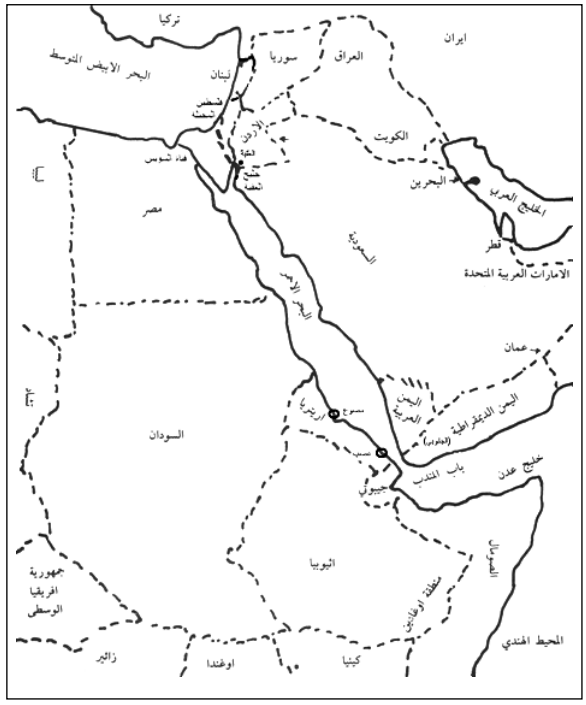

أما من الناحية العسكرية، فإن البحر الأحمر، ونظرًا إلى موقعه بين أخطر مناطق الصراع الدولي في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي والخليج العربي، أصبح «حلقة الوصل بين جميع تلك المراكز الإستراتيجية»[17]، وتحوّل «مصدرًا من مصادر الصراعات الإقليمية والدولية»[18]. ومنذ القدم، كان البحر الأحمر نطاقًا حيويًا للدول العظمى، على ضفتيه جرت مواجهات حربية بين بيزنطية والفرس، وعلى شواطئه إستقرت دول الإستعمار مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال، وحوله كان يخوض الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي غمار المنافسة للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية.

17- محمد عبد العاطي، «**البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي**»، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، تشرين الاول/اكتوبر1978، ص66.

18- يحي جلال، «**البحر الأحمر والاستعمار**»، ص 4-5.

ومن جهة أخرى، يشكِّل البحر الأحمر «همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي»[19]، وكذلك يُعْتَبَر الطريق الرئيس الذي تعتمده القوى الدولية «لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع»[20].

وتشكّل جزر البحر الأحمر قيمة استراتيجية بالنسبة إلى الدول المطلة عليه، ولعل أهميتها تكمن في انتشارها وموقع بعضها الاستراتيجي المسيطر على مداخله، حيث «يمكن استخدام معظمها للأغراض العسكرية»[21]باعتبارها «نقاطًا تكتيكية أو قواعد انطلاق للسيطرة على الملاحة فيه»[22]. تتميّز جزيرة بريم بمينائها الصغير و«بموقعها الذي يتيح التحكّم بالبحر الأحمر من جهة الجنوب»[23]، بينما يقع أرخبيل حنيش بين اليمن وأثيوبيا، ومن جزره المأهولة حنيش الكبرى، أما ذقر «فتتميز بقيمة استراتيجية كبرى بفضل ارتفاعها الذي يتيح إمكان مراقبة الانشطة البحرية ورصدها التي تجري في المياه المحيطة بها»[24] (خارطة رقم 2). وتسمح جزيرتا تيران وصنافير بمراقبة الملاحة في مضيق تيران، في حين تُؤمِّن جزيرة شدوان قرب الغردقة على الساحل المصري مراقبة مدخل قناة السويس (خارطة رقم 3).

وثمة عوامل أخرى سهلت على الدول «البحر–أحمرية» عمليات السيطرة والدفاع عن سواحلها، فقد أفادت من مميزات البحر الأحمر الجغرافية في

19– هلال علي الدين، «**الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر**»، المستقبل العربي، العدد9، أيلول/سبتمبر1979، ص100.

20– قدورة عماد، «**حول أمن عربي للبحر الأحمر**»، ص34.

21– نعناعة محمود، «**إسرائيل والبحر الأحمر**»، مكتبة خانجي، القاهرة، 1974، ص30-33.

22– محمود محمود توفيق، «**البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية**»، ص 30.

23– السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص32.

24– المرجع عينه، ص 32.

تقييد الحركات العسكرية وتحديد حرية المناورة فيه مثل «عرض هذا البحر المحدود فضلاً عن إفتقاره إلى العمق الملاحي، ووجود المخاضات وتقلّب الرياح، والسواحل الهشة والمنحدرات العميقة، والتلال المخفية تحت الأعماق، والشعاب المرجانية، وحرارة الطقس وجفافه، ثم الافتقار إلى المرافئ العميقة»[25].

خارطة رقم – 2 –

باب المندب وجنوب البحر الأحمر

25– المرجع عينه، ص 27-33.

خارطة رقم – 3 –

خليج العقبة وخليج السويس

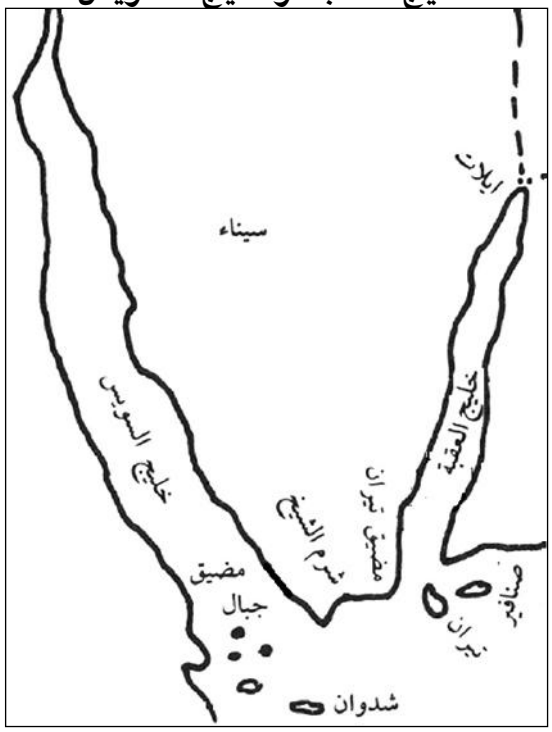

2- الصراع الدولي على البحر الأحمر

يشغل البحر الأحمر حيّزًا مهمًا من تطلعات الدول الإستعمارية. العام 1513 «حاول البرتغاليون الاستيلاء على مدينة عدن اليمنية لتكون مدخلهم إلى البحر الأحمر، لكنهم فشلوا»[26]. وبعد ذلك سعت بريطانيا لأن يكون لها موطئ قدم في عدن، و«جرّبت شركة الهند التجارية الإنكليزية بناء محطة لها في جزيرة بريم، وفشلت بسبب قلة المياه»[27]. كما نشط الإنكليز في هذه المنطقة عقب احتلال نابليون مصر العام 1798 لكي تبقى طريق الهند

26– الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الشركة العالمية للموسوعات ش.م.م، بيروت–لبنان، 2004، الجزء20، ص458.

27– المرجع عينه، ص458.

أمامهم مفتوحة، فقد خافت بريطانيا من توسّع محمد علي باشا، حليف فرنسا السياسي، إلى اليمن الشمالي العام 1833، «فاحتلت عدن العام 1839 وأصبحت قاعدة عسكرية لها»[28].

ومنذ العقود الأولى من القرن العشرين، شهدت منطقة البحر الأحمر والخليج العربي تحوّلات سياسية وإقتصادية مهمة، فقد أدّى اكتشاف النفط، وتوسيع قناة السويس وتعميقها في السبعينيات لكي تستقبل ناقلات النفط الضخمة، إلى أن يصبح البحر الأحمر شريانًا «تمر فيه أربعة اخماس المواد الأولية مشحونة من آسيا وأفريقيا إلى الغرب الصناعي»[29]. وقد أنتجت هذه الأوضاع الجديدة تنافسًا دوليًا جديدًا، فتشاركت فرنسا وبريطانيا بالسيطرة على مداخل البحر الأحمر، وسيطرت الأولى على جيبوتي وإدارة قناة السويس، واحتلت الثانية عدن ومصر، بينما سارعت إيطاليا إلى فرض نفوذها على أريتريا والصومال.

ومنذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، إندلعت الحرب الباردة بين الدولتين المنتصرتين، الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، للسيطرة على ثروات العالم، فاتبع هذان العملاقان سياسات تنافسية زادت من أهمية الشرق الأوسط بسبب مخزونه النفطي وموقعه الإستراتيجي، كما رفعت من أهمية أفريقيا بسبب مواردها الطبيعية. ووجد الجباران في الصراعات الإقليمية في البحر الأحمر ما يحقّق مصالحهما، ويستدعي تَدَخُلُهما، ولعل أهم أوجه هذه التدخلات كان استخدام المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية كطريقة فعالة لجذب الدول المتصارعة إلى معسكرهما. وبالمقابل كانت الدول الضعيفة غالبًا ما تلجأ إلى طلب المساعدات العسكرية من الدول الكبرى التي بدورها يمكن أن تلبي ذلك إذا ما رأت في ذلك خدمةً لمصالحها،

28- المرجع عينه، ص458.

29- الاسلامبولي عبد الحميد، «**تدويل البحر الأحمر مؤامرة ترفضها مصر**»، مقالة في جريدة الأهرام في 1974/5/28، ص3.

فتتحوَّل الصراعات المحلية والاقليمية آنذاك إلى تدخّل دولي.

ومنذ خمسينيات القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة تعتبر أمن البحر الأحمر عنصرًا حيويًا في سياساتها، فسعت بعد رحيل القوى الاستعمارية عنه إلى السيطرة على هذه المنطقة من خلال «بناء قواعد عسكرية وتكوين أحلاف للحفاظ على مصالحها»[30]، وعملت على وضع حقول النفط في البحر الأحمر والخليج العربي تحت نفوذها لتأمين حاجاتها النفطية وتسهيل مرورها إلى أوروبا والغرب. كما عملت أيضًا على «الحيلولة دون وصول الإتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي من خلال هذا المنفذ البحري الإستراتيجي»[31].

وقد ترجمت الولايات المتحدة إستراتيجياتها في البحر الأحمر «باعتماد سياسات موالية لإسرائيل، وتأييد الاتحاد الفيدرالي بين أثيوبيا وإريتريا العام 1952، وتشييد محطة اتصالات في أسمرة في أريتريا العام 1953، واستخدام موانئ إريتريا على البحر الأحمر، والحصول على قاعدة الظهران في السعودية، والاعتماد على المنظومة المحافظة في البحر الأحمر لحماية مصالحها»[32]. كما سعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر مثل السعودية والأردن ولاحقًا مصر والسودان، إلاّ أن مساعداتها لهذه الدول لا تضاهي ما كانت تقدمه من دعم لإسرائيل.

والعام 1977 حصلت تغييرات مهمة في التحالفات الدولية والمواقع السياسية في البحر الأحمر نظرًا إلى وقوع بعض «الأنظمة البحر – أحمرية

30- الاسلامبولي عبد الحميد، «**تدويل البحر الأحمر مؤامرة ترفضها مصر**»، ص137.

31- شديد كمال، «**البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي**»، ص43.

32- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 137.

تحت تأثيرات تقدمية وراديكالية ووطنية»[33]، فقد أقدم زعيم أثيوبيا الماركسي مانغستو هايلا ميريام على قطع علاقات بلاده مع الولايات المتحدة، وبالمقابل قامت مصر «بطرد الخبراء السوفيات من أراضيها في تموز/يوليو العام 1972»[34]، وتبعها السودان في خطوة مماثلة العام 1977، كما سار الصومال على خطى الإثنين فقام بطرد السوفيات ردًا على دعمهم أثيوبيا في الصراع الصومالي – الأثيوبي على منطقة أوغادين. وهكذا صارت صورة البحر الأحمر الدولية بعد 1977 مقسّمة بين القوتين العظميين، فقد كانت دول شمالي البحر الأحمر (مصر والسودان والأردن والسعودية وإسرائيل) موالية تمامًا للولايات المتحدة، أما في جنوب البحر الأحمر، فقد وقفت الصومال وجيبوتي واليمن الشمالي في وجه حلفٍ يضم الإتحاد السوفياتي وكوبا وأثيوبيا، يساندهم اليمن الجنوبي.

إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأميركية عززت وجودها السياسي في محيط البحر الأحمر باعتمادها سياسة تسليح الدول المنضوية إلى محورها، فقد استمرت في تسليح السعودية والأردن وإسرائيل، بينما توقّفت العام 1977 عن تقديم السلاح إلى أثيوبيا. وبالمقابل أصبحت الولايات المتحدة موردًا رئيسًا للسلاح لمصر والسودان واليمن الشمالي، بعد تحوّلها عن الإعتماد على الإتحاد السوفياتي في تسلّحها في أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية العام 1973، بينما كانت المساعدات العسكرية الأميركية للصومال لا تكاد تذكر إذا ما قيست بمساعدات السوفيات وكوبا لأثيوبيا. والثابت أنّ سياسة التسليح الأميركية لدول البحر الأحمر كانت تتأثر دائمًا بالصراع العربي – الإسرائيلي، فقد بقي الميزان يميل دائمًا لمصلحة العدو الإسرائيلي وهذا ما دعا السعودية

33– محمود محمود توفيق، «**البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية**»، ص 39.

34– الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الثامن عشر، ص271.

والأردن واليمن الشمالي إلى إعتماد سياسة «تنويع مصادر سلاحها»[35].

أما الاتحاد السوفياتي، فقد اتبع سياسة القياصرة الروس في سعيهم الدائم للوصول إلى المياه الدافئة، وأصبحت نظرته إلى البحر الأحمر تكمن في كونه حوضًا مائيًا استراتيجيًا يمر فيه نفط الخليج، وتُنْقل عبره معوناته إلى حلفائه الدول البحر – أحمرية وغيرها. إضافة إلى ذلك، يُشَكِّل البحر الأحمر «طريقًا قصيرًا وسريعًا بين موانئ البحر الأسود السوفياتية وبين الأسطول السوفياتي في المحيط الهندي، كما أصبحت أعماقه والمناطق المتاخمة له محط اهتمام السياسة السوفياتية لأنها مناطق غنية بالموارد الاستراتيجية ومنها: النفط والنحاس والزنك والفضة والذهب وغيرها من المواد النفيسة»[36].

ويبدو أنّ الإتحاد السوفياتي أفاد من الظروف الدولية السائدة منذ خمسينيات القرن العشرين للتغلغل في منطقة الشرق الأوسط وبسط نفوذه إلى البحر الأحمر، فاستخدم الصراع العربي الإسرائيلي لتوطيد مركزه في هذه المنطقة واتبع سياسة تقديم معونات عسكرية وإقتصادية لبعض الدول العربية، كما وفّرت حركات التحرير الوطنية فرصة له لنشر نفوذه على ضفتي هذا البحر.

ومنذ منتصف الخمسينيات، استفاد السوفيات من انتصار الثورة المصرية ودخلوا مصر، ومنها تمدَّد نفوذهم باتجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي. والعام 1955 أبرم الإتحاد السوفياتي معاهدة صداقة مع اليمن الشمالي، والعام 1962 أغدق معوناته الصناعية والزراعية والعسكرية عليه بعد نجاح ثورة الجمهوريين على الحكم الملكي فيه، وعَرَضَ توسيع ميناء الحديدة وإنشاء مطارات فيه. لكن السوفيات تحوّلوا عن اليمن الشمالي ليساندوا

35– السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص14.

36– السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 149.

اليمن الجنوبي الذي أصبح جمهورية اليمن الديموقراطية الملتزمة النظام الإشتراكي الموالي لهم.

وكان الصومال أول موطئ قدم للسوفيات في القرن الإفريقي بعد إبحارهم إليه من اليمن. فالعام 1964 إشتدّت حاجة الصومال إلى بناء جيش قوي بعد هزيمته أمام أثيوبيا، وقَبِل عرضًا روسيًا «بقيمة 32 مليون دولار»[37]في مقابل حصول الإتحاد السوفياتي على تسهيلات عسكرية على سواحله، بعد أن رفض عروضًا مشروطة من الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا.

إلاّ أن مصير حلف الصومال مع الإتحاد السوفياتي كان كمصير حلف اليمن الشمالي معه، العام 1977 تحوَّل السوفيات عنه لدعم النظام الماركسي في أثيوبيا عدوّة الصومال في النزاع على إقليم أوغادين، وفضّلوها عليه لثبات نظامها التقدمي والثوري. وكان السوفيات، قبل اتخاذهم هذا القرار، حاولوا والكوبيين في نيسان/أبريل 1977 تسوية الصراع الصومالي– الأثيوبي بإسم الماركسية، «بحثٍّ البلدين على الإنضمام إلى إتحاد فدرالي ماركسي موالٍ للسوفيات يضم أيضًا اليمن الجنوبية، ثم جيبوتي»[38]، لتشكيل جبهة معادية للإستعمار في البحر الأحمر، ومواجهة الأقطار العربية المساندة لحركة تحرير أريتريا المعادية للماركسية. وقد باءت المساعي السوفياتية والكوبية لإقناع الصومال بالإنضمام إلى هذا الحلف بالفشل.

وفي صيف 1977 قامت الصومال بمساعدة جبهة تحرير الصومال الغربي بالإستيلاء على أوغادين، وقد ردّ السوفيات على هذا الحدث بتخفيض شحنات الأسلحة إلى الصومال ونقل مئات المستشارين الكوبيين إلى أثيوبيا. وفي تشرين الاول/أكتوبر 1977 أعلنت الصومال التخلّي عن المعاهدة الموقّعة مع السوفيات وتخفيض بعثتهم الدبلوماسية، وقطع العلاقات الدبلوماسية

37– المرجع عينه، ص 145.

38– السلطان عبد المحسن عبدالله، «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، ص146.

مع كوبا، واتهامهما بالتعامل مع أثيوبيا لشن هجوم على الصومال. وقد أدّى التحوّل الماركسي في أثيوبيا إلى دخول السوفيات إلى البحر الأحمر من بوابته الواسعة واستعمال موانئ أريتريا في عصب ومصوع لأغراض إقتصادية وعسكرية، كما اضطرَّت الصومال إلى الانسحاب من أوغادين.

أمّا في السودان، فقد نجح الاتحاد السوفياتي في مدِّ نفوذه إليه منذ العام 1968، ثم قام بتدعيمه مع نجاح ثورة جعفر النميري وصعوده إلى رأس هرم السلطة العام 1969، إلا أن نفوذ السوفيات ما لبث أن انحسر عن السودان بعد فشل عدة محاولات إنقلابية شيوعية ضد الرئيس السوداني النميري في عامي 1971 و1976. والعام 1977، ردّ السودان على هذا التدخّل السوفياتي في شؤونه بطرد الدبلوماسيين والخبراء العسكريين السوفيات من الخرطوم، وتحوّل نهائيًا إلى جانب الحلف السعودي – المصري، الأمر الذي أنهى الوجود السوفياتي في الشمال الغربي من البحر الأحمر.

ويبدو أن علاقة العالم العربي بالإتحاد السوفياتي كانت تسوء تدريجًا بسبب تدخله ضد المصالح العربية في القرن الإفريقي، ولعلّ السوفيات في تدخّلهم الجامح في صراعات هذه الدول، كانوا يرون أهمية نجاح خططهم للسيطرة على منطقة البحر الأحمر، وقد أفادوا كثيرًا من التراجع الأميركي عن التورّط في هذه الأزمات في ضوء تجربتهم المريرة في فيتنام.

3- الصراع في اليمن

منذ بداية القرن الأول الميلادي، كانت موانئ اليمن السعيد، ولاسيما قنا وعدن، مركزًا لتبادل السلع المحمولة من الصين والهند وأفريقيا، ومع وصول تجار البرتغال إلى المحيط الهندي حاول البرتغاليون الإستيلاء على عدن «لتكون مدخلهم إلى البحر الأحمر (1513) لكنهم فشلوا»[39]، فاحتلها

39– الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، ص458.

العثمانيون العام 1538 وتولوا آنذاك عبء مقارعة البرتغاليين. إلاّ أنّ سيطرة العثمانيين على اليمن شهدت عمليات توسع إلى الداخل وإنحسارًا على سواحل البحر الأحمر إلى حين خروجهم منها على يد الزيديين العام 1635.

والعام 1818 كان دخول محمد علي باشا بإسم العثمانيين إلى اليمن مؤشرًا لرسم صورته الجغرافية والسياسية وتحديد موقعه في الصراع الدولي. فقد أدّت ثورة الزيدين(1891) إلى عقد إتفاق «دعان» مع الدولة العثمانية العام 1911 «أقر فيه الأتراك بنوع من استقلال ذاتي موسّع لليمن»[40] الذي أصبح ناجزًا منذ هزيمة العثمانيين العام 1918، وصار يعرف لاحقًا بإسم اليمن الشمالي. أما بريطانيا، فقد سعت إلى أن يكون لها موطئ قدم في عدن يخدم مصالح شركة الهند التجارية الإنكليزية التي فشلت في بناء محطة لها في جزيرة بريم الإستراتيجية. والعام 1839 سارع الإنكليز إلى احتلال عدن خشية أن يعود النفوذ الفرنسي إلى الشرق مع احتلال حليف فرنسا السياسي محمد علي باشا اليمن العام 1833، وجعلوها قاعدة عسكرية تحمي طريقهم إلى الهند. وكان إعلان بريطانيا العام 1963 «إتحاد الجنوب العربي» حافزًا لإندلاع الثورة اليمنية التي انتهت بإعلان إستقلال اليمن الجنوبي العام 1967.

وكان تقسيم اليمن بين شماله وجنوبه واندلاع الصراع بينهما، صورة لتنافس القوى العظمى للسيطرة على باب المندب والهيمنة على البحر الأحمر، فقد أدّى تدخّل الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في اليمن إلى «تعقيد الصراع وقيام حرب الحدود بينهما بين عامي 1972 و1979»[41]. والواقع أن الإتحاد السوفياتي دخل إلى اليمن الجنوبي من باب نظامه الإشتراكي الملتزم سياسته في البحر الأحمر، و«في إبان النزاع الصومالي–الأثيوبي في أوغادن (1978)، قدّم قادة اليمن الجنوبي كل دعم لأثيوبيا الماركسية،

40– المرجع عينه، الجزء 20، ص464.

41– السلطان عبد المحسن عبدالله، «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، ص157.

كما وقّعوا إتفاقية صداقة وتعاون مع السوفيات لمدة عشرين عامًا»[42].

بالمقابل كان اليمن الشمالي يشهد حربًا أهلية طويلة (1962-1969) إندلعت في أعقاب إنقلاب ناجح أنهى حكم الملكيين، فانتقل الإمام بدر المخلوع إلى السعودية بحماية القبائل الزيدية ليقود من هناك الصراع ضد الحكم الجمهوري الجديد. وكانت الحرب الأهلية في اليمن الشمالي بطبيعتها وشكلها حربًا عربية – عربية بين السعودية ومصر، فقد ساندت المملكة الإمام بدر «وقامت فور إطاحته بإرسال جزء من قواتها إلى حدود اليمن، وساند الأردن أيضًا الإمام في مستهل الأمر محاولًا إيقاف التيار الناصري عند حدود معينة، وأرسل وفدًا عسكريًا للإتصال بعمه، وأعقب ذلك إصدار إعلان أردني – سعودي حول اليمن»[43]. وبالمقابل ساندت مصر النظام الجمهوري الحاكم في اليمن الشمالي وقدمت له دعمًا عسكريًا مباشرًا حتى «وصل عدد القوات المصرية إلى أكثر من 80 ألف جندي»[44].

والواقع أن زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الرياض العام 1965 لم تنهِ الحرب في اليمن الشمالي، إلا أن إتفاق الطرفين «أفسح المجال لإنهاء هذه الحرب، وبناء تعاون أخوي قومي بين المملكة ومصر»[45]. وبعد هزيمة حزيران/يونيو العام 1967 إنسحبت القوات المصرية من اليمن الشمالي في ظل تقارب سياسي عربي، واستقر الأمر للناصرية والحكم الجمهوري في اليمن الشمالي. والعام 1972 نجحت الجهود العربية في عقد إتفاق بين عدن وصنعاء تم توقيعه في طرابلس الغرب لإقامة الجمهورية العربية اليمنية الواحدة لكنه بقي حبرًا على ورق.

ومع اندلاع حرب اليمنين في شباط/فبراير العام 1979، تلقى اليمن

42- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، ص460.

43- مطاوع سمير، «**الاردن في حرب 1967**»، عمره للنشر والتوزيع، ط1، لندن–عمان، 1408هـ/1988م، ص32.

44- المرجع عينه، ص466.

45- الخوند، المرجع السابق، ص466.

الشمالي مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة، كما تلقى دعمًا عربيًا من السعودية والأردن الذي أرسل «مستشارين عسكريين لتدريب جنود اليمن الشمالي على استخدام الأسلحة الأميركية»[46]، فيما أرسلت أثيوبيا إلى اليمن الجنوبي «طيارين شاركوا في القتال»[47].

وقد توقّف صراع اليمنين في آذار/مارس 1979 نتيجة جهود كبيرة بذلتها جامعة الدول العربية، وواكبها صدور بيانين، الأول صدر عن اليمن الشمالي يَتَّهِمْ «الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمحاولة تحويل شطري اليمن ساحة لصراع القوتين الأعظم، وبيانٌ ثانٍ مماثل صدر عن اليمن الجنوبي إتهم فيه الولايات المتحدة بالذات بتبني سياسة عدوانية تجاه شبه الجزيرة العربية وبتصعيد الصراع اليمني»[48].

4- الصراع العربي – الإسرائيلي على البحر الأحمر

يعتبر البحر الأحمر واحدًا من القضايا المعقّدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم استخدامه بفعالية في حروب 1956 و1967 و1973 لما يملك من مميزات جغرافية وعسكرية وسياسية وإقتصادية مؤثرة على أطراف الصراع.

أ–النزاع القانوني

كان «حق المرور في مضيق تيران وخليج العقبة موضوع نزاع قانوني»[49] بين العرب وإسرائيل، فالعرب يعتبرون هذا الخليج بحرًا داخليًا تتشارك فيه كل من مصر والسعودية والأردن. وتَعْتَبِر مصر «أنّ مضيق تيران مياه

46- Hussein's Secret Aid, News Week (15 october 1979), P37.

47- League's Peace, «**Mission Arrives in South Yemen Arab News**», 13 March. 1979, P1.

48- Ibid.

49– بيلي سيدني، «**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**»، ترجمة المقدم الركن الياس فرحات، دار الحرف العربي، طبعة اولى، بيروت–لبنان، 1412هـ 1992م.، ص160.

إقليمية، ويقع تحت السيادة المصرية، وأنّ السيطرة على شرم الشيخ تعني المواجهة مع إسرائيل، ولكنّ وجود إسرائيل بحد ذاته هو عمل عدواني»[50] لم يتحقّق إلا عندما انتهكت إسرائيل إتفاق الهدنة الذي وقعته مع مصر في 24 شباط/فبراير 1949، وتقدّمت إلى خليج العقبة واحتلت قرية أم الرشراش في 10 آذار/مارس 1949 التي كانت ميناءً صغيرًا، وأسمته إيلات. ومن هذا المنطلق، فإن إسرائيل لا تملك أي حق في الخليج ومضائق تيران ويحظر على بحريتها الملاحة فيه، ووفق ذلك فرضت مصر قيودًا على السفن الإسرائيلية أعوام 1949 و1956 و1967، بحكم سيطرتها على مضائق تيران التي تشكِّل نافذة الملاحة الدولية لميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر.

أمّا إسرائيل، فتعتبر أن الملاحة في خليج العقبة ومضائق تيران حق قانوني لها يقوم على وجودها في منطقة إيلات الساحلية، وهذا ما يجعل خليج العقبة من وجهة نظرها مياهًا دولية. وتعتبر أيضًا «إن أي تدخل عسكري لمنع إسرائيل من الملاحة الحرة والمرور البري في مضيق تيران وخليج العقبة يرغم إسرائيل على الدفاع عن النفس إستنادًا إلى المادة 15 من ميثاق الأمم المتحدة»[51]، وقد قامت بحروب عديدة منها العامين 1956 و1967 لكسر القيود المفروضة على حركة مرور سفنها فيها. وكان من تداعيات العدوان الثلاثي على مصر العام 1956 أنْ تمَّ رفع الحصار العربي من وجه السفن الإسرائيلية في خليج العقبة العام 1957 وفق معادلة فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة تقضي بانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في مقابل اعتبار خليج العقبة ومضائق تيران ممرات دولية وضمان حرية «الملاحة فيها»[52]، كما وُضِعَت في شرم الشيخ قوات دولية تابعة

50- المرجع عينه، ص165.

51- بيلي سيدني، «الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام»، ص185.

52- المرجع عينه، ص164-165.

للأمم المتحدة لمراقبة الملاحة في مضائق تيران.

وفي 16 أيار/مايو 1967 أدّى انسحاب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ بناءً على طلب مصري، ثم إقفال مضائق تيران بوجه الملاحة الإسرائيلية إلى اندلاع الحرب في 5 حزيران/يونيو 1967 بين العرب وإسرائيل، وقد عبّر عن خطورة الوضع الذي سيخلِّفه هذا الإنسحاب الدولي في حينه ما قاله المندوب البريطاني في مجلس الأمن: «أن مسألة السماح بحرية المرور في خليج العقبة لا تعني الدول المحيطة بالخليج فقط، بل تمس مصالح جميع الدول البحرية. في الحقيقة لم تكن القضية السلام في الشرق الأوسط بل فعالية النظام الدولي الذي علينا جميعًا إحترامه»[53]. إلاّ أنّ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 بعد توقّف هذه الحرب، أكّد «ضرورة ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة»[54]، كما نصّت معاهدة السلام الموقّعة بين مصر وإسرائيل في آذار/مارس 1979 على اعتراف مصر بحق إسرائيل في الملاحة في خليج العقبة ومضائق تيران.

وقد خضعت حركة الملاحة في قناة السويس لمضمون إتفاقية القسطنطينية العام 1888 التي وقّعتها آنذاك الأمبراطورية العثمانية وبريطانيا والنمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وروسيا وإسبانيا، وقد اعتبرت قناة السويس «ممرًا ملاحيًا دوليًا مفتوحًا لكل الدول في زمن السلم والحرب»[55]. إلاّ أنّ مصر إستندت إلى المعاهدة عينها، ولاسيما المادة العاشرة منها التي تقضي بحقها في اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لأغراض الدفاع عن النفس والحفاظ على الأمن العام، فأغلقت القناة في وجه الملاحة الإسرائيلية نظرًا

53- المرجع عينه، ص205.

54- بيلي سيدني، «**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**»، ص276.

55- المرجع عينه، ص105.

إلى حال الحرب القائمة بينهما، و«بقيت مقفلة أمام البضائع الإسرائيلية»[56] بعد العدوان الثلاثي العام 1956 كما استمرت مغلقة بعد عدوان 1967.

وكان الموقف الإسرائيلي بالمقابل يقول أن قناة السويس ممر مائي دولي، وأن إغلاقه بوجه سفنها يتعارض مع نصوص إتفاقية القسطنطينية والقانون الدولي وإتفاقية الهدنة الموقّعة بين الطرفين التي تحظّر الأعمال العدائية. ولكن المادة الخامسة من معاهدة السلام الموقّعة بين مصر وإسرائيل في 26 آذار/مارس 1979، أنهت النزاع بين الطرفين و«أصبحت السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها تتمتّع بالمرور الحر في قناة السويس وفق أحكام إتفاقية القسطنطينية المطبقة على جميع الدول. واعتبرت أن مضيق تيران وخليج العقبة هما من الممرات المائية المفتوحة للدول كلها من دون عائق»[57].

ويشكّل «باب المندب» منفذًا للسفن المبحرة في البحر الأحمر باتجاه الشرق، وقد وقع هذا الباب الحيوي تحت السيطرة العربية منذ أن استقلّت محمية عدن البريطانية العام 1967، وجيبوتي العام 1977، فأصبح المدخل الجنوبي المؤدي إلى خليج العقبة وقناة السويس خاضعًا في حينه لسلطة كل من جمهورية اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية وجيبوتي، بينما تسيطر الصومال على قسم لا بأس به من سواحله، أمّا إسرائيل فقد وجدت نفسها معنية بحركة الملاحة فيه على الرغم من بعدها عنه.

ويبدو أن هذا المحيط الإقليمي المتنوّع أبقى باب المندب في أجواء التوتر واحتمالات الصراع بسبب حال العداء بين الدول العربية وإسرائيل وكذلك بينها وبين اثيوبيا، ولكن باستثناء استخدام باب المندب من قبل العرب في عملية الحصار ضد إسرائيل العام 1973، كانت الدول المحيطة بهذا الممر

56- المرجع عينه، ص171.

57- المرجع عينه، ص433.

الحيوي تجد مصلحتها في تخفيف احتمالات الصراع في محيطه، ربما «لاعتبارات إقتصادية، وللملاحة الدولية، باعتبار أن موانئها في عدن والحديدة وجيبوتي وعصب ومصوع تجني منافع هائلة من حركة مرور السفن»[58].

وكان باب المندب قد خضع لمحاولات التدويل في عدة مناسبات، حيث فشلت بريطانيا قبيل إنسحابها من محمية عدن أن تضع جزيرة بريم التي تقفل البحر الأحمر تحت الحماية الدولية العام 1967، كما فشلت محاولة مماثلة لتدويل بريم جرت العام 1971 بعد هجوم فلسطينيين على ناقلة نفط متجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي، وكانت بريم قد اختارت أن تكون تحت سيادة جمهورية اليمن الديمقراطية بعد أن نالت إستقلالها العام 1967. إلاّ أن فكرة تدويل باب المندب طرحت مجددًا بعد نجاح مصر وجمهورية اليمن الديمقراطية في فرض حصار على المضايق خلال حرب تشرين الثاني/ نوفمبر العام 1973 ضد السفن المتجهة إلى مرفأ إيلات والعائدة منه.

وبعد فشل خطط تدويل باب المندب، طرحت الدول العربية مسألة «السيطرة الإقليمية» على البحر الأحمر. العام 1977 سعت مصر والسعودية والسودان بمباركة من الجامعة العربية إلى إقامة حلف يسيطر على الملاحة فيه. ويبدو أن هذا الحلف قام مقابل إتحاد فدرالي سعت إلى تأسيسه كوبا بمباركة سوفياتية كان مقررًا أن يضم أثيوبيا والصومال وجمهورية اليمن الديمقراطية وجيبوتي لأجل الهدف عينه.

أمّا إسرائيل، فقد سعت إلى تعزيز وجودها في البحر الأحمر، فاحتلت سيناء العامين 1956 و1967، ولكن ثمّة عوامل مستجدة دعتها إلى تغيير استراتيجيتها هناك، منها خروج بريطانيا من البحر الأحمر العام 1967،

58– السلطان عبد المحسن عبدالله، «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، ص 94.

وحادثة ناقلة النفط العام 1971، وإغلاق باب المندب العام 1973، وهذا ما جعلها تُضَمِّن اتفاق فصل القوات الموقع مع مصر العام 1974 «بندًا سريًا تضمّن تعهّد مصر برفع الحصار الذي فرضته ضد الملاحة الإسرائيلية في باب المندب خلال حرب تشرين الثاني/نوفمبر1973»[59].

ب- الصراع العسكري والأمني

يعتبر الصراع العربي – الإسرائيلي في منطقة البحر الأحمر جزءًا من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية شاملة. فالأطراف المشاركة مباشرةً في هذا الصراع، تتوزّع بين دول عربية مثل مصر والاردن والسودان والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي وأطراف غير عربية مثل إسرائيل، وأثيوبيا، فضلًا عن أطراف دولية شاركت في الصراع بصورة غير مباشرة كالقوتين العظميين وحلفاء وأصدقاء للدول البحر – أحمرية.

والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي في البحر الأحمر إنطلقت شرارته منذ أن قامت إسرائيل في آذار/مارس 1949 باحتلال قرية «أم الرشراش» في خليج العقبة، وأسست على أنقاضها ميناء إيلات العام 1952 لتأمين منفذ لها إلى أفريقيا والشرق الاقصى. وقد ردّت السعودية ومصر على هذا الاعتداء الإسرائيلي، ليس باستعادة «أم الرشراش»، بل بمواجهة إستراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر «من خلال اتفاقهما على وضع جزيرتي تيران وصنافير السعوديتين تحت السيطرة العسكرية المصرية العام 1950»[60]، وقد سمح الإتفاق السعودي–المصري للسلطات المصرية بفرض «حظر مرور السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل شحنات استراتيجية إلى إسرائيل عبر مضائق تيران وخليج العقبة»[61]. وقد ردَّت إسرائيل على إجراءات

59- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الثامن عشر، ص275.

60- بيلي سيدني، «**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**»، ص185.

61- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 184.

الحظر المصرية «بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي العام 1956»[62] وحقّقت بعد هذا العدوان «هدف عملياتها الخاص في السيطرة على مضيق تيران»[63]، كما هاجمت مصر وسوريا في الخامس من حزيران/ يونيو 1967 وقامت باحتلال سيناء وشرم الشيخ وجزيرتي تيران وصنافير لفتح مضائق تيران وفك الحصار عن إيلات.

ومنذ حرب العام 1967، أدرك العرب أهمية البحر الأحمر كعمق استراتيجي في حربهم ضد إسرائيل، وبالمقابل تحوّل اهتمام إسرائيل باتجاه إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ومنذ العام 1970 إرتاب العرب من خطط إسرائيل الرامية إلى حرمانهم السيطرة على البحر الأحمر، وأدركوا أخطار النشاطات الإسرائيلية فيه، وزادت مخاوفهم ممَّا وردهم من أخبار التحركات الإسرائيلية على الشاطئ الإريتري وقرب باب المندب. وقد صارت أوضاع البحر الأحمر المقلقة في أولويات اجتماعات الجامعة العربية العامين 1970 – 1971 بعد أن أثارت جمهوريتا اليمن الشمالية والجنوبية ودول عربية أخرى الأخطار الناجمة عن نشاطات إسرائيل في جزيرة حالب و«استخدام جزيرة دهلك قاعدة عسكرية إسرائيلية»[64]. وقد تأكدت الجامعة العربية من ذلك بعد إرسالها لجنة مراقبين تحقّقت من الوجود الإسرائيلي في جزر أبو الطير وحالب ودهلك التي كانت إسرائيل قد استأجرتها من أثيوبيا.

والعام 1972 بدأت ملامح استراتيجية عربية لمواجهة النشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر، تظهر من خلال «اهتمام العرب بعروبة إريتريا، ودعم مطالبة الصومال بأراضٍ لها في القرن الإفريقي، وتحصين جزيرة بريم ضد إسرائيل»[65]، وكذلك إطلاق دعوة إلى «إنشاء قيادة بحرية عربية لمواجهة

62– الايوبي الهيثم، «**دراسات عسكرية في حرب تشرين**»، دار الحقيقة، بيروت، 1975، ص89.

63– بيلي سيدني، «**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**»، ص131.

64– الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الاول، ص 276.

65– السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص186.

تغلغل إسرائيل في البحر الأحمر بوصفه جبهة مهمة وخطيرة في الصراع العربي مع إسرائيل»[66]. أمّا في أيلول/سبتمبر 1973، فقد دعت الجامعة العربية في قرار لها إلى «ترتيب انعقاد مؤتمر لأقطار البحر الأحمر العربية يتيح لها التوصل إلى مواقف مشتركة في شأن التعاون والتنسيق في هذا الصدد»[67].

وفي حرب 6 تشرين الاول/أكتوبر 1973، كان البحر الأحمر أحد عناصر خطة فرض الحصار على إسرائيل فقد «بدأ حصار غير معلن على مضيق باب المندب منذ الأسبوع الثاني للحرب»[68] حين أغلقت مصر بالتنسيق مع اليمنين هذا الممر الحيوي، كما قامت قوة من اليمن الشمالي باحتلال بعض جزر البحر الأحمر لمنع إسرائيل من استخدامها لفك الحصار. واللافت في دروس حرب تشرين الاول/أكتوبر 1973، أن احتلال إسرائيل لمضائق تيران لم يؤمّن لها حرية الملاحة وسلامة المرور باتجاه أفريقيا والشرق الأقصى، فقد اعطى إغلاق باب المندب النتيجة عينها لناحية إحكام الحصار البحري على إسرائيل، وقد أفادت الدول العربية من ذلك، فقامت العام 1974، بعد فك الحصار البحري عن إسرائيل «بوضع جزيرة بريم تحت القيادة المصرية، باتفاق تدفع بموجبه السعودية 10 ملايين دولار سنويًا إلى جمهورية اليمن الديمقراطية»[69].

ومنذ العام 1976، أصبح البحر الأحمر موضوع اهتمام عربي نظرًا إلى دخول الدول الكبرى على خط الصراعات الاقليمية في هذه المنطقة، وقد سعت الدول العربية، ولا سيما البحر–أحمرية، في اجتماعات متواصلة لقادتها إلى جعل البحر الأحمر «بحيرة عربية»، فتوجّه «خبراء عسكريون

66– هيكل محمد حسنين، «**الخطر فوق البحر الأحمر**»، مقالة في جريدة الاهرام، عدد 1972/10/27، ص3.

67– السماك محمد، «**البحر الأحمر مسرح عربي إسرائيلي أو أميركي وسوفياتي؟**»، مقالة منشورة في الأسبوع العربي، عدد نيسان/أبريل 1977، ص11-13.

68– بيلي سيدني، «**الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**»، ص324.

69– السلطان عبد المحسن عبدالله، المرجع السابق، ص 187.

من مصر والسعودية إلى باب المندب للقيام بدراسات ميدانية حول توفير الأمن والحماية للمنطقة»[70]، تكون أساسًا لتدابير الأمن العربي الجماعي في البحر الأحمر ضمن إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك. ودعا قادة عرب (السعودية ومصر والسودان) في قمم متلاحقة في جدة والسودان العام 1976 إلى «تعاون عسكري عربي في البحر الأحمر، وأكّدوا تحويله إلى منطقة سلم بالنسبة إلى دوله جميعًا مع إبقائه بمنأى عن استراتيجيات القوتين الأعظم وصراعاتهما»[71].

والعام 1977 تكثّف الوجود السوفياتي والأميركي والكوبي في مياه البحر الأحمر، وترافق ذلك مع ازدياد النشاطات الإسرائيلية على الساحل الاثيوبي، وهذا ما استدعى تحرّكًا عربيًا لمواجهة هذا الموقف المتوتر، فانعقدت قمة في الخرطوم في شباط/فبراير1977 حضرها قادة سوريا ومصر والسودان أكّدوا خلالها على إبقاء البحر الأحمر بعيدًا من الصراعات الدولية و«جعله مفتوحًا في وجه الملاحة الدولية»[72]. وفي الاطار عينه، بذلت دول عربية (السعودية والسودان ومصر) جهودًا كبيرة لمواجهة تحرّك كوبي لإقامة حلفٍ موالٍ للسوفيات في حوض البحر الأحمر، يضم أثيوبيا واليمن الديمقراطية والصومال. وقد تكّللت هذه الجهود بانعقاد قمة «تعز» في اليمن الشمالي (آذار/مارس 1977) التي دعت إلى «إبعاد الصراعات الدولية عن هذه المنطقة، وضرورة الحفاظ على البحر الأحمر كمنطقة سلم، وعلى استغلال ثروات البحر الأحمر لخير شعوب المنطقة»[73].

ومن جهة أخرى، إقترحت الدول البحر – أحمرية على القمة العربية المنعقدة

70– هلال علي الدين، «**الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر**»، مجلة المستقبل العربي، العدد5، أيلول/سبتمبر 1979، ص101.

71– السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص187.

72– الخوري راجح، «**الشطرنج الأميركي–السوفياتي فوق قرن أفريقيا**»، مقالة منشورة في مجلة الحوادث،1 آذار/مارس 1977، ص29.

73– عليوة السيد، «**سياسة اليمن في البحر الأحمر**»، السياسة الدولية، السنة 14، العدد54، تشرين الأول/أكتوبر 1978، ص107.

في أيلول/سبتمبر العام 1977 مشروعًا يدعو إلى «مواجهة التحدي الإسرائيلي – الأثيوبي، ودعم الثورة الإريترية في حصولها على الاستقلال»[74]. إلا أن حدث زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل، خفّف من الاهتمام العربي بالخطط المقترحة للبحر الأحمر.

وبالمقابل، كان لإسرائيل مصالح استراتيجية وعسكرية وإقتصادية تُبَرِّر سياستها التوسعية في البحر الأحمر، بدأت بالظهور مع اتجاهها إلى الاهتمام بمنطقة النقب المشرفة على خليج العقبة، ثم الانطلاق منها إلى الخارج من ميناء إيلات. وقد عبَّر موشي ديّان عن ذلك العام 1955 بإعتباره إيلات «بوابة لآسيا وأفريقيا»[75]. وفي تشرين الأول/أكتوبر العام 1956 شنّت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عدوانًا على مصر (العدوان الثلاثي) واحتلوا سيناء، وبذلك أزالت إسرائيل قيود الحظر التي فرضتها مصر آنذاك على حركة مرور سفنها في مضائق تيران. فتحقّق لها «حرية المرور في خليج العقبة»[76]. وفي آذار/مارس 1957 تمركزت قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ لضمان ذلك.

ومنذ العام 1957، إزدادت أهمية البحر الأحمر، بالنسبة إلى إسرائيل، وتوسّعت علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول الأفريقية والآسيوية ولا سيما أثيوبيا وجنوب أفريقيا، كما أقامت علاقات «تجارية وبريدية وسياحية مع جنوب اليمن»[77] حين كان لم يزل تحت الانتداب البريطاني. والعام 1967 أبدى القادة الإسرائيليون مخاوفهم على مصالحهم في عدن، ورأوا في احتمال سيطرة مصر على اليمن الجنوبي بعد استقلاله

74– «موقف عربي موحد لدعم ثوار الصومال العربي والنضال الاستقلالي في إريتريا»، صحيفة الندوة السعودية، 1977/9/6، ص1.

75– نعناعة محمود، «إسرائيل والبحر الأحمر»، ص59.

76– المرجع عينه، ص 79.

77– مرجع عينه، ص112.

وهيمنتها على باب المندب «تهديدًا للملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وتجارتها مع شرق أفريقيا والشرق الأقصى»[78]. وحتى العام 1979، كان البحر الأحمر طريقًا لناقلات النفط التي تنقل حاجات إسرائيل من هذه السلعة الرئيسة من ايران إلى ميناء إيلات، ولذلك إعتبرت الحصار الذي فرضته مصر عليها بإغلاق مضائق تيران العام 1967 عملًا يهدّد وجودها، فكان هذا التدبير المصري سببًا رئيسًا في إندلاع الحرب العربية الإسرائيلية العام 1967.

وبعد انتصارها في حزيران/يونيو1967، سعت إسرائيل إلى زيادة قدراتها البحرية «بزيادة عدد زوارقها والحصول على غواصات من بريطانيا، وتطوير وحدات الضفادع البشرية، وتزويد بحريتها طائرات الاستطلاع»[79]. والعام 1971 تدخّلت قوارب إسرائيلية من مركزها في جزيرة حالب الاثيوبية لرد هجوم زورق حربي أطلق النار في باب المندب على ناقلة النفط «لورال سي» (Loral Sea) ترفع العلم الليبيري، كانت قد استأجرتها إسرائيل التي استثمرت الحادثة لتكثيف نشاطها في البحر الأحمر، فعرضت على أثيوبيا «تركيب محطات للرادار وقوارب خفر السواحل يديرها الإسرائيليون»[80].

وبعد الحصار الناجح الذي فرضته الدول العربية العام 1973 بإقفال باب المندب، وسَّعت إسرائيل وجودها في البحر الأحمر، فطال جزر «حالب ودهلك وحنيش الكبرى والصغرى وذقر»[81]، إلا أن وجودها تقلّص بعد أن قطعت أثيوبيا علاقتها بإسرائيل العام 1973. ولكن الحرارة عادت إلى هذه

78- المرجع عينه، ص115.

79- البدري حسن والمجذوب طه، وزهدي ضياء الدين، «**حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة**»، تشرين الأول/أكتوبر 1973، طبعة 4، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1974، ص 232.

80- نعناعة محمود، «**إسرائيل والبحر الأحمر**»، ص 100-102.

81- الشبيبي علي، «**الصهيونية والبحر الأحمر وأفريقيا**»، ص 69.

العلاقات بعد أن ساندت إسرائيل نظام اثيوبيا الماركسي العام 1977 وحذّرته من «انفصال أريتريا بحجة أنها ستجعل البحر الأحمر بحيرة عربية»[82]، ثم تدهورت العام 1978. وحاولت إسرائيل بعد ذلك احتلال جزيرة بريم الاستراتيجية للسيطرة على باب المندب، لكنها واجهت ردة فعل مصرية فورية كانت ترجمتها «بإرسال مدمّرات إلى منطقة بريم لمواجهة أيّ حالة طارئة»[83].

والعام 1977، أدّى انقطاع النفط الإيراني عن إسرائيل بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتوقيع معاهدة السلام التي عقدتها مع مصر، إلى تعديل سياسة إسرائيل في البحر الأحمر بعد أن حصلت على حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، لكن إقفال باب المندب في وجه هذه الملاحة بقي هاجسًا لديها كلما برزت دلائل حرب مع العرب.

5- الصراع في القرن الأفريقي

أ- الصراع الصومالي – الأثيوبي (الصراع على أوغادين)

منذ القرن التاسع عشر وحتى استقلال الصومال العام 1960 خضعت أراضي الصومال للإحتلال الاثيوبي والاستعمار الغربي. ففي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1887 و1891 توسَّعت أثيوبيا في القرن الإفريقي، واستفادت ما بين العامين 1891 و1897 من قرار الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في تقسيم القرن الافريقي، فقد سيطرت هذه الدول الثلاث على السواحل الصومالية، بينما سيطرت أثيوبيا على الداخل الصومالي، بما فيه إقليم أوغادين، من دون أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات السكان الصوماليين. ومنذ العام 1935 ولغاية نشوب الحرب العالمية الثانية، عادت أوغادين إلى

82- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الاول، ص 271.

83- «**منع العدو من احتلال جزيرة بريم**»، مقال منشور في صحيفة الندوة السعودية، 1978/2/21، ص2.

السيطرة الإيطالية، ثم أصبحت متحدة مع الصومال تحت إدارة بريطانية حتى العام 1954 تاريخ عودتها للسيطرة الأثيوبية.

أمّا جمهورية الصومال الديمقراطية فيعود تكوينها في تموز/يوليو العام 1960 إلى اتحاد الصوماليين البريطاني والإيطالي بعد نيلهما الاستقلال. ولكن أهداف الحركة الوطنية الصومالية التي ناضلت منذ العام 1943 لم تتحقّق في إقامة «الصومال الكبير»، فقد بقي كثير من أهل الصومال خارج بلادهم متفرقين في أثيوبيا (أوغادين) وكينيا والصومال الفرنسي (جيبوتي)، وشكّلوا قضية أفريقية أخذت تتفاقم مع مرور الزمن. ومنذ تاريخ استقلالها وحتى العام 1967، ساء الوضع الاقتصادي في جمهورية الصومال، وكان إغلاق قناة السويس العام 1967 عاملًا أساسيًا في تدهور هذا القطاع. وبقي الصومال يتلقى دعمًا إقتصاديًا وعسكريًا سوفياتيًا ما لبث أن اتسع بعد الانقلاب الذي قاده الجيش العام 1969، فتحقّقت إصلاحات في البلاد مع قيام الحكومة الثورية وتضاعفت قوة الجيش إعتبارًا من العام 1974.

ومع حصول الصومال على استقلاله العام 1961، إتخذ الصراع الحدودي بين الصومال وأثيوبيا على منطقة أوغادين بعدًا قوميًا يرتبط بتوحيد الصوماليين جميعًا ضمن حدود الوطن الواحد. وينطلق الموقف الصومالي من مشكلة أوغادين باعتبار «الخط الحدودي بين أوغادين والصومال كان خطًا تعسفيًا يقوم على أساس الإتفاقية الإيطالية الاثيوبية المؤقتة العام 1908، والتي لم تكن الصومال طرفًا فيها»[84]. ومن هذا المنطلق ساندت الصومال جبهة تحرير الصومال الغربي العام 1977 في الاستيلاء على 90% من أراضي هذا الإقليم من يد أثيوبيا.

ويبدو أن أثيوبيا قرأت خطورة الأهداف الصومالية في الصراع أبعد

84- السلطان عبد المحسن عبدالله، «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي»، ص 150.

من أوغادين، فوجدت في طروحات الوحدة الصومالية نزعة توسعية يمتد خطرها داخل أثيوبيا إذا ما تحرّك المسلمون الاثيوبيون فيها، وتطال أيضًا جيبوتي والإقليم الشمالي الشرقي من كينيا. ولعل أثيوبيا كانت تجد في مصلحتها الإبقاء على تطبيق الاتفاق الذي ينظّم حدود دول القرن الافريقي بالحفاظ على الحدود الاستعمارية القديمة.

والواقع أن أزمة أوغادين جذبت، ربما بسبب «وجود النفط والذهب فيها»[85] وموقع القرن الإفريقي الإستراتيجي، التدخّل الدولي في هذه المنطقة، ففي الفترة التي كان يتلقى فيها الصومال دعمًا عسكريًا سوفياتيًا كثيفًا لبناء جيشه (1963-1977) كانت الولايات المتحدة بالمقابل تقوّي الجيش الأثيوبي. ولكن العام 1977 كان إنقلاب الصورة، فقد حلَّ محلها «الإتحاد السوفياتي وكوبا وإسرائيل وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية»[86]، داعمين النظام الماركسي في أثيوبيا. واللافت أن التقاء هذه الدول في دعمها أثيوبيا كان منطلقًا فحسب من مصالحها، فقد ظهرت رغبة مشتركة لكلٍ من الإتحاد السوفياتي وكوبا وإسرائيل في منع امتداد السيطرة العربية على البحر الأحمر وسواحل القرن الإفريقي، ولكنّ فشل الإتحاد السوفياتي وكوبا في إدخال الصومال إلى حلفهما مع أثيوبيا واليمن الجنوبي، ربما بسبب أزمة أوغادين، كان خسارة كبيرة للنفوذ الماركسي في البحر الأحمر.

بالمقابل أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتزويد الصومال بالأسلحة، وشجعت فرنسا وإيران ومصر والسعودية على دعم الصومال وإريتريا ضد أثيوبيا. وبالفعل نجحت جبهة تحرير الصومال الغربي في استرجاع أوغادين بالإستناد إلى الموقف الاميركي وحلفائه، إلاّ ان قرارًا مفاجئًا إتخذته الولايات المتحدة ودول الغرب بالتخلي عن وعودها في تسليم

85- يونس محمد، «**القصة الكاملة للثورة في الصومال الغربي،مقالة منشورة في مجلة النهضة**»، الكويت، 30 تموز 1977، ص23.
86- Ottway David, «**Revolutionary Ethiopia is 3 years old**», Washington Post, 8 October, 1977, PA13.

الصومال السلاح اللازم لإتمام حربها في أوغادين غيَّر الأوضاع هناك، وقد علّلت هذه الدول قرارها بوجود مخاوف من أطماع الصومال لضم جيبوتي وشمالي شرقي كينيا، ورغبة أميركية بالبقاء بعيدًا من الصراعات الأفريقية الداخلية. وكان من تداعيات هذا القرار أن عادت أثيوبيا إلى الهجوم على أوغادين العام 1978.

وفي المواقف الأخرى، فقد أبدت مجموعة الدول العربية تعاطفها مع الصومال ضد أثيوبيا التي صارت أكثر تعلّقًا بالسوفيات من أجل الحصول على جميع أشكال الدعم والمساعدة بعد خسارتها في أوغادين العام 1977. بالمقابل إستجاب الصومال لجهود السودان في تنظيم تحالف عربي يواجه الاتحاد السوفياتي، فجاء انضمامه رسميًا إلى الجامعة العربية في شباط/ فبراير 1974، ومشاركته في مؤتمر تعز في آذار/مارس 1977 تتويجًا لتعزيز خياره السياسي والاستراتيجي بالانضمام إلى مجموعة الدول العربية الناهضة في وجه الدعم السوفياتي لأثيوبيا والتدخل الإسرائيلي في البحر الأحمر.

ب- الصراع الإريتري - الأثيوبي

حازت إريتريا، بحكم موقعها الإستراتيجي كشريط ساحلي يمتد من السودان إلى جيبوتي ووفرة مواردها الطبيعية والإقتصادية مثل «اليورانيوم والغاز الطبيعي وثروات حيوانية وسمكية»[87]، اهتمام أثيوبيا والولايات المتحدة وإسرائيل والإتحاد السوفياتي. والعام 1950 وافقت الأمم المتحدة على اقتراح الولايات المتحدة «بإنشاء إتحاد فدرالي بين أثيوبيا وإريتريا»[88] فيما عارضت ذلك الدول العربية. أمّا العام 1962 فقد صوّت برلمان أريتريا تحت ضغط أثيوبي على إندماج إريتريا الكامل ضمن أثيوبيا.

87- النفيسي عبدالله، «**إريتريا: شأن جزيري عربي**»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة2، العدد8، تشرين الاول1976، ص76.

88- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الاول، ص262.

وفي أيلول/سبتمبر 1961، إنطلقت جبهة التحرير الإريترية للعمل ضد أثيوبيا بعد أن تلقى أفرادها تدريبًا عسكريًا في مصر. وقد قامت هذه الجبهة منذ البداية بربط نفسها بصورة متزايدة مع دعوة القومية العربية، وتلقّت دعمًا عربيًا متفاوتًا منذ العام 1961، جاء ردًا على «المذابح الجماعية التي ارتكبتها أثيوبيا ضد الإريتريين، والعلاقة بين إسرائيل وأثيوبيا، ولمواجهة التغلغل السوفياتي في البحر الأحمر عن طريق أثيوبيا، والمحافظة على المصالح الإستراتيجية العربية في البحر الأحمر»[89]. ولعل الدول العربية كانت تأمل في نجاح الثورة الاريترية ولادة دولة إريترية عربية مستقلة تشكّل طريقًا «لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومكافحة التغلغل الإسرائيلي في هذه المنطقة، وإستكمال سيطرتها على باب المندب»[90].

أما أثيوبيا، فقد أدركت خطورة نجاح الثورة الإريترية وتأسيس دولة إريترية عربية مستقلّة تحول دون وصولها إلى البحر الأحمر، فعمدت منذ العام 1977 إلى مواجهة الدول العربية الداعمة لحركات تحرير إريتريّة باتهامها بتقويض النظام الماركسي في القرن الإفريقي، وقد عبّر مندوب أثيوبيا عن مخاوف بلاده في مؤتمر القمة العربي الأفريقي في آذار/مارس 1977 بقوله: «هناك حلم يقضي بجعل البحر الأحمر بحيرة عربية، لكن الجزء الوحيد غير العربي من سواحل هذا البحر إنما يقع في إريتريا، والبلدان العربية تريد وضع نهاية لهذا الوضع»[91].

أمّا الاتحاد السوفياتي فقد عزَّز وجوده على ضفة البحر الأحمر ووقف بثقل «إلى جانب النظام الماركسي في أثيوبيا»[92]، فقام بتزويده شحونات جوية

89- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 205.

90- النفيسي عبدالله، المرجع السابق، ص 76.

91- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص207.

92- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الاول، ص263.

ضخمة من الأسلحة قلبت ميزان القوة إلى جانبه، وقدّم له الدعم السياسي والإعلامي في وسائل إعلامه بإعلانه مواقف مناهضة للدول العربية بقوله: «إن بعض الدوائر الحاكمة في المنطقة تستخدم تعبير البحيرة العربية في معرض إشارتها إلى البحر الأحمر، وهذا لا يعكس سوى روح التعصّب القومي. إن أمن منطقة البحر الأحمر لا يمكن التوصّل إليه إلا عندما يصبح المحيط الهندي منطقة تشارك في حمايتها جهود القوى التقدمية المعادية للإستعمار»[93].

ج- الصراع السوداني - الأثيوبي

شكّل السودان العمود الفقري في صياغة السياسة العربية في البحر الأحمر بحكم مواقفه ضد الاتحاد السوفياتي وأثيوبيا. العام 1976 شكّل السودان حلفًا دفاعيًا مع مصر بعد أن قضى على محاولة انقلاب إستهدفت نظامه مدعومة من السوفيات وليبيا وأثيوبيا. ومع انهيار العلاقات السودانية - السوفياتية، أحس السودان بأخطار النظام الدولي الماركسي الجديد في البحر الأحمر، وقد تلقى تحذيرًا من موسكو بعد طرده الخبراء السوفيات مفاده «أن القوى الامبريالية والرجعية الدولية تلعب بالنار إذا ما تولّت القيام بدور خطير في الاستعدادات لتدمير نظام أثيوبيا التقدمي»[94].

أما على الصعيد الإقليمي، فقد كان التوتّر يطغى دائمًا على العلاقات السودانية - الاثيوبية، واعتبارًا من العام 1969 كان السودان بقيادة رئيسه جعفر نميري يقدِّم الدعم لجبهة تحرير إريتريا في نشاطها الحربي ضد أثيوبيا. بالمقابل كانت هذه الأخيرة ترد على ذلك بالسماح باستخدام مطاراتها لإمداد الحركة الإنفصالية في جنوبي السودان بالمواد والمعدات المقدّمة منها، ومن الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي آذار/مارس 1972، عُقِد

93- الاسلامبولي عبد الحميد، «**تدويل البحر الأحمر مؤامرة ترفضها مصر**»، ص 3.

94- «**اتساع الشقة بين السودان وموسكو**»، مقالة منشورة في جريدة الرياض(الرياض)، 1977/6/14، ص5.

إتفاق في أديس أبابا برعاية ملك أثيوبيا بين السودان والحركة الانفصالية في جنوبه أنهى تمرّدها، كما اتفق السودان وأثيوبيا على «تخفيف الخرطوم مساعداتها لثوار إريتريا في مقابل التزام أديس أبابا وقف المساعدات الإسرائيلية إلى الانفصاليين في جنوب السودان»[95].

ولكن اتفاق أديس أبابا (1972)، لم يُعمِّر طويلًا، فقد أدّى الانقلاب الماركسي في أثيوبيا العام 1974 إلى إنهاء جميع مفاعيله، وعادت أديس أبابا إلى الهجوم على ثوار إريتريا ودعم الانفصالين في الجنوب السوداني، والعام 1979 «أغارت أثيوبيا على القرى الجنوبية السودانية، وضاعفت طيرانها فوق الحدود الجنوبية للسودان ربما لأغراض الردع»[96]. وقد انتهت هذه الحالة المتوتّرة بين الدولتين الجارتين بعد اجتماعات جرت بين قادتهما العام 1980، أفْضَت إلى اتفاق الطرفين على أمور عديدة منها «ضرورة الحفاظ على البحر الأحمر والمحيط الهندي بعيدين عن التدخّل الإستعماري»[97].

د- أوضاع جيبوتي

كانت جيبوتي تعيش حتى تاريخ استقلالها في حزيران/يونيو 1977 مخاوف الأطماع الصومالية والاثيوبية بأراضيها، والعام 1966 أعلنت أثيوبيا «أن الساحل الصومالي (بما فيه جيبوتي) أرض أثيوبية لأسباب تاريخية وعرقية»[98]. ومن المفيد الإشارة إلى أنّ جيبوتي لا تملك قدرات إقتصادية سوى أنّها تشكّل «منفذًا بحريًا» يتصل بأديس أبابا بخط سكة الحديد.

ومنذ حصولها على الاستقلال العام 1977، إعتمدت جيبوتي السياسة العربية حيال إسرائيل والبحر الأحمر بصفتها عضوًا في الجامعة العربية،

95- السلطان عبد المحسن عبدالله، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**»، ص 214.

96- فهمي فوزية، «**القرن الأفريقي: السلاح الاميركي يعيد التوازن الأثيوبي-الأريتري**»، الوطن العربي، كانون الثاني/يناير1980، ص31.

97- السلطان عبد المحسن عبدالله، المرجع السابق، ص216.

98- نعناعة محمود، «**إسرائيل والبحر الأحمر**»، ص 107.

وأكَّدت حكومتها أنها «تعارض أي تدخل أجنبي في البحر الأحمر والمحيط الهندي»[99]. وقد تلقّت جيبوتي معونات إقتصادية مختلفة من الدول العربية النفطية مثل السعودية والعراق.

هـ- التدخل الإسرائيلي

وجدت إسرائيل في القرن الإفريقي عمقًا استراتيجيًا لسياستها في البحر الأحمر فعملت على «تصعيد الصراعات في منطقة البحر الأحمر لإعاقة تعريبها»[100]، كما رأت في «أمن أثيوبيا ضمانة لها»[101]. وأقامت إسرائيل علاقات «تعاون دبلوماسي واقتصادي مع النظام الحاكم في جنوب أفريقيا»[102] وغيرها من الدول الافريقية التي نالت استقلالها في حينه، فاستغلّت «افتقارها للخبرة السياسية، وعرضت تقديم مساعدات لها غير مشروطة في مجالات المال والاقتصاد»[103].

وفي هذا الاطار استفادت إسرائيل من موقعها في أثيوبيا، فانطلقت منه «لدعم الحركة الإنفصالية في جنوب السودان»[104] وإضعاف جهود حكومته المناهضة لسياستها في القرن الإفريقي. كما سعت إلى «إقناع فرنسا والرأي العام العالمي بأخطار استقلال جيبوتي على الملاحة الدولية في البحر الأحمر بغية إبقائها تحت الانتداب الفرنسي، بحجة أن جيبوتي المستقلة سوف تنضم إلى الكتلة العربية، مما يؤثّر على الملاحة الإسرائيلية عن طريق باب المندب»[105].

99- «**جيبوتي تطالب بتحويل المحيط الهندي والبحر الأحمر إلى منطقة سلام**»، تصريح لحسن جوليد في مجلة الوطن العربي، 21-27 آذار/مارس 1980، ص35.

100- حلمي نبيل أحمد، «**أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي**»، السياسة الدولية، السنة 14، العدد54، تشرين الأول/أكتوبر 1978، ص 83.

101- النفيسي عبدالله، «**إريتريا: شأن جزيري عربي**»، ص 71.

102- أحمد أحمد يوسف، «**الصراع العربي في البحر الأحمر**»، سياسات البحر الأحمر والعلاقات العربية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، السنة 16، العدد59، كانون الثاني/يناير 1980، ص19.

103- الشبيبي علي، «**الصهيونية والبحر الأحمر وأفريقيا**»، ص 57.

104- الخوند مسعود، «**الموسوعة التاريخية الجغرافية**»، الجزء الاول، ص271.

105- السنعوسي عبدالله ناصر، «**متى يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية؟**»، مقالة في جريدة السياسة الكويتية،1979/3/19، ص19.

و- التدخل الإيراني

ترتبط إيران بالبحر الأحمر بوصفه ممرًا مائيًا يؤمّن لها مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ويُنْقَل عبره إنتاجها النفطي بحرية إلى الغرب. وقد انطلقت إيران، بعد إعلان بريطانيا نيتها الإنسحاب من منطقة الخليج، إلى ملء الفراغ الذي خلَّفته، وسعى الشاه في حينه إلى لعب دور «شرطي الخليج» والهيمنة على المسالك النفطية المائية وحمايتها.

وفي هذا الإطار، تدخّل الشاه في الحرب الأهلية في اليمن الشمالي العام 1962 واقفًا إلى جانب الملكيين في مواجهة نظام الحكم الجمهوري وحليفه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، علّه ينجح في وقف الفكر الناصري المنادي بالوحدة والقومية العربية في حينه، ويحافظ على موطئ قدم في باب المندب. والعام 1973 ساعدت إيران أمبراطور أثيوبيا ضد الثوار الإريتريين. والعام 1987 زوّدت الصومال الأسلحة، ووقفت إلى جانبه ضد أثيوبيا.

وكانت سياسة الشاه الخليجية تنطلق من واقع الهيمنة على المنطقة، فوجدت دعمًا قويًا من الولايات المتحدة الأميركية التي رأت في قوة إيران تعزيزًا لقوتها ومصالحها في منطقة الخليج والبحر الأحمر، وسندًا للأنظمة الدائرة في فلكها، وقاعدة لمواجهة السوفيات وحلفائهم مثل اليمن الجنوبي والعراق وأفغانستان.

الخلاصـــة

ثمة عوامل إقليمية ودولية كانت تقف في وجه وضع سياسات مستقبلية عربية لمنطقة البحر الأحمر، وكان أهمها عاملان إثنان، الأول يرتبط بالتدخّلات الدولية ولاسيما القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والثاني عدم الاستقرار الإقليمي لارتباط هذه المنطقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ولعل حرية الملاحة في البحر الأحمر وممراته ومضائقه كانت دائمًا أحد أسباب إندلا ع النزاعات المحلية والإقليمية.

لكن الأقطار العربية أدركت على الرغم من هذه العوائق أهمية وضع استراتيجية عربية موحّدة وفعّالة في البحر الأحمر، ووضعت عناوين مختلفة لها تناولت جعله «بحيرة عربية»، وإبعاده عن الصراع الدولي، والعمل على مواجهة النفوذ الإسرائيلي الممتد إلى جزره وسواحله الأفريقية، كما نجحت في مراحل عديدة في التدخّل في صراعات القرن الإفريقي وفشلت في بعضها، ولكنها أفلحت في إقفال باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية لإحكام الحصار على إسرائيل في حربها العام 1973.

إلا أن الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر لم تحقّق نجاحًا على المدى الطويل، فقد أدى غياب الموقف العربي الموحّد اللازم لتنفيذ قرارات القمم والمؤتمرات العربية ذات الصلة، إلى إبقاء أهداف هذه السياسات الكبرى بعيدة المنال. وبقيت المعونات والمساعدات العربية المبذولة لإريتريا والصومال قاصرة عن تحقيق الغايات العربية، في حين فشلت سياسات العرب في ضم إريتريا إلى المجموعة العربية وتحقيق شريط ساحلي عربي طويل في القرن الأفريقي.

ويبدو أن الصراعات بين الأقطار العربية الناجمة عن ارتباطها كليًا أو جزئيًا بأحد المعسكرين الدوليين في حينه الماركسي او الرأسمالي، منع

قيام استراتيجية موحّدة للبحر الاحمر، وليس صراع اليمنين سوى صورة عن التنافس الدولي. أما الإنقلابات العسكرية والثورات، فقد خلقت أنظمة حكم تبنّت عقائد سياسية وإقتصادية متعارضة، ودخلت في تشكيل أحلاف دولية جديدة أثّرت على ميزان القوى في منطقة البحر الأحمر، فقد وقفت ليبيا واليمن الجنوبي في المعسكر الماركسي إلى جانب النظام الاثيوبي المدعوم من كوبا والاتحاد السوفياتي في وجه الجهود العربية في القرن الإفريقي. أمّا المعاهدة المصرية الإسرائيلية المعقودة في آذار/مارس 1978، فقد حالت دون صوغ سياسة عربية فاعلة تواجه التنافس الدولي في البحر الأحمر.

إلاّ أنّ الصراع على البحر الأحمر لم يتوقّف في حدود الثمانينيات في حين تستمر المواجهات العسكرية والدبلوماسية على ضفافه وعبره في منطقة الخليج العربي وأفغانستان. فالسياسة الإسرائيلية التوسعية التي تحاول مدَّ ذراعها إلى البحر الأحمر ودوله وجزره ومضائقه تشكّل مشروع حرب دائمة، وهي ترى مثلاً في منطقة تيران «جبل طارق اليهودية»[106]، ولذلك لن تتورّع عن خرق المعاهدة المصرية الإسرائيلية إذا ما تبيّن لها أن مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر تقتضي ذلك.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، بدأ المسرح العالمي والشرق أوسطي، يشهد أحداثًا وتطورات سياسية ضخمة أرخت بظلالها الثقيلة على منطقة البحر الأحمر. فقد أنزلت الثورة الإسلامية في إيران العامين 1978 و1979 ضربة قاصمة بالاستراتيجية الاميركية والمصالح الغربية باقتلاع نظام الشاه. ثم تسارعت الأحداث بعد ذلك، فاندلعت مباشرةً حرب عراقية إيرانية طاحنة دامت ثماني سنوات (1980–1988)، أعقبها قيام العراق بغزو الكويت

106 نعناعة محمود، «إسرائيل والبحر الأحمر»، ص 82.

في آب/أغسطس 1990. وفي كانون الثاني/يناير 1991 قادت الولايات المتحدة حلفًا دوليًا شارك فيه العرب، وأطلقت عملية «عاصفة الصحراء» ردًا على غزو الكويت، إنتهت باحتلال العراق في آذار/مارس من العام عينه.

أمّا العام 1991 فقد مهّد قدوم الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم حاملاً معه البريسترويكا إلى انهيار الاتحاد السوفياتي السلمي، وتفكّك المنظومة الاشتراكية العالمية التي تدور في فلكه. وكان من الطبيعي أن يَنْجُمَ عن هذه التطورات العالمية المتسارعة تداعيات ضخمة في منطقة الشرق الأوسط، أصابت دول هذه المنطقة، ولاسيما المشاطئة للبحر الأحمر، فعمدت في ضوء هذه التحولات، إلى تعديل نظمها السياسية وسياساتها الإقتصادية والعسكرية.

دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان

د. علي زين الدين*

نبذة تاريخية

يرى البعض أن إقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية في العالم بدأت منذ حوالى 140 سنة، وذلك عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أول منتزه قومي، هو منتزه «يللوستون» في ولاية «وايومينغ» العام 1872. لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن فكرة المحميات الطبيعية قديمة في التاريخ. فمنذ آلاف السنين، إعتبرت بعض الأراضي في بعض الدول مناطق «مقدّسة»، فكان هناك أيضًا جبال مقدّسة لها تاريخ وسحر خاص في كل من استراليا وأوروبا. والعام 252 ق.م، أقرّ أمبراطور الهند «أسوكا» قانونا لحماية الحيوانات والأسماك والأحراج. وفي المعلومات التاريخية أيضًا، أنه خلال حكم الرومان للبنان، منذ حوالى ألفي عام، وجد الأمبراطور الروماني «أدريان»، أن قسمًا كبيرًا من غابات لبنان قد تعرّض للقطع، فعمد إلى تحديد مساحة ما تبقى

* دكتور في كليّة السياحة في الجامعة اللبنانية

بحجارة منقوشة، يعلن فيها ملكية الأمبراطورية لهذه الأحراج لحمايتها. ويمكن القول إن الإمبراطور، بهذا العمل، قد أنشأ أول محمية في لبنان[1].

وفي العالم العربي عرفت المحميات منذ زمن بعيد، حيث كانت كل مجموعة من السكان أو القبائل تتولى حماية ينابيع المياه والمراعي والأشجار القائمة حولها لتستأثر القبيلة برعي مواشيها وبالشرب من مياه المحمية الخاضعة لحمايتها. وفي أوائل عهد الإسلام أعلن الرسول (ص) «منطقة النقيع» منطقة محمية.

أما في أوروبا، فقد أمر الملك وليم الأول الإنكليزي، العام 1084، بإعداد مسح شامل للأراضي والغابات ومناطق السمك والمناطق الزراعية ومحميات الصيد والمصادر المنتجة للمملكة لوضع خطط مناسبة للتنمية والإدارة.

أما فكرة حماية الموارد الطبيعية في لبنان الحديث، فقد وردت في القوانين اللبنانية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. كان أولها في القانون الصادر في 1939/7/8 المتعلق بحماية المناظر الطبيعية، حيث نص على ما يأتي: «تعد بمنزلة مناظر ومواقع طبيعية، جميع الأراضي أو العقارات والأشجار وفئات الأشجار المنفردة التي يستصوب حفظها بالنظر إلى عمرها أو جمالها أو قيمتها التاريخية، وبعد قيد الأراضي في لائحة الجرد العام للمواقع الطبيعية، فإن المالك لا يستطيع أن يباشر في أرضه أي تغيير في العقار المقيد أو في جزء من هذا العقار. وعليه الإمتناع عن كل عمل من شأنه أن يغيّر الهيئة العامة أو المواقع الطبيعية أو يفسد أو ينقص من أهميتها السياحية»[2]. لكن إنشاء محميات حسب المعايير الدولية في لبنان، لم تبدأ إلا العام 1992، مع صدور القانون الرقم 121 في 1992/3/9، الذي أنشئ بموجبه محميتي حرش إهدن وجزيرة النخل في شمال لبنان.

1- **مجلة أبعاد**، العدد الثامن، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1998، ص 60.

2- اسماعيل عصام، «**النظم السياحية: دراسة حول التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية**»، مكتبة الإستقلال، بيروت، 2008، ص.ص: 149 - 158

مفهوم البيئة

ورد في لسان العرب،تبوأ، أي نزل وأقام. وكان العالم البيولوجي الألماني «أرنست هاكل» أول من أدخل كلمة Echology على لغة علماء الطبيعة، ليدل على تكيّف الكائنات الحية بالنسبة إلى محيطها. والكلمة يونانية وقد ترجمت إلى العربية بعبارة (علم البيئة)، وكلمة Environnement (باللغتين الفرنسية والإنكليزية) للدلالة على مجموع الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو حياة الكائنات الحية وتنميتها، كما تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي ويترك أثرًا في حياته[3].

أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم العام 1972، فقد عرّف البيئة بأنها:

«رصيد الموارد المادية والإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته». ووفق هذا التعريف يتبيّن أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل أيضًا، علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظّمها المؤسسات الإجتماعية والعادات والقيم والأديان. وحاليًا أصبح هناك علوم بيئية تشمل مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية والإقتصادية المرتبطة في بيئة الإنسان والتي يمكن إدراجها في المجموعات الآتية[4]:

البيئة الطبيعية: وتشتمل على الأرض، بمكوناتها من تربة وتضاريس وتكوين جيولوجي والموارد المائية، كما ينضوي إلى إطارها المناخ والغطاء النباتي البري (النبيت) والحيوانات البرية (الوحيش) والمناظر الطبيعية.

البيئة الإصطناعية أو المشيدة: وتضم استعمالات الأراضي، في السكن،

3- بيلت جان ماري، «**عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**»، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، العدد 189، الكويت 1994، ص.23.

4- مزاهرة أيمن والشوابكة علي، «**البيئة والمجتمع**»، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، د. ت، ص.ص 17-20

الزراعة، الصناعة. كما تضم البنية التحتية والخدمات العامة ومستوى التلوث.

البنية الإجتماعية: وتتضمّن الخدمات الإجتماعية العامة، مثل المواصلات، الخدمات الترفيهية، الخدمات التعليمية والصحية. كما تشتمل على الخصائص الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، العرقية للسكان، وحجمهم وكثافتهم. يضاف إلى هذه البيئات، البيئة الجمالية، التي تشتمل على المناطق الأثرية والتراث الوطني والمناطق الطبيعية.

المحميات الطبيعية

أولًا: مفهوم المحمية الطبيعية

هي مساحة أرضية أو مائية تتميّز بالغنى الواضح بالتراث الطبيعي (التنوع النباتي والحيواني والأحياء الدقيقة) تتعايش في ما بينها وفق نظام أو نظم بيئية معينة وقد يكون بعضها معرضًا للتدهور، تخصص هذه المنطقة لحماية الأحياء التي تقطنها بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة بين النشاطات البشرية والمواقع الحيوية وبخاصة السكان القاطنين في المحمية أو حولها، والذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعدّدة. وفي لبنان تضمّن قانون حماية البيئة 2002/444، فصلًا خاصًا بإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوّع البيولجي، وقد نص هذا القانون على أن إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي في لبنان ترتكز على أمور كثيرة أهمها: «إقتراح خطط حماية مسكن الأجناس الحيوانية والنباتية وشروط حمايتها وتنميتها»، «واقتراح إنشاء حدائق وطنية ومحميات طبيعية ومناطق محمية، واقتراح شروط حماية المواقع والمناظر الطبيعية». وهنا يبدو أن القانون اللبناني قد فرّق بين العبارات الآتية: «مسكن الأجناس الحيوانية والنباتية» و«حدائق وطنية» و«محميات

طبيعية» و«مناطق محمية» و«مواقع ومناظر طبيعية»، وذلك من دون أن يعرّف هذه العبارات ويبيّن الفرق بينها.

أهداف المحميات الطبيعية

تضمّن البروتوكول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة – وحدة التنسيق، الذي انعقد بشأن المناطق التي تتمتّع بحماية خاصة في البحر المتوسط العام 1986، تأكيدًا للدول الأعضاء في هذه المنطقة، أن الهدف من إنشاء المناطق المحمية، هو ضمان سلامة التنوّع البيولوجي والاختلاف الوراثي للأنواع والمستويات المرضية لتكاثرها، وأماكن توالدها ومواطنها. ليس هذا فحسب، بل يجب أن تكون المحمية آلية لإدارة الموارد البيولوجية واستثمارها بشكل مستدام يضمن المحافظة عليها وحمايتها وتنميتها[5]. ويمكننا تفنيد الأهداف من إعلان المحميات وتأسيسها وإدارتها عمومًا بما يأتي:

- الحفاظ على العمليات البيئية (الإيكولوجية) التي ترتبط باستمرارية الحياة وبقاء الإنسان، وذلك من خلال حماية الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة وبخاصة المهدّد منها بالانقراض.
- البحث العلمي في مجال الأحياء والنظم البيئية.
- صون وحفظ المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الوطنية.
- الاستخدام المستدام للموارد الحيوية والنظم البيئية الطبيعية.
- الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثّر سلبًا على مكوناتها الحيوية.
- التربية وزيادة الوعي الجماهيري بأهمية الأحياء.

5– البروتوكول بشأن المناطق التي تتمتع بحماية خاصة في البحر المتوسط، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحدة التنسيق لخطة عمل البحر، المادتان 3 و7 من البروتوكول. البحر المتوسط، 1986

- الحفاظ على التراث الوطني في استثمار الموارد الطبيعية المتجددة والتراث الطبيعي وصيانتهما.

ولمّا كانت المحميات الطبيعية تختلف من حيث الأنواع التي تضمّها ومن حيث حجمها والبيئة التي تنتمي إليها، لذلك سوف نجد تنوعًا في الأهداف يتناسب مع نوع كل محمية، وإن تقاطعت هذه الأهداف في العديد من تلك المحميات.

أنواع المحميات

تصنّف المناطق المحمية عالميًا في عدة أنواع أهمها:

أ- **المحمية البرية**: هي محمية طبيعية محدودة في اليابسة، تتميّز بمحافظتها على وضعها الطبيعي بعيدًا من تدخّلات الإنسان أو تأثّرها بها. وهي تتميّز بصفات طبيعية خاصة ومعالم بيئية أو جيولوجية أو جيومورفولوجية أو غيرها من المعالم ذات القيمة العلمية أو التاريخية أو التراثية أو الجيولوجية أو الجمالية.

ب- **المحمية البحرية-الشاطئية**: وهي جزء من البيئة الشاطئية أوالبحرية الوطنية أو كليهما معًا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمّن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوّناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية (محمية شاطئ صور ومحمية جزر النخيل).

ج- **المحمية الطبيعية العلمية** (**أبحاث علمية**): هي مساحة أرضية أو مائية أو كلاهما، تتميّز بنظم بيئية أو ملامح شكلية أو تضم أحياء متميّزة أو متوطنة وتشكيلات جيولوجية، تخصص هذه المساحة للحفاظ على هذه المزايا أو إحداها بعيدًا من كل النشاطات الإنسانية ومؤثراتها، وضمان حماية أنماط من البيئة الطبيعية للقيام بالبحث العلمي ومراقبة التغيرات البيئية الحيوية.

د- **محمية الكائنات الحية أو المحيط الحيوي**: هي مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية، تحمى من أجل الإرتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة.

هـ- **المنتزهات القومية**: هي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي تخصّص لحماية الطبيعة والمناطق الطبيعية الخلابة ذات الأهمية القومية أو العالمية، وتخصص للأغراض العلمية والتعليمية وللترويح عن النفس. يجب أن تتصف بالديمومة في حالة طبيعية متمثلة في عينات من المناطق الجغرافية والمجموعات الحيوية والمصادر الوراثية والأنواع المهددة لتشكّل بيئة ثابتة ذات أنواع مختلفة[6].

و- **محمية التراث الطبيعي العالمي** وهي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية.

ز- **المحميات الإنسانية**: تخصص هذه المحميات في بعض البلدان، حيث تتم حماية مناطق طبيعية يكون الإنسان جزءًا أساسيًا فيها، وتأثيراته على الحياة النباتية والحيوانية فيها محدودة، لذلك تحتاج هذه الجماعات إلى حماية خاصة لصيانة وجودها.

ج- **المحمية الوقائية**: هو موقع واسع يمكن أن يكون أجرد أو ذا نسبة تغطية نباتية حرجية متدنية ويتعرّض لأخطار طبيعية أو بشرية ويتطلّب الحماية وإعادة التأهيل وحماية النظم البيئية والعناصر المكوّنة لها من التدهور.

ح- **المحميات ذات الإستعمالات المتعددة**: تدار هذه الموارد لتعطي مردودًا ثابتًا باستمرار، تأمين استمرارية الإنتاج من المياه والأخشاب والحياة البرية والرعي والصيد.

ط- **المحمية الطبيعية ذات الأهمية الخاصة**: مساحة محدودة من الأرض

6- «**المنتزهات القومية والمحميات في الوطن العربي**»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1984. ص.ص:9-11

أو المياه أو كليهما معًا تحتوي على نظام بيئي أو أنواع حية فريدة لا توجد في أماكن أخرى على المستويين الوطني والدولي.

المحميات الطبيعية في لبنان

يتمتع لبنان بمناخ فريد وتضاريس تتحوّل من خط ساحلي شبه مداري، إلى جبال تكسوها الثلوج في الداخل. وبفضل التنوّع الأحيائي الغني، تركّز الإهتمام خلال السنوات الأخيرة الماضية على حماية أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالإنقراض والحفاظ على بيئتها في مناطق معينة. وقد أصبح عدد المحميات الطبيعية ثماني وهي: محمية أرز الشوف، محمية جزر النخل، محمية حرش إهدن، محمية كرم شباط، محمية بنتاعل، محمية أرز تنورين، محمية اليمونة ومحمية شاطئ صور الطبيعية.

أما المناطق التي تسعى وزارة البيئة لاستصدار تشريعات قانونية من قبل الدولة بهدف تحويلها إلى محميات، فهي: محمية القموعة (عكار)، وادي قاديشا، محمية سيسوق (عكار) ،محمية مستنقع عمّيق (البقاع)، محمية رأس الشقعة (حامات)، وادي نهر إبراهيم، وادي جهنم (عكار).

وهناك أيضًا، دراسة مشروع شبكة محميات بحرية تدرسه الوزارة المذكورة لاختيار ثلاثة مواقع لحمايتها، وستكون مناطق الشيخ زناد في الشمال حيث يتعرّض الشاطئ لشفط الرمول والدامور نظرًا إلى أهميتها البيولوجية ولمنع قيام مشاريع مدمّرة للبيئة في محيطها والناقورة لكونها لا تزال منطقة عذراء بيئيًا[7]. وسوف نستعرض في بحثنا هذا بعضًا من هذه المحميات ونلقي الضوء على الدور الذي يمكن أن تضطلع به على صعيد التنمية السياحية المستدامة في لبنان، علمًا ان الباقي لا يقل عنها أهمية أو شأنًا.

7- http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=20080&issueno=8073

خريطة رقم(1) أهم المحميات الطبيعية في لبنان

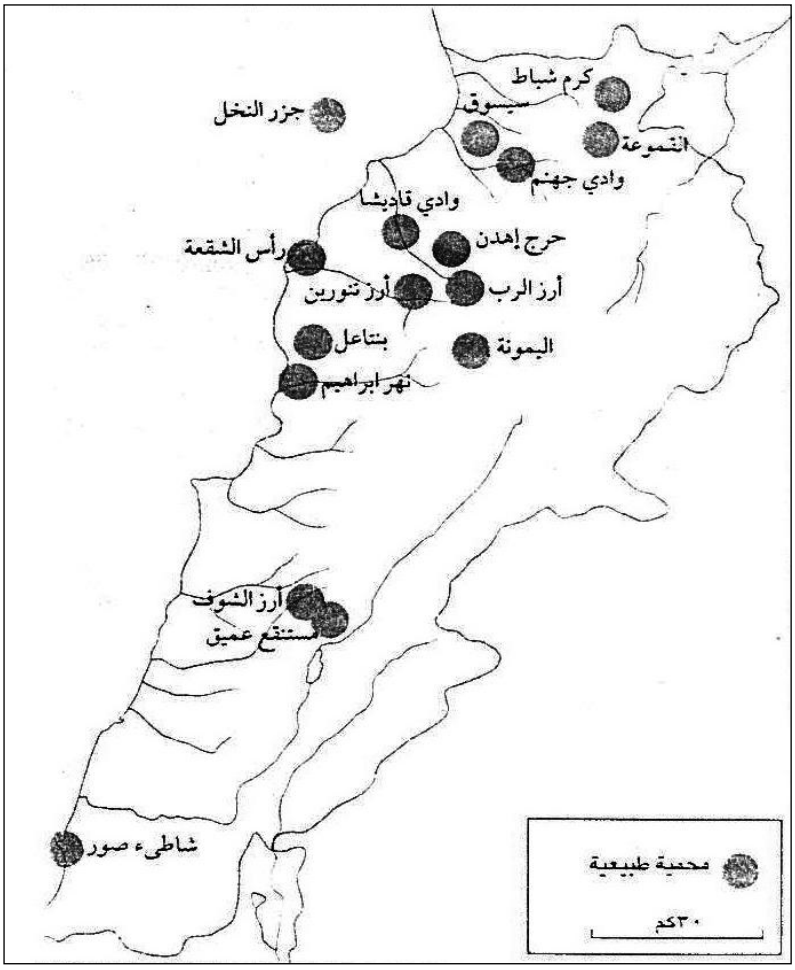

1- محمية أرز الشوف: (محمية طبيعية ذات أهمية خاصة)

أهم المحميات الطبيعية في لبنان من حيث المساحة والتنوّع البيولوجي. مساحتها 550 كلم^2، أي ما يعادل نحو 5% من مساحة لبنان. يقع 70% منها في الشوف و30% منها في البقاع الغربي. تمتد على ارتفاع يراوح بين 1000 و2000م. تتكوّن المحمية من ثلاث غابات رئيسة هي: أرز الباروك،

أرز معاصر الشوف، أرز بمهريّه، آخر غابات الأرز جنوبًا، في القسم الشمالي من الكرة الأرضية، باستثناء غابات جبال الأطلس المغربية. وفي المحمية، فضلًا عن ذلك، 524 نوعًا من النباتات والأشجار بينها ست شجرات نادرة على المستوى العالمي، وتضم المحمية ما يزيد على 200 نوع من الطيور و24 نوعًا من الثدييات بعضها مهدَّد بالإنقراض[8]. (سيتم الكلام عن المحمية بشكل أكثر تفصيلًا، عند بحث إجراءات الحماية داخل المحميات الطبيعية).

2- محمية جزرالنخيل: (محمية بحرية): تتألّف من جزر النخل وسنني ورامكين، تقع على بعد حوالى عشرة كيلومترات شمال غرب مدينة الميناء في طرابلس (أهميتها في أنها، محطة للطيور المهاجرة، منطقة لتعشيش السلاحف البحرية الخضراء المهددة بالإنقراض) والجزر مشهورة بأزهارها البرية والنباتات النادرة. كما تحتوي على آثار لكنيسة صليبية وبقايا مرابض مدفعية فرنسية تعود إلى أوائل القرن العشرين[9].

وعلى الصعيد السياحي والعلمي تمثّل المحمية مكانًا هامًا للباحثين البيئيين ولهواة السياحة البيئية. إلا أنه، وللمحافظة على المحمية، يتمّ فتح بعض أجزائها للسياحة خلال الأشهر الصيفية، لكنّها تبقى في باقي أشهر السنة ملاذًا هادئًا للحياة البرية. وبفضل إجراءات الحماية هذه، عادت الجزر لتعجّ بالأزهار في فصل الربيع، ولتؤمن مكانًا تبني فيه الطيور المحلية والمهاجرة أعشاشها وتستريح فيه، بعيدًا من الازعاج والتلوّث، ولتحمي مخزون السمك لأجيال الصيّادين. وخلال الفترة التي يسمح فيها بزيارة المحمية يقصدها عدد كبير معظمهم من الزوار اللبنانيين، وبالأخص طلاب المدارس والجامعات، وهذا ما ينعش الحركة الإقتصادية في منطقة المحمية، سواء بالنسبة لأصحاب المراكب أو للمطاعم والمحال التجارية هناك.

8- الخولي محمد، «**بيئة لبنان ثروة ضائعة**»، بيروت، منريخ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000. ص.251

9- المرجع نفسه.ص: 252

3- محمية حرج إهدن: (محمية طبيعية ذات أهمية خاصة)

أعلن حرج إهدن محمية طبيعية العام 1992 وهي تقع في القسم الشمالي من سلسلة جبال لبنان الغربية على بعد حوالى ثلاثة كيلومترات عن بلدة إهدن، وعلى ارتفاع يراوح ما بين 1300 و1950م عن سطح البحر. يتميّز هذا الحرج بالتنوّع البيولوجي الغني، ويعتبر منطقة مهمة للطيور المهاجرة والمقيمة، ويعيش فيه عدد لا بأس به من الثدييات ذات الحجم المتوسط والصغير. وهو آخر موقع طبيعي جنوبي لشجرة الشوح (Abies cilicica).

ويضم أكثرية أنواع الاشجار التي تنمو طبيعيًا في لبنان. تقع بمحاذاة أشجار الأرز غابة تضم الصنوبر وأشجار الخوخ والاجاص البريّ. وتضمّ آخر غابة لأشجار التفاح البري المستوطنة في لبنان[10]. فيه 700 نوع من الأزهار البرية المهدّدة بالإنقراض[11]

على صعيد السياحة البيئية يمكن للزائر مراقبة الحيوانات النادرة المهدّدة بالإنقراض كالعقاب الملكي وبعض أنواع السنوريات وحيوان السمندر. بالإضافة إلى كون هذه المحمية متحفًا للعديد من النباتات البرية التي تشكّل مصدرًا هامًا للباحثين. كما أن ما تقدمه المحمية المنتشرة على أربعة وديان، من مناظر خلابة وجمال فطري يجعل منها من أهم مقاصد السياحة البيئية في لبنان إذا ما أحسن التسويق لهذا النوع من السياحة.

4- محمية شاطئ صور: (محمية شاطئية –بحرية)

من أجمل الشواطئ الرملية على ساحل المتوسط، هي ومحمية إشكل على الساحل التونسي. تقع جنوب مدينة صور التاريخية، أعلنت محمية طبيعية

10– سرحال أسعد وآخرون، «**نحو خطة عمل بيئية للبنان**»، منشورات مؤسسة فريدريك إيبرت بالتعاون مع التجمّع اللبناني لحماية البيئة، بيروت 1994، ص.187.

11– الهبر ميرنا وريكاردو، «**محمية حرج إهدن الطبيعية**»، أصدقاء الطبيعة وأصدقاء حرج إهدن 1992، ص.ص. 187-188

في تشرين الثاني/نوفمبر 1998. وعلى الرغم من أنّها تغطّي مساحة (8.3 كلم مربع)، وأن مخيّم الرشيديّة للاجئين الفلسطينيين يقسمها إلى قسمين، تشمل هذه المنطقة مجموعةً متنوّعةً من النظم البيئية البرّية والبحرية[12].

في وسط الحقول الزراعية جنوب المحمية، ينابيع طبيعية تستعمل منذ أيام الفينيقيّين للريّ، ومياه الشرب في برك رأس العين. التي تشكّل موئلًا من المياه العذبة، كما تخلق مساحات صغيرة رطبة في محيطها تجذب اليها الضفادع وغيرها من البرمائيات. ويولّد تدفّق المياه العذبة من الينابيع في البحر مياهًا قليلة الملوحة، تتميّز بشكلٍ خاص بتنوّع الكائنات المائية وغناها. وهذه المناطق القليلة الملوحة مهمّة جدًا بالنسبة إلى مستقبل مصائد الأسماك في لبنان. وتشكّل هذه المحميّة ملجأً مهمًّا للطيور، كما أنّ الشاطئ يكتسي أهميةً خاصةً، لكونه موقعًا تبيض فيه السلاحف البحرية المهدّدة عالميًا بالانقراض.

ويحظّر الوصول إلى شاطئ رأس العين بهدف عدم إزعاج الحياة البرية، لكنّ القسم الشمالي المجاور لاستراحة صور مفتوح للعامّة للسباحة والاستجمام. وفي هذه المحمية وبقربها يمكن ممارسة العديد من النشاطات السياحية، فليس بعيدًا عن المحمية، يمكن للسائح الغوص والتمتع بمشاهدة قسم من مدينة صور ومرفئها الجنوبي الغارقين على أمتار قليلة في مياه البحر، وكذلك مشاهدة ينابيع المياه العذبة التي تتدفق بغزارة من تحت مياه البحر والتي يشرب منها الصيادون أحيانًا.ويضفي على أهمية المحمية من الناحية السياحية وقوعها قرب مدينة صور الزاخرة بالمواقع الأثرية وفي مقدّمها الملعب الروماني، يضاف إلى ذلك متحف الأحياء البحرية. ولا شك أن هذا انعكس إيجابًا على حركة السياحة في المدينة، حيث انتشر فيها

12- الخولي، مرجع سابق. ص.253

العديد من الفنادق والمطاعم والمقاهي، وبالأخص في المناطق القريبة من المحمية.

5- محميتا أرز الرب (أرز بشري) ووادي قاديشا: في إسمي هاتين المحميتين معنى الخلود والقداسة، وهما من صفات الخالق الذي حبا لبنان بهذه الهبات الطبيعية، والتي، وللأسف كدنا ندمّرها بأيدينا لولا التدارك مؤخرًا وتحويلهما إلى محميتين بعد إدراجهما على لائحة التراث العالمي العام 1998.

أ- غابة أرز الرب

تبعد غابة الأرز حوالى سبعة كيلومترات عن بلدة بشري، وتعلو عن سطح البحر 1900م وفي أعلى نقطة منها تصل إلى ارتفاع 2200 متر، وتمتد على مساحة 11 هكتارًا، تمتاز أنها تضمّ أقدم أشجار الأرز في العالم، ولم يبق فيها سوى 48 شجرة معمّرةتعود إلى أكثر من ألف سنة، يصلُ عمر ست أرزات منها إلى 2500 سنة، وسبع ارزات يفوق عمرها الـ1500، كما تضم 375 شجرة يصل عمرها إلى بضع مئات من السنين، من بينها أربع يصل ارتفاعها إلى 35 مترًا. بالإضافة إلى تلك الأشجار المعمّرة هناك ألوف من الأشجار الأصغر سنًا، وقد غرست منذ عقود أو سنوات بهدف تأمين استمرارية هذا الإرث الوطني. وهناك مشاريع جادة لإعادة تحريج المنطقة المحيطة بالغابة. وتقوم لجنة أصدقاء الأرز في لبنان حاليًا وبالتنسيق مع وزارتي الزراعة والبيئة بإعادة تشجير 250 مليون متر مربّع قدّمتها بلدية بشري[13].

ولسنا بحاجة إلى تأكيد أهمية هذه المحمية على الصعد البيئية والسياحية. فمحمية أرز الرب، أو محمية أرز بشري تعتبر أوسع غابات الأرز اللبنانية شهرة، وهي تضم ما تبقى من تلك الشجرة المعمرة التي اتخذها لبنان شعارًا

13- المصدر: وزارة البيئة،مصلحة المحافظة على الطبيعة

على علمه، وعلى مقربة منها، أنشئ أيضًا أول مركز تزلّج في لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي. مركز يفوق سائر مراكز التزلّج اللبنانية بروعة مشاهده ونوعية ثلوجه التي تغطي المنحدرات طوال خمسة أشهر، نظرًا إلى ارتفاعها الذي يصل إلى 2066 مترًا.

لذلك فقد ساهمت هذه المحمية في إنعاش منطقة بشري إقتصاديًا، حيث أقيم فيها وعلى طول الطريق المؤدية إلى المحمية، العديد من الفنادق والمطاعم ومحال بيع القطع التذكارية المصنوعة من خشب الأرز. فكأنك في قرية سياحية يقصدها الهاربون من الحر صيفا والساعون وراء هواية التزلج شتاء، أو وراء الاستجمام والراحة.

ب- وادي قاديشا

من أعمق وديان لبنان وأجملها، تطل عليه من عل مغارة قاديشا الكارستية، والتي لا تقل روعة عن مغارة جعيتا من ناحية ما أبدعته الطبيعة فيها من أشكال الصواعد Stalagmites والنوازل Stalactites. منها ينبع نهر قاديشا الذي يجري في ذاك الوادي ويزيده عمقًا. لقد بات وادي قاديشا الذي يعني إسمه القداسة مقدّسًا فعلًا. فعلى مرّ العصور، منذ الألف الثالث ق.م حتى العصر الروماني، سكن الإنسان في مغاوره التي تزيد على أربعماية مغارة، والتي تحوّلت مع بدايات دخول المسيحية إلى كنائس وصوامع وأديرة.

أما أشهر معالمه، فنذكر منها: دير مار أنطونيوس قزحيا، وهو أكبر الأديرة في الوادي على الإطلاق، ودير سيدة حوقا المبني داخل تجويف صخري، ودير سيدة حماطورة، ودير قزحيا الذي ظل لمئات السنين مركزًا للبطريكية المارونية.

إن ما تزخر به المنطقة من مقومات سياحية متنوّعة يفترض أن يحوّلها إلى واحدة من أهم المناطق الجاذبة للسياح في لبنان. وفي محاولة لاستعادة

بعض الوهج الذي افتقده مركز الأرز، دشّنت وزارة السياحة ثلاثة مشاريع في المنطقة، أولها إنارة المعبد القائم في قلب محمية الأرز، وثانيها توزيع نشرة سياحية مفصّلة عن المنطقة، وثالثها إطلاق نشاطات مهرجان الأرز.

إن المعالم الأثرية والتاريخية تشكّل مقصدًا للسياح الذين يبحثون عن الإرث الثقافي وعن الراحة النفسية والروحية في آن معًا. وبالإضافة إلى هذه المعابد والأديرة، يجدر بالإشارة أن بلدة بشري هي مقصد السائحين الذين يؤمّون متحف الأديب اللبناني جبران خليل جبران وضريحه في دير مار سركيس. أما هواة السياحة البيئية، فيمكنهم زيارة غابة الأرز أو مغارة قاديشا، ولمن يريدون أن يجولوا في أحضان الطبيعة، يمكنهم ممارسة رياضة المشي والتسلّق بين ما تبقّى من غطاء نباتي كاد يندثر بفعل القطع الجائر والغزو العمراني، لولا مسارعة وزارة البيئة لإعلانه محمية، بعدما وضعت منظمة اليونيسكو وادي قاديشا على لائحة التراث العالمي.

السياحة البيئية

يؤرّخ للسياحة البيئية في بداية القرن العشرين حيث بات سكان العالم المتقدّم على وعي أكبر بمخاطر الإتجاه التمديني، التصنيعي، التحديثي والمادي. وفي إطار اليوم العالمي للسياحة الذي انعقد في كيبيك–كندا العام 2002، خلص المجتمعون إلى أن استدامة السياحة يجب أن تأتي على رأس أولويات مؤتمرهم، وذلك بسبب مساهمتها الكبيرة في مجال تخفيف الفقر وحماية الأنظمة البيئية المهدّدة بالإنقراض. كما تكمن أهمية السياحة البيئية في مساهمتها بشكل فعّال في المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وفي إشراك المجتمعات المحلية والأصلية في عمليات تخطيطها وتنميتها والمساهمة في رعايتها.

ويرى البعض أن السياحة هي نقيض للبيئة، فالسياحة تستفيد من

المكوّنات البيئية بل ربما تستنزفها إذا لم يحصل تعديل جذري في طبيعة السياحة نفسها، وبخاصة في الدول النامية التي تحاول اجتذاب السياحة الأجنبية الكثيفة إلى أراضيها لتلبية حاجتها إلى الموارد المالية حتى ولو على حساب استنزاف مواردها البيئية.

للسياحة البيئية أكثر من تعريف. فهي السياحة القائمة على الطبيعة. وهي أداة حماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة. كما أنها هي السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية التي تدار بصورة مستدامة من قبل السكان المحليين.

وهي سياحة التمتّع الملتزم الطبيعة ومكوناتها، وهي التي تتمّ من دون الإخلال بالنظم البيئية ومن دون أي تأثير سلبي على مكوّنات التنوّع الحيوي. ويركّز فيها السائح البيئي على التمتّع بمشاهدة النظم البيئية ومكوّناتها الحية الحيوانية والنباتية في موئلها الطبيعي وليس في الأسر كمراقبة الطيور مثلاً، كما يمكنه القيام ببعض أنواع الرياضة كالمشي وتسلق الجبال والغطس والصيد المنظم والمدروس (في بعض أنواع المحميات) حيث تتوافر هذه الكائنات بأعداد تضمن استمرارية وجودها. كما يمكنه التمتّع بالمزايا التاريخية والثقافية والتراثية التي تميّز الموقع. وأخيرًا هي كأنواع السياحة الأخرى هدفها الإستمتاع والتعرّف، ولكن بشكل أكثر رقيًا وأقل إيذاءً للبيئة. لأنها سياحة خضراء نظيفة، وسياحة مسؤولة يحكمها العقل ومستدامة. وترتكز السياحة البيئية على عوامل ومكوّنات وعناصر متنوّعة معظمها متوافر في لبنان وتتمثّل أشكال السياحة البيئية في لبنان بما يأتي:

– العوامل الطبيعية الأيكولوجية التي تضم العناصر والأنظمة الحيوية من كائنات حية نباتية وحيوانية ومظاهر طبيعية كالتضاريس والمغاور والغابات والأنهار.

- العوامل المناخية، التي يمكن تحويل عناصرها إلى مكوّنات سياحية بيئية مثل الإشتاء والإصطياف والتزلّج على الثلج ومراقبة النجوم.
- مراقبة الطيور في أثناء هجرتها عبر الأراضي اللبنانية خلال فصلي الربيع والخريف، ولهذا الغرض يجب إيجاد نقاط عديدة للمراقبة وتزويدها التجهيزات اللازمة من كتب مرجعية وأدلّة لمعرفة أماكن المراقبة والتنشيط اللازم.
- العوامل الثقافية المادية من آثار ومواقع تراثية وتاريخية، إضافة إلى العوامل الثقافية غير المادية كالعادات والتقاليد والفولكلور واللباس والمعارض الحرفية والمتاحف الفنية.
- الرياضة والتسلية البيئية كالمشي في الطبيعة والتسلّق والسباحة والتزلج المائي والكاياك والتخييم وسواها من الرياضات التي تقوم على فكرة الاستفادة من تقديمات الطبيعة.
- الغوص لمشاهدة الأثار الغارقة على طول الساحل اللبناني وخصوصًا على ساحل مدينة صور وعلى مقربة من محمية شاطئ صور.

إن المحميات الطبيعية في لبنان تولي اهتمامًا كبيرًا للسائحين باعتبارهم أهم عناصر الدعاية البيئية والسياحية حيث يزداد عدد زوار المحميات الطبيعية عامًا بعد عام.

وتبقى الإشارة إلى أن التنمية السياحية المتواصلة يجب أن تراعي التخطيط الجيد والإدارة السليمة والرقابة والحماية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، بحيث يتولى جهاز شؤون البيئة، تنمية المحميات الطبيعية والثروات والموارد الطبيعية، وتتولى وزارة السياحة تنظيم زيارة هذه المحميات لقطاع كبير من الزائرين للاستمتاع بما تضمه، إلى جانب زيارة الآثار التاريخية الهامة فى ربوع تلك المحميات.

إن إدماج السياحة البيئية فى خطة إدارة المحميات الطبيعية يحقّق الكسب المادي ويكوّن جمهورًا واعيًا لأهمية الحفاظ على التنوّع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما يضيف إلى أهمية المحميات الطبيعية والجمالية والبيئية أهمية إقتصادية، مما يمكّنها من تأدية دورها فى خدمة المجتمع.

ويجب أن نؤكد إن إدراكنا للدور الوطني للمحميات الطبيعية، سواء بالنسبة للسياحة أو لكونها احتياطيًا استراتيجيًا للموارد الطبيعية وبنوكًا للجينات الوراثية، يحتّم على المسؤولين توفير الجهاز والكوادر البشرية المتميزة، لتلك المحميات ودعمها بالوسائل العلمية والمعدات، لأداء مهام الحماية والمراقبة والرصد البيئي، ومتابعة سلامة الموارد، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة والمؤسسات المهتمة بالمحميات في لبنان.

إن قاطني المناطق القريبة من المحميات يمثّلون عنصرًا جوهريًا فى صون الحياة البرية في هذه المناطق، ما يستلزم الاهتمام بهذه المجتمعات الأصلية وضمهم إلى نظم الإدارة سواء كباحثين، مراقبين، حراس للبيئة أو مقدمي الخدمات المختلفة بالمحميات. كما تتعدّد سبل المعاونة المقدمة لهم سواء بتدريب السيدات على إنتاج المشغولات اليدوية وتسويقها، وإشراكهم فى أنشطة السياحة البيئية كأحد المقومات الجاذبة للمحميات الطبيعية ومصدر لرفع مستوى معيشتهم والإرشاد وتقديم الخدمات للسائحين مع الاحتفاظ بتقاليدهم وتراثهم الأصيل. ومنها إنشاء الفندق البيئي فى المحمية باستخدام المواد المحلية وتصميم يتوافق مع البيئة المحيطة وباستخدام الطاقة النظيفة مما يمثل أسلوبًا متميزًا للجذب والتسويق السياحي يحّقق زيادة فى دخل المجتمعات المحلية، وافتتاح مركز تدريب المحميات الطبيعية والسياحي لتدريب الكوادر الوطنية حيث يتم عقد دورات تدريبية وتوعية للمرشدين السياحيين والعاملين فى مجال السياحة البيئية لتأهيلهم علميًا وبيئيًا بخصائص التراث الطبيعي والتنوّع البيولوجي وأساليب الحماية برًا وبحرًا.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من المحميات الطبيعية في مجال السياحة البيئية يجب أن يراعي بعض الأبعاد، منها تحديد عدد الزوار وتوقيت زياراتهم والتسهيلات المقدمة إليهم، بالاضافة إلى دراسة نوعية البيئة بهذه المناطق ومقدار تحمّلها الضغوط الناجمة عن الزيارة، ومدى تفرّد المحمية بمقوّمات الجمال الطبيعية الجذابة.

جدير بالذكر أن **السياحة البيئية** في المناطق البيولوجية الحساسة يمكن أن تعطي نتائج إقتصادية طيّبة إذا تم تنظيمها وإدارتها بعناية، من خلال التمتّع بمشاهدة الطيور المائية المهاجرة والمقيمة والاستمتاع بالسياحة البرية والجبلية

كما تتعدد مظاهر الجذب السياحي في مناطق المحميات الطبيعية، ومنها التعريف بعادات المجتمعات وتقاليدها التي تنتشر فيها هذه المحميات، وإعداد منشورات ومواد تذكارية وترويحية، وبرامج تلفزيونية وإذاعية وأفلام وثائقية ومقابلات شخصية عن الغابات وأنواع أشجارها وبخاصة شجرة الأرز وعن الكثير من النباتات والأعشاب اللبنانية، ويكفي أن نذكّر أن لبنان الذي تبلغ مساحته 10452 كلم^2 يضمّ نحو 26000 نوع من الأزهار، بينما لا تضم المملكة المتحدة التي تبلغ مساحتها 22 مرة أكبر من لبنان سوى 2113 نوعًا من الأزهار[14].

بالإضافة إلى تلك النشاطات، يمكن الإعلان عن مسابقات التصوير الفوتوغرافي، وإنتاج أفلام عن المحميات، علاوةً على إقامة مهرجانات في المناطق المحيطة، وإقامة معرض للصور الفوتوغرافية واللوحات الزيتية، وإعداد مطبوعات عن المحمية المحلية وعن المغارات والكهوف المنتشرة في المنطقة وعن الآثار التاريخية.

14- زين الدين علي، «**الزراعة في لبنان، واقعها وآفاق تطوّرها**»، دار النصر، بيروت، 1994، ص 285

كيف يجب أن تدار المحميات وكيف نحافظ عليها؟

هناك تباين كبير في تطبيق نظام المحمية وكيفية إدارة المحميات بين بلد وآخر، وعلى كل دولة أن تعمل على سنّ القوانين لإنشاء المحميات الطبيعية للوصول إلى الأهداف الموضوعة لكل محمية، وإذا كان الإهتمام بالبيئة يتطلب منا أن نخطّط لما يسمى «التسويق الأخضر»، لكن قبل ذلك، يجب خلق ثقافة مؤسسية خضراء تتبع ما يسمى «الإدارة الخضراء»، من خلال الإجراءات الإدارية والأطر التنظيمية والنشاطات البيئية التي تقوم بها.

إن فوائد الإدارة الجيدة هي في اكتساب الخبرات وزيادة المعرفة التي تساعد على اتخاذ الحلول والقرارات المناسبة، عند مواجهة بعض المشكلات الإدارية. ويبقى الهدف الرئيس من **إدارة المحمية**، هو الوصول إلى الغايات التي من أجلها تأسست هذه المحمية، بطرق إقتصادية وفعالة. ذلك أن القرارات الإدارية الفعالة تعتمد على الخبرة في هذا المجال، وعلى الأشخاص المسؤولين عن تطبيق الإدارة اليومية في كل محمية. وإجمالًا، إن النظام الإداري للمحميات يشمل العناصر الأساسية الآتية: الإدارة، التجهيزات والبنى التحتية، الموارد المالية، نشر التعليم والوعي البيئي.

– **الإدارة**: تعيّن السلطات الرسمية لجنة لإدارة المحمية، تتمثّل فيها جميع الفعاليات المحلية الحكومية وغير الحكومية، كبلديات المنطقة والمخاتير والجمعيات البيئية والخبراء العلميين.

– **التجهيزات والبنى التحتية**: من الضروري أن تتوافر في المحمية، الآليات، من سيارات ودراجات نارية، وذلك لتأمين الدوريات وتوفير الحماية حسب قوانين الحماية المعمول بها، كذلك يجب شق طرقات وتوفير مواصلات محدودة داخل المنتزهات الوطنية لغرض تطوير السياحة والأبحاث العلمية، كما أنه من الضروري توفير مبانٍ ومسكن للجهاز

الإداري العامل في المحمية أو المنتزه، على أحد أطراف كل منهما، ويمكن أيضًا، بناء فندق في الجوار لاستقبال الزائرين القادمين من مناطق بعيدة، إذا كانت أعدادهم كافية، إذ إن ذلك يسهم في إنعاش الحالة الإقتصادية لسكان المنطقة التي تقع المحمية في محيطهم. ويتطلب الأمر أحيانًا أن تزوَّد المحميات، وبالأخص المحميات الغابية، وسائل إسعاف طبية أو إنقاذ، أو معدات إطفاء.

– **الموارد المالية**: لايمكن للمحمية أن تستمر وتتطور ما لم تتوافر لها موازنة كافية، أما موارد هذه الموازنة فتتأمن من مصادر عدة، كالهيئات الرسمية، وبعض الجمعيات المحلية والعالمية المعنية بالشأن البيئي، وخصوصًا، الإتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة (IUCN) ولجنة المحافظة على المحميات الوطنية والمناطق المحمية (CNPPA) والأونيسكو، والدول المتقدمة[15]. كما أن بعض موارد الموازنة قد يأتي من الرسوم المفروضة على الزوار.

دور الإعلام والوعي البيئي في تنمية السياحة البيئية

في هذا المجال يضطلع الإعلام في عصرنا الحاضر بدورٍ هامٍ من خلال تصويبه على مخاطر تدهور البيئة وأهمية المحميات في درء هذه المخاطر.

وتتجلى أهمية الإعلام البيئي في كونه يساعد على دفع الجمهور إلى الإنخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار. وإن مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي إلى تعميم الوعي البيئي للحفاظ على الموارد الطبيعة، كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام.

كما يجب أن تتسم عملية التربية البيئية بالشمولية، بدءًا من الأسرة إلى

15– سرحال أسعد وآخرون، «**نحو خطة عمل بيئية للبنان**»، منشورات مؤسسة فريدريك إيبرت بالتعاون مع التجمع اللبناني لحماية البيئة، بيروت 1994، ص.195

المدرسة فالمجتمع بأكمله. لكن ذلك لا يقلّل من دور القيمين على المحميات من العمل على غرس مفاهيم حب البيئة والمحافظة عليها من خلال توجيه الجمعيات المحلية وتوعيتها للقيام بدورها في الشرح للمواطنين وتثقيفهم حول أهمية المحافظة على ما تبقى من موارد بيئية في محيطهم، وأن هذه المحمية سوف تجلب لهم غير الفولئد البيئية، فوائد مادية تحسّن من وضعهم الإقتصادي.

ولأن المحمية ليست سوى منظومة بيئية من بيئة أكبر، فعليه يجب أن تكون التربية البيئية وغرس مفهوم المحافظة على البيئة والإهتمام بالمحميات القائمة في صميم المناهج التربوية، كما يجب إقامة نوادٍ للتربية البيئية، وتنظيم رحلات طلابية إلى المحميات، ليتعرّف هؤلاء على جمال الطبيعة وأهميتها، ولإسقاط حالة العداء التي يحملونها في مخيلتهم إزاء بعض الكائنات الحية. إن وجود مثل هذه الزيارت الميدانية للطلاب لواحدة من المناطق المحمية المنشأة، يمكّن المشاركين أيضًا من الإطلاع على نموذج حي لتقييم المفاهيم الأساسية واختبارًا لما تم مناقشته في الجانب النظري مما يرسّخ المفاهيم البيئية السليمة في أذهان هؤلاء.

أما الزوار فيمكن أن تتم توعيتهم وتعليمهم عن طريق مراكز الزوار المتوافرة في المحمية أو المنتزه، وعن طريق النشرات والكتيبات (Brochures). أما توعية الطلاب، فتكون عن طريق المحاضرات التي تتعلّق بشؤون البيئة،وتعريفهم مباشرةً على أهمية الأشجار، وخصوصًا، الحيوانات التي ربما لا يعرفونها إلا من خلال صورتها السيئة المطبوعة في مخيلتهم.

نجاح مشروع المحميات، ليس بديمومته فحسب، بل بتطويره

إن نموذج محمية أرز الشوف هو نموذج شبه كامل لما يمكن أن تكون عليه مشاريع المحميات المماثلة. وإذا كان الهدف الأساس من إنشاء هذه المحمية،

هو الحفاظ على ما تبقى من ثروة حرجية في جبل الباروك ومحيطه، إضافة إلى صون التنوّع البيولوجي الباقي فيها، فإن من ضمن أهدافها المهمة أيضًا، التنمية المستدامة للمناطق الريفية الواقعة في محيطها.

وقد أقامت «لجنة أرز الشوف» مشروع التنمية الريفية تشجيعًا للإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بدلًا من الإستخدام السيئ لها، كالقنص والرعي الجائرين وقطع الأشجار والزحف العمراني العشوائي، خصوصًا وأن الجبال المجاورة للمحمية تجتاحها المقالع والكسارات. ومن جملة أهداف الجمعية، الحدّ من النزوح إلى المدن والمحافظة على المعلومات المتوارثة عن الموارد الطبيعية، والعمل على ربط الإرث الطبيعي بالإرث الحضاري وتأمين فرص عمل للمجتمعات القريبة من المحمية والتي ظهرت أولى نتائجها في تقديم خدمات السياحة البيئية والتنمية الريفية التي بدأت نوعًا ما في بيوت الضيافة القائمة في محيط المحمية. وقد استطاعت محمية أرز الشوف تدعيم إنجازاتها البيئية المختلفة، بالإنفتاح على محميات طبيعية في بلدان عربية وأجنبية وإقامة شراكة نوعية ومميزة، من شأنها ضخّ المزيد من الأفكار والتطلّعات، مما يعزز المشاريع التي تبدأ بالحماية ولا تنتهي بتوفير الشراكة والتفاعل مع المجتمع المحلي على مستويات شتى.

إن توطيد العلاقة مع الدول المتقدّمة ذات الإمكانات المادية الكبيرة والخبرة في مجال حماية الطبيعة، أمر ضروري، بالنسبة إلى الدول النامية، إذا ما أرادت أن تحافظ على بيئاتها. لكن هذه العلاقة هي جزء لا يمكن التعويل عليه، إذا لم يقرن بخطوات وإجراءات محلية تتناسب مع طبيعة كل بلد وأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية.

إن صوغ سياسة بيئية سليمة تنتج عن استراتيجية لصون البيئة وحمايتها أمر مهم، ولكن العبرة بالتنفيذ، **أما المهم فهو كيفية حماية**

هذه المحمية وغيرها، من خلال:

– منع التعدي على حدود المحمية الجغرافية أو عليها.

– منع استخراج أي من المواد: معدنية أو نباتية أو حيوانية، إلا للأبحاث العلمية أو بمعرفة السلطات المختصة.

– منع الإستملاك العقاري داخل المحمية إلا بعد استشارة الاختصاصيين.

– منع إحداث أي تغيير في هيئة المنظر أو الموقع الطبيعي، إلا بعد الحصول على ترخيص من المعنيين بالشأن البيئي.

– منع الرعي والقنص والصيد وقطع الأشجار.

وطبقًا لطبيعة المحمية وأهدافها فإنه يسمح بالاستعمالات التالية، (وهي مدرجة حسب ازدياد التأثير على النظام البيئي):

1- السماح بالبحث العلمي.
2- السماح بالزيارة المنظمة في مناطق معيّنة من المحمية على أن تستعمل الطرق الخاصة.
3- شق طرق للعامة عبر تلك المناطق.
4- السماح بوجود مكثّف للزوار ولكن من دون التأثير على طبيعة المنطقة.
5- جمع الأخشاب الميتة من قبل السكان المحليين أو جمع العسل أو الثمار أو أي منتجات خشبية من دون الإضرار بالطبيعة.
6- إدارة المناطق المحمية إدارة سليمة للإكثار من الحيوانات القابلة للصيد أو لمشاهدة الصيد التقليدي المنظم.
7- السماح ببقاء السكان المحليين الذين كانوا يعيشون سابقًا بتناغم مع البيئة.

وعلى الصعيد المجتمعي، يمكن المحافظة على المحمية وتطويرها، من خلال إجراءات أخرى هي الآتية:

أ – إيجاد بدائل معيشية للسكان

يحتاج إنشاء المحمية إلى إيجاد بدائل معيشية للسكان المحليين، لمواجهة حاجاتهم وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق تنفيذ خطة إدارة المحمية. وتترافق هذه العملية مع تنفيذ إجراءات الحماية التي تمنع إستخدام المحمية من السكان الذين يستفيدون من الموارد الطبيعية للمحمية، فالمبدأ الأساسي هو تجنّب نزاع مباشر بين السكان المحليين وإدارة المحمية وتطوير علاقة تعاون بدلًا من ذلك، لذا، فإن السياحة التي يمكن أن تكون موردًا ملموسًا، وتهديدًا للمحمية في الوقت نفسه، تحتاج إلى التنظيم بغية الوصول إلى نوعية متطوّرة من السياحة البيئية وتنويع النشاطات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي.

ب– تفعيل دور الجمعيات البيئية

من المسلّم به أن تضغط الجمعيات البيئية على المسؤولين من أجل دمج مفهوم حماية البيئة ضمن البرامج الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والطلب منهم التوسّع بإقامة المزيد من المحميات. وفي هذا الصدد، يجدر بالإشارة أن معظم المحميات الطبيعية أنشئ بعد تحرّكات ومبادرات قام بها السكان المحليون حيث توجد هذه المحميات أو نتيجة ضغوط الجمعيات البيئية. واللافت للانتباه هو أن عددًا من الجمعيات البيئية تقوم اليوم بتولي إدارة هذه المناطق بصورة مباشرة تحت مراقبة وزارة البيئة وتوجيهها، وعلى سبيل المثال، نشير إلى أن محمية بنتاعل الطبيعية هي أقدم محمية في لبنان، تأسّست بواسطة جهود خاصة العام 1981، وأصبحت تحظى بالحماية القانونية العام 1999، كذلك الامر بالنسبة إلى محميتي تنورين واليمونة. ومحمية بنتاعل كذلك[16].

16– www.ghadinews.net/node/53

ج- تمويل المحمية

وضع آلية لتمويل المحمية على المدى الطويل، فتكاثر المحميات في بلد ما، هو دليل عافية، لذلك يجب تخصيص الأموال اللازمة، لصيانة المحمية ودرء الأخطار عنها، من مصادر متنوعة، وقد يساعد المردود المالي الذي تحقّقه المحمية من السائحين في هذا المجال. ومن الأمور المهمة أيضًا، تشجيع بعض المواطنين على شراء مساحات من الأراضي ذات الأهمية البيئية، وتقديمها للهيئات البيئية للمحافظة عليها، وذلك على غرار ما يقوم بها المواطنون في كثير من الدول المتقدّمة التي لها باع طويل في هذا المضمار.

وفي لبنان، قام وزير الزراعة السابق في لبنان الياس سكاف، بمبادرة فردية منه، بتقديم مساحة ألف دونم (مليون متر مربع)، في سهل البقاع، إلى وزارة البيئة، لإقامة محمية في مستنقع عمّيق، الذي يعتبر من أهم محطات العالم للطيور المهاجرة.

المحميات الطبيعية بين الواقع والمرتجى

إذا كان لبنان بدأ منذ زمن غير بعيد، يخطو خطوات معقولة على طريق التشريع البيئي وإنشاء المحميات الطبيعية والتراثية، إلا أن الطريق لا يزال طويلًا وشاقًا أمامنا. طويلًا لأننا ما زلنا في بداية التجربة. فالوعي البيئي يقتصر على فئات محدودة من المجتمع، والتربية البيئية شبه معدومة سواء في الأسرة أو التعليم أو المجتمع، والتصحّر يزحف، والحيوانات البرية تنقرض، والغابات تجتث، والزحف العمراني العشوائي المحفوز بثقل ديموغرافي متزايد يلقي بظله المدمّر على الموارد البيئية المتبقية.

إزاء كل هذه المخاطر، يرى بعض الناشطين البيئيين، أن مؤسسات البيئة اللبنانية في غيبوبة. إذ لم تستطع القوانين والتشريعات البيئية أن

تحدّ من تلك المخاطر إلا جزئيًا، فما زلنا نلامس الموضوع من الخارج، ولم نلج بعد إلى أعماق النضج البيئي. والسؤال الملح: هل ننتظر حتى يكبر صغارنا ويتسلموا قرار صون ما تبقى من مقومات بيئية؟ ربما، لن يبقى لهم شيء يعيشون منه أو عليه، ولن يبقى أي إرث نقدّمه إليهم مثلما قدم لنا من جاء قبلنا.

إن لبنان مر بفترات من الإضطرابات الأمنية والإعتداءات الإسرائيلية، التي زادت من عمليات التدمير البيئي في لبنان. وحاليًا، لا يزال الصيادون ينتشرون في معظم المناطق اللبنانية، ويتم اصطياد حوالى عشرة ملايين طير من الطيور المحلية والمهاجرة سنويًا. ولا تزال الحرائق تشتعل في بداية كل صيف، لأسباب بعضها طبيعي، والأخرى نتيجة الإهمال، ومعظم الباقي متعمّد، وحتى الآن، لم يلق القبض على أي متورط، ولا تزال الدعاوى تسجّل ضد مجهول. وتفيد إحدى الدراسات أن الحرائق التي بدأت العام 2003 وانتهت العام 2005، قضت على نحو 25% من مساحة غابات لبنان، أي ما يعادل خمسة أضعاف المساحة التي أعيد تشجيرها خلال السنوات الـ17 الماضية.

إن صون البيئة عمومًا والمحميات خصوصًا تقع على عاتق السلطات والحكومات التي بيدها القرار. وأن الشعب مستعد لدفع ضرائب أعلى إذا كانت مخصّصة لرعاية البيئة، وستعود عليه في نهاية المطاف بفوائد بيئية وإقتصادية أفضل[17].

لقد زادت مساحة المحميات الطبيعية في لبنان وهي في تطوّر مستمر، وهذا أمر يبعث على التفاؤل.

وإذا كانت السياحة تشهد حاليًا بعض الإزدهار فإن استمرار هذا الإزدهار مرهون بثورة إعلامية وإعلانية تحكي ماضي تراثنا التليد وحضارتنا

17- صعب نجيب، «**يا بيئيي العرب اتحدوا**»، ص 91

العريقة، وفي هذا الصدد لا بد من إعادة تفعيل الملحقات الثقافية في السفارات الأجنبية وخصوصًا المكاتب السياحية لتعريف الشعوب على دور لبنان الحضاري وعلى ما تزخر به أرضنا من تراث عظيم ومواهب طبيعية تتمثّل في هذا الكم الرائع من التضادات الجغرافية في هذه المساحة الصغيرة من العالم التي يجب أن تكون كلها محمية طبيعية يتمتّع العالم كل بجمالهه.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

مجلس الأمن والمادة 93 من شرعة الأمم المتحدة

إيزاك أنداكيان 120

التطبيقات العسكرية للكشف المسافي وللإعلام الجغرافي

المهندسة أمل أ. حسيني 121

مجلس الأمن والمادة 93 من شرعة الأمم المتحدة

مجلس الأمن في الأمم المتحدة هو إحدى الهيئات الست الأساسية المكونة لمنظمة الأمم المتحدة وفقًا للمادة السابعة من شرعة الأمم المتحدة. سلطته ومهمته الأساسية تقوم حول فكرة صون الأمن والسلام الدوليين والمحافظة عليهما.

طُرحت عدة أسئلة حول فعالية قرارات مجلس الأمن في تحديد ما إذا كانت قضية ما تشكل تهديدًا أو خرقًا للأمن والسلام الدوليين أم لا. كيف تُتخذ هذه القرارات أو البيانات الرئاسية أو التوصيات وعلى أي أساس؟ هل مجلس الأمن محصّن حيال الأجندات السياسية أم أنه معرّض لضغوط الإرادات السياسية للأعضاء الدائمي العضوية عند اتخاذ القرارات؟ من يقرر ما إذا كان هناك خرق للسلام والأمن الدوليين أم لا ووفقًا لأي معايير وما هي الإجراءات التي تُتخذ؟ هل تُتخذ هذه الإجراءات بالاعتماد على القوى الاستنسابية في مجلس الأمن أم أنها تقوم على تدخلات أحادية الجانب؟

هذا المقال يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة باختصار نظرًا إلى ضيق المساحة المتوافرة. عبر قيامنا بذلك، سيتم اعتماد التحليل النقدي التجريبي لسلوكيات مجلس الأمن وتصرفاته خلال هذا المقال بهدف رسم مفاهيم وتكوين صورة أوضح عن القوى الاستنسابية في تحديد وتقرير القضايا التي تشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين من جهة والإجراءات التي يسمح بها مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين والمحافظة عليهما من جهة أخرى.

لذلك فإن هذا المقال ينقسم إلى 3 أجزاء رئيسة تقدم بعض الإجابات على الأسئلة المطروحة. الجزء الأول عبارة عن مقدمة حول مجلس الأمن في الأمم المتحدة وعن آلية العمل فيه وسيتم التركيز من خلال هذه المقدمة على النقاشات السياسية والقانونية لنرى ما إذا كان لدى مجلس الأمن أي ضوابط يجب اتباعها بحسب القانون أم أن ثمة قوى استنسابية تُتخذ بواسطتها القرارات في كل قضية.

الجزء الثاني من المقال يتطرّق إلى تطوّر ما يشكّل تهديدًا أو خرقًا للأمن والسلام الدوليين ما يزيد بالتالي من القوى الاستنسابية لمجلس الأمن عبر ضم حقوق الإنسان بناءً على عقيدة «التدخلات الإنسانية الطابع» ومبدأ «R2P»

الجزء الثالث من المقال يتناول السلطات الاستنسابية لمجلس الأمن وهيمنتها على المحكمة الجنائية الدولية وما إذا كانت قضية معينة تشكل خرقًا أو تهديدًا للسلام أو عملًا عدائيًا وبناءً عليه يجب إحالة هذه القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بعدها يُختتم المقال باكتشافات مهمة حول أداء مجلس الأمن ويقترح العديد من الخطوات التي تحسن فعاليته وإنتاجيته.

المهندسة أمل أ. حسيني

التطبيقات العسكرية للكشف المسافي وللإعلام الجغرافي

يستدعي الكشف المسافي (علم الكشف من مسافة بعيدة أو تقنياته) كل من العلوم، التكنولوجيا والفن من أجل الحصول على المعلومات حول المدى الجغرافي من دون الحاجة إلى اتصال مباشر. إن المعطيات تكون عبارة عن صور مستقاة من لاقط (آلة تصوير، كاميرا، لايزر) محمّلة على متن ناقل (قديمًا كان الناقل عبارة عن الحمام، الطائرات الورقية، المناطيد، واليوم الطائرات وبشكل خاص الأقمار الاصطناعية). يقوم اللاقط بتسجيل الشعاع الإلكترومغناطيسي الذي يأتيه من سطح الأرض. تكون الصور عبارة عن تجسيد وفيّ وفوريّ لأجزاء من المدى الجغرافي مأخوذة من فوق، الأمر الذي يشكل نظرة أصلية بحد ذاتها. تمّ بناء النظرة العامودية على الصعيد الفكري قبل ان تنجح التكنولوجيا في تجسيدها. فقد تم اكتشاف تصاميم مسحية محفورة على ألواح فخارية تعود إلى عدة قرون قبل عصرنا الحالي، حيث أمكن ملاحظة تجسيدات عامودية ملوّنة للمدن أو حتى تجسيدات لأملاك إقطاعية. إن هذه الإنشاءات الفكرية تشهد على سعي الإنسان لتملّك المكان: التثبت فيه، فهمه وترتيبه.

بالاختصار، فإن الفائدة الأولى للكشف المسافي تكمن في الحصول على صور للمدى الجغرافي. إنه يؤمن المستندات للرسم «البسيط» لمناطق ومدن تُباع عبر الملصقات الإعلانية. صور تساعد على معرفة الوجهة ووضع خرائط طوبوغرافية، وصور لإجراء إحصاءات بيانات لمعظم المصادر.

بينما يستخدم نظام المعلومات الجغرافية SIG من أجل تجميع، تخزين وتحليل أشياء وظواهر حيث أن تحديد المكان الفضائي يعتبر ميزة هامة أو أساسية للتحليل.

إن عدد التطبيقات ونوعها التي يمكن وضعها تحت نظام SIG عديدة، غير أنها تبقى مرتبطة بتوافر المعطيات الجغرافية. وهنا يضطلع الكشف المساحي بدورٍ في غاية الأهمية، لأنه يسمح لنا بالحصول على أشياء عن بعد من دون أن يكونَ هناك اتصال حسي معها.

إن تطوير الكشف المساحي كما نعرف اليوم بدأ مع التقاط الصور من الجو. ان اول استخدام عسكري لصور التقطها الجيش كان في عهد الجنرال ماك ليلان في العام 1862 خلال حرب الانفصال. لقد استخدم منطادًا خلال الحصار المفروض على ريتشموند من اجل تصوير جيوش الاعداء.

وشيئًا فشيئًا بدأت مختلف القوى تتجهز بالمناطيد بحيث انه وقبل نهاية القرن التاسع عشر، كانت القوى الاساسية كلّها تملك وحدات مختصة في الاستطلاع الجوي.

ويمكن اعتبار بعض المهمات التي اجرتها طائرات الحرب الالكترونية، خاصة التنصّت على الاتصالات اللاسلكية للعدو، بمثابة مهمات استطلاعية.

وفي النهاية يطرح الباحث الاسئلة التالية:

اين نحن كبلدان عربية، من كل هذه التكنولوجيا؟

ما هي انظمة الاستخبارات الموجودة؟

أيّ منها تشكل ضرورة فعلية؟

ما هي تكلفتها؟

هل نسيطر على التكنولوجيا؟

هل يمكن لنظام استخباراتي كبير ان يكون اداة في خدمة السلام؟

من الملحّ الحصول على اجابات دقيقة على هذه الأسئلة الاساسية.

شرف. تضحية. وفاء

Le rôle des réserves naturelles dans le développement du tourisme de l'environnement au Liban

Pour certains, l'établissement de réserves naturelles et de parcs nationaux dans le monde a commencé depuis près de 140 ans. Le monde Arabe a connu depuis longtemps les réserves naturelles; chaque groupe d'habitants ou des tribus assuraient la protection des sources d'eau, des prairies et des arbres qui les entourent afin que la tribu seule puisse laisser ses bétails brouter les herbes de ces prairies et boire de l'eau de la source qui est sous son influence. Au début de l'ère de l'Islam le Prophète déclara la région de «Noukeh» comme étant une réserve.

Quant à l'idée de la protection des ressources naturelles au Liban Contemporain, elle a apparu dans les lois libanaises depuis les années trente du siècle dernier. Elle apparaît premièrement dans la loi promulguée le 8/7/1939 concernant la protection des scènes naturelles, et dictant ce qui suit: «Tous les territoires, les immobiliers, les arbres et les arbres isolés et qui doivent être préservés que ce soit à cause de leur âge, leur beauté et leur valeur historique, sont considérés comme étant des scènes et des sites naturels. Après avoir enregistré les territoires dans l'inventaire des sites naturels, le propriétaire ne pourra effectuer aucun changement dans le terrain enregistré ou dans une partie de ce terrain. Il doit s'abstenir de tout acte qui pourra modifier l'aspect général des sites naturels, ou de gâcher ou dévaloriser leur valeur historique. Or la création de réserves au Liban selon les critères internationaux ne commença qu'en 1992, avec la parution de la loi 121 le 9/3/1992, selon laquelle les réserves de la forêt de Ehden et l'île el-Nakhel furent créées dans le nord du Liban».

Le conflit sur la Mer Rouge: la phase antérieure à l'année 1980

Depuis très longtemps, la Mer Rouge et les Arabes de la Péninsule Arabe se trouvèrent en plein conflit international entre deux grandes forces dans ce temps-là, les forces de l'Ouest d'une part et les forces de l'Est Iraniennes d'autre part. Dans l'histoire moderne et contemporaine, la Mer Rouge demeura un facteur important dans les conflits locaux et internationaux afin de la contrôler.

Après l'ouverture du canal de Suez en 1869, la Mer Rouge est devenue directement sous l'influence des politiques coloniales expansionnistes des Etats d'Europe dans ce temps-là: la Grande Bretagne, la France et l'Italie. Or les Etats-Unis et l'Union Soviétique devenus deux grandes puissances après la Deuxième Guerre Mondiale, remplacèrent graduellement ces états coloniaux au Moyen-Orient, et entrèrent dans le cercle du conflit et de la concurrence dans la Mer Rouge, pour incarner leur influence dans ces régions afin de bénéficier de leurs qualités stratégiques, politiques, géographiques et économiques.

Depuis les années 80 du 20ème Siècle, la scène internationale et celle du Moyen-Orient commencèrent à témoigner des événements et des développements politiques énormes dont les répercussions touchèrent la région de la Mer Rouge. En déracinant le régime du Shah, la révolution Islamique en Iran en 1978/1979, fut un désastre pour la stratégie américaine et pour les intérêts de l'Ouest. Les événements se succédèrent ensuite: une guerre féroce entre l'Iraq et l'Iran éclata tout de suite et dura huit ans (1980 – 1988), l'invasion irakienne du Koweït en Août 1990. Et en Janvier 1991 les Etats-Unis ont commandé une alliance internationale à laquelle ont participé les Arabes, et l'ont nommée «la tempête du désert». Cette guerre fut la réponse à l'invasion du Koweït, et qui finira par l'occupation de l'Iraq en Mars de la même année.

En 1991, l'arrivée du président soviétique Michael Gorbatchev avec la Perestroïka a mené vers l'effondrement pacifique de l'Union Soviétique, la dislocation du système socialiste international qui le tient. Il était normal que ces développements internationaux rapides auraient de grandes répercussions sur la région du Moyen-Orient et qui touchèrent les états de cette région, notamment ceux qui se trouvent sur les côtes de la Mer Rouge. C'est alors qu'à la lumière de ces changements, ces états ont modifié leur système politique et leurs politiques économiques et militaires.

Le débat israélien concernant le danger nucléaire iranien entre l'option de la guerre et celle de la diplomatie

Il semble que la menace israélien de mener une attaque aérienne et à l'aide de missiles contre les constructions nucléaires iraniennes s'est rétrécie fortement lors du mois d'Avril 2012, et ce suite aux pressions américaines et les critiques sévères adressées par des commandants militaires israéliens (anciens et actuels) au Premier ministre Benjamin Netanyahu et au ministre de la Défense Ehud Barak qui insistaient sur la nécessité d'adopter l'option militaire en faisant face au danger nucléaire iranien.

Cette recherche évoque le débat israélien et le schisme au niveau de l'option de la guerre et celle de la diplomatie, avec la nécessité d'inspecter leurs extensions régionales et américaines. Ainsi sera évoqué le plan de Netanyahu et de Barak concernant l'attaque contre l'Iran et les difficultés qu'ils pourront envisager, ainsi que l'avis des experts stratégiques et militaires, et les autres options israéliennes qui pourront remplacer la guerre militaire. La question principale persistante est la suivante: est-ce qu'Israël possède les capacités militaires nécessaires pour réaliser le scénario de la guerre et y réussir? Est-ce que Netanyahu veut vraiment mener une guerre contre l'Iran ou bien il utilise cette menace pour usurper l'administration américaine et l'Union Européenne? Il est essentiel d'évoquer dans ce contexte les deux conférences d'Istanbul et de Bagdad afin de percer la position iranienne dure, et la capacité d'Israël de bénéficier de n'importe quelle lacune afin de déraper le processus de la diplomatie et avoir recours de nouveau aux menaces de guerre.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Général Nizar Abdel Kader*

Le débat israélien concernant le danger nucléaire iranien ***58***

• *Général Mohammad Sobhi el-Hajjar*

Le conflit sur la Mer Rouge: la phase antérieure à l'année 1980 ..... ***59***

• *Dr. Ali Zeineddine*

Le rôle des réserves naturelles dans le développement du tourisme de l'environnement au Liban ***60***

The role of natural reserves in developing environmental tourism in Lebanon.

Some consider that the creation of natural reserves and national parks in the world started 140 years ago. The Arab world has been accustomed to the idea of natural reserves since old ages where each community or tribe used to preserve its springs, pastures and trees in a way that the tribe monopolizes grazing and taking advantage of the water resources in the reserve which is under its protection. During the first stages of the Islamic era the Prophet Mohammad (God's Blessing and Peace be upon him) declared the region of "Nkeih" as a reserve.

The idea of protecting natural resources appeared in the Lebanese laws since the thirties of the twentieth century.

The first law of this kind was issued on 8/7/1939 and tackled the preservation of natural landscapes. The law stipulated the following: "All pieces of land, real estates, trees, isolated trees which should be preserved in view of their beauty or historic value are considered as natural landscapes and natural scenes. After registering the pieces of land in the general inventory list, the owner cannot make any changes affecting the real estate or any part of this real estate. The owner should abstain from taking any steps which might change the general appearance of the natural scene or damage its touristic importance or decrease its value". However, the creation of natural reserves in Lebanon according to international standards didn't start until the year 1992 with the issuance of law 121 on 9/3/1992 and accordingly the reserve of Horsh Ehden and the Reserve of "el-Nakhel" island were created in northern Lebanon.

Brigadier General Mohammad Sobhi el-Hajjar

The conflict over the Red Sea: the pre 1980 era

Since ancient times, the Red Sea and the Arabs of the Peninsula were entangled in the turmoil of the international conflict between the two great powers at that time or the West from one side and the Eastern forces of Iran on the other side. In contemporary history, the Red Sea remained as an important factor in local and international conflicts.

After the inauguration of the Suez Canal in 1869, the Red Sea fell directly under the influence of the colonialist and expansionist policy of the European States at that time such as Great Britain, France and Italy.

However, the Soviet Union and the United States emerged as two Great Powers after World War II and this fact enabled them to gradually replace these colonialist States in the Middle East and embarked upon a conflict and competed over the Red Sea to incorporate their influence in these regions and benefit from their strategic, political, geographic, economic features.

Since the 1980s, the international and Middle Eastern scene started witnessing immense political developments and events which greatly affected the region of the Red Sea. The Islamic revolution of Iran in 1978/1979 struck a heavy blow to the American strategy and western interests by eradicating the regime of the Shah. Afterwards, the events flowed in succession and a destructive war broke out between Iran and Iraq and lasted for 8 years (1980 – 1988). That war was followed by the Iraqi invasion of Kuwait in August 1990. In January 1991, the United States led an international alliance with the participation of the Arab countries and launched operation "Desert Storm" as retaliation to the invasion of Kuwait. The Operation resulted in the invasion of Iraq in March of the same year.

However, the year 1991 paved the way toward the arrival of the Soviet President Mikhail Gorbachev who introduced the Perestroika movement and led to the peaceful collapse of the Soviet Union and the dismantling of the world socialist system circuiting its orbit. It was completely natural that these international developments lead to immense repercussions in the Middle East which affected the countries in this region, especially those located on the coast of the Red Sea. These countries resorted, in light of these transformations, to modifying their political regimes as well as their military and economic policies.

Brigadier General Nizar Abdel Kader

The Israeli debate over the Iranian nuclear threat between the options of war and diplomacy

It appears that the Iranian threat of launching an aerial missile attack against Iranian nuclear facilities has greatly declined during April 2012 as a result of American pressure and bitter criticism launched by former and current Israeli security officials who attacked Prime Minister Benjamin Netanyahu and Defense Minister Ehuda Barack who were insisting on the necessity of adopting the military option to confront the Iranian nuclear threat.

This study aims at reviewing the current Israeli debate and division over the options of war and diplomacy with the necessity of exploring the American and regional dimensions. The study will also tackle the analysis regarding the plan set by Netanyahu and Barack to the attack against Iran and the difficulties which might confront this plan in addition to the opinions of strategic and military experts. The study will also analyze the Israeli alternative options to military war. The Question remains: Does Israel possess the necessary military capabilities to implement the scenario of war with success? Is Netanyahu willing to declare war on Iran or is he using these threats to blackmail the United States Administration and the European Union?

In this context we must discuss the possibility of making a breach in the Iranian intransigent stance during the conventions of Baghdad and Istanbul in addition to discussing Israel's capacity of taking advantage of any gap in the diplomatic efforts to beat the drums of war once again.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *Brigadier General Nizar Abdel Kader*
  The Israeli debate over the Iranian nuclear threat between the options of war and diplomacy ***54***

- *Brigadier General Mohammad Sobhi el-Hajjar*
  The conflict over the Red Sea: the pre 1980 era ***55***

- *Dr. Ali Zeineddine*
  The role of natural reserves in developing environmental tourism in Lebanon ***56***

Références :

- Alexandre Pukall,«**L'image militaire**», 2002.
- Lieutenant Sébastien BOUTELOUP (Section Géographique Militaire –Vincennes), «**Les Systèmes d'Information Géographique dans l'Armée de Terre**».
- Articles des séminaires et des revues spécialisées.
- Wikipedia, l'encyclopédie électronique.
- «المهندس خليل قنصل، «**استراتيجية التوتر الدائم والرؤية الأميركية لصياغة العالم** عسكرة الفضاء عن مقالة في (المجلة الثقافية التي تصدرها الجامعة الأردنية العدد ٦٠– (تشرين الأول/أكتوبر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
- Research*eu (magazine de l'espace européen de la recherche. septembre 2007).
- Bhupendra JASANI (professeur invité du Department of War Studies, King.s College London), «**La télédétection depuis l'espace, facteur de sécurité nationale et internationale**».
- In Search of Miltary GIS. Alka Singhal (GISdevelopment.net).
- (M. Jean Michel Boucheron, député), «**Rapport d'information sur le renseignement par l'image**»
- Sun Tzu, «**L'Art de la Guerre (Les treize articles)**», Traduit par le père Amiot.

Ils cultivent par là un rêve ancien qui consiste à pouvoir mener des actions militaires à grande distance à partir de leur territoire. Du concept zéro mort, on passe au concept de zéro soldat. Un système global et fusionné d'exploitation de toutes les images est en train de se mettre en place.

L'Europe, de son côté, peut-elle faire le choix de renoncer à sa capacité d'analyse politique indépendante et à son autonomie dans le contrôle du déroulement des crises?

La monnaie et le renseignement stratégique ont en commun d'appartenir au cœur des prérogatives régaliennes des Etats. L'Europe de la monnaie s'est construite, a-t-on les moyens et la volonté de construire l'Europe du renseignement?

Où sommes-nous, en tant que pays arabes, de tout cela?

Quels sont les systèmes de renseignement existants?

Lesquels sont véritablement nécessaires?

Combien coûtent-ils?

Maîtrisons-nous les technologies?

Un grand méta-système de renseignement peut-il être un outil au service de lapaix?

Il est urgent d'apporter des réponses précises à ces questions essentielles.

Sun Tzu disait :

«La guerre est d'une importance vitale pour l'État. C'est le domaine de la vie et de la mort: la conservation ou la perte de l'empire en dépendent; il est impérieux de bien le régler. Ne pas faire de sérieuses réflexions sur ce qui le concerne, c'est faire preuve d'une coupable indifférence pour la conservation ou pour la perte de ce qu'on a de plus cher, et c'est ce qu'on ne doit pas trouver parmi nous».

La technique a permis d'accélérer les processus de transmission et de protéger la vie des soldats. C'est à ce titre que l'informatique fut une véritable révolution en matière d'obtention et de transmission de l'image.

Si on compare l'évolution historique, nous sommes passés d'une priorité pour le renseignement à une priorité pour la vie des hommes.

En effet, à l'heure actuelle, les drones permettent d'obtenir des images sans risquer la vie d'hommes sur le terrain. Ceci n'est cependant valable que pour les pays disposant d'un budget important. N'oublions pas qu'un drone vaut la bagatelle de quarante millions de dollars.

Le commandement numérique,quant à lui, permet de centraliser toutes les informations du champ de bataille en un lieu unique, n'est pas sans provoquer certaines craintes.

Que se passerait-il, en effet, si une armée ennemie pénétrait le système de commandement numérique avec l'aide des hackers informatiques et donnait ordre aux forces en question de tirer sur leurs propres soldats ?

Coté politique, François Mitterrand, Jacques Chirac et Gerhard Schröder ont mesuré, lors de conflits successifs, la grande solitude et la fragilité politique qui étaient les leurs au moment d'évaluer de façon véritablement autonome une crise ou d'en surveiller son déroulement, dès lors qu'ils n'avaient accès presqu'exclusivement qu'à des renseignements de situation d'origine américaine.

Le monde a changé. Des deux grandes puissances du renseignement spatial, une seule subsiste. Aujourd'hui, la Russie n'a quasiment plus de moyens opérationnels en orbite. Les Etats-Unis restent seuls et s'apprêtent à développer puissamment leurs moyens spatiaux, leurs capteurs aériens et leurs micro-capteurs.

Le commandement tactique numérique

La révolution de l'Internet tactique et la numérisation du champ de bataille commencent à se déployer dans les armées. Qu'est-ce que l'internet tactique? C'est tout simplement le fait d'avoir une vision globale du champ de bataille, même s'il est distant de dizaines de milliers de kilomètres. Tous les équipements et hommes engagés envoient directement les informations qu'ils obtiennent sur le terrain au système de commandement numérique

La principale utilité de ce système consiste à fournir en permanence les réponses à quatre questions fondamentales:

- Où suis-je ?
- Où sont mes propres forces ?
- Où sont les forces adverses repérées ?
- Quelle est ma mission ?

Pour ce faire, il ya une combinaison de deux éléments matériels: d'une part, une interconnexion de radios effectuant automatiquement des transferts de données, d'autre part, un écran relié à un ordinateur et affichant la carte du secteur avec les unités amies et adverses. La transmission des informations à l'ensemble des postes, en quasi-temps réel, et leur visualisation constituent l'intérêt principal de ces systèmes.

Conclusion

De tout temps, les armés ont eu besoin d'obtenir des renseignements sur leurs propres forces et celles de leurs adversaires. C'est ce service primordial qu'a dû rendre l'image militaire à travers les siècles.

Obtenir l'image puis la transmettre jusqu'aux postes de commandement était le labeur des soldats chargés de cette mission.

pièces d'artillerie ou des terrassements pour ériger une piste, un état-major de campagne ou une plateforme logistique. De la même manière les données concernant la couverture végétale permettront de réaliser des cartes d'aptitude au camouflage.

- Les cartes des parties vues et cachées: toujours en associant le SIG au MNT(6), les géographes militaires réalisent des cartes des zones vues et des zones cachées. C'est-à-dire que la carte montre les parties visibles ou non du terrain à partir d'un point d'observation.

- Les cartes des réseaux géodésiques militaires: Toutes les opérations d'aide au positionnement doivent s'appuyer sur un réseau de points connus avec la plus grande précision possible et dans un système unique (WGS84, compatible GPS). Le réseau géodésique militaire répond à cette exigence. Les SIG permettent de réaliser les cartes correspondant à ces réseaux géodésiques.

- Le RATM (Réseau d'Appui Topographique Militaire) est un réseau de points connus en coordonnées x, y, z. C'est un réseau de circonstance. Sa précision est de cinq mètres à raison d'un point tous les cinq kilomètres. Il permet le recalage des systèmes d'armes équipés de navigateurs terrestres à centrale inertielle.

- Le RPTM (Réseau Pré-positionné Topographique Militaire) est un réseau de points connus en coordonnées x, y, z et de précision centimétrique. Une direction repère est fournie avec une précision de 0,2 millième. Ces points sont matérialisés sur le terrain de façon pérenne. Ce réseau permet de fournir, à l'artillerie et aux sections de mortiers lourds, les éléments topographiques leur permettant d'être immédiatement dans les conditions du tir et d'assurer la mise en place correcte d'un système de désignation de coordonnées de points.

6- Modèle numérique de terrain (modélisation tridimensionnelle du terrain).

fois que la datation a été prise en compte, servent dans la cadre d'opérations spéciales, de missions de renseignement ou la préparation de missions de combat en zone urbaine.

- Les plans de ville: Plus lisibles que l'imagerie grâce à la logique graphique, les plans de villes sont très utiles dans le cadre des missions en zone urbaine et notamment pour les opérations d'extraction de ressortissants. La symbologie et les couleurs permettent de matérialiser sur la carte les zones de regroupement, le volume des personnes à secourir et les itinéraires d'évacuation. Ces produits sont optimisés en croisant les données des ministères de la Défense et des autres organismes publiques.

- Les cartes 3D et les survols dynamiques: En additionnant la puissance des SIG et la qualité de certains modèles numériques de terrain, les géographes militaires sont capables de réaliser des vues en relief des zones d'opérations et des survols dynamiques servant à la préparation des opérations aéromobiles.

- Les cartes d'aides à la mobilité: Ces cartes ont pour objectif d'aider les militaires à se déplacer en véhicule. On distingue les cartes d'aptitude des routes à la circulation militaire, les cartes d'aptitude du terrain aux mouvements motorisés et les cartes hydrographiques de possibilité de franchissement. Ces documents sont réalisés à partir de données géologiques, pédologiques, climatiques ainsi que des données concernant la nature du réseau routier et des ouvrages d'art en matière de largeur, de revêtement, d'inclinaison ou de capacité à supporter des charges.

- Les cartes spécifiques d'adaptation au milieu: Les données géologiques offrent la possibilité aux géographes militaires de dresser des cartes d'aptitude à l'enfouissement. Ces cartes sont particulièrement utiles à l'Arme du génie permettant aux sapeurs de creuser des tranchées, de réaliser des embasements pour les

à sa tactique en fonction de la nature du terrain. Grâce aux Systèmes d'Information Géographique, les géographes militaires sont en mesure de réaliser différents produits d'appui direct au profit des combattants et de leurs missions. Ces produits qui sont assez nombreux, concernent des échelles différentes, regroupent des données très variées et surtout doivent être rédigés dans des délais très courts. Sans les SIG, toute cette production serait irréalisable, d'autant plus que les cartes doivent être déclinées en format papier ou numérique pour les SIC (Système d'Information et de Commandement).

Les SIG permettent de rédiger des cartes numériques servant à alimenter les stations de travail dans les états-majors, les ordinateurs embarqués à bord des véhicules de commandement ou les consoles associés à certains systèmes d'armes. Ils permettent également de réaliser des cartes papier qui demeurent irremplaçables pour les combattants sur le terrain. Dans ce cas, les unités de cartographie sont associées à des unités d'impression spécialement conçues pour être projetées sur un théâtre d'opération.

Les principaux produits d'appui direct sont:

- Les cartes topographiques habillées: A partir de cartes topographiques classiques acquises auprès des services géographiques nationaux ou de partenaires étrangers, les géographes militaires peuvent rajouter des informations propres à l'exécution d'une opération telles que la grille UTM, les lignes de fronts, les positions amies ou ennemies, les fuseaux tactiques, les terrains minés, les camps de réfugiés ou encore les zones de largage ou les zones de contamination NBC (Nucléaire, Biologique, Chimique).

- Les ortho-images géoréférencées: Les SIG peuvent également géoréférencer et habiller des photographies aériennes qui, une

· Cartes de l'urbanisme et de l'aménagement de l'espace
· Cartes des activités économiques et de l'énergie
· Connaissance de l'environnement politique et stratégique
· Cartes des divisions administratives et des grands centres de décision
· Cartes des conflits territoriaux et des facteurs d'instabilité
· Cartes des points chauds et de la nature des risques
· Cartes des sphères d'influences et des potentiels militaires
· Cartes historiques permettant d'identifier l'origine des crises

A la lecture de ces produits, le commandement peut ainsi préciser le type d'action à mener, déterminer le volume des forces à engager ainsi que les dates et les périodes d'engagement, définir le type de véhicule et de matériel à déployer, évaluer la logistique nécessaire pour soutenir l'opération, dicter des règles d'engagement et des règles de comportements que les soldats devront respecter vis-à-vis des acteurs rencontrés sur le terrain.

Ces cartes thématiques peuvent également servir à l'instruction des militaires se préparant à partir en opération. Ainsi, avant même d'être déployé sur un théâtre, le soldat peut appréhender les paysages, la météo et les gens qui l'attendent, facilitant ainsi son adaptation sur le terrain.

2. les produits d'appui direct - phase de conduite des opérations

Fantassins, parachutistes, conducteurs de chars, sapeurs, pilotes d'hélicoptères, transmetteurs, logisticiens, commandos ou officiers dans les PC de campagne, à tous les niveaux, chaque spécialiste de l'Armée de Terre a besoin de cartes lui permettant de se situer, de se déplacer, de réaliser des frappes ou de réfléchir

Les cartes d'aide à la décision sont des cartes thématiques permettant au commandement de se faire une idée précise sur les aspects géographiques d'une zone considérée. Ces produits traitent d'abord du milieu naturel et des contraintes liées à l'altitude, aux pentes, aux facteurs climatiques, à la densité végétale ou à la diffusion du réseau hydrographique. Dans un deuxième temps, les cartes fournissent des informations sur les sociétés et l'organisation de l'espace. L'Armée de Terre étant de plus en plus amenée à intervenir dans le cadre d'opérations d'interposition et de stabilisation au contact direct des populations, il devient essentiel de posséder des informations pertinentes sur l'environnement humain. De nombreux échecs militaires peuvent être expliqués, en partie, par l'absence d'une approche culturelle. Enfin, les produits cartographiques d'aide à la décision peuvent souligner les aspects géopolitiques et stratégiques d'une zone, mettant en perspective les territoires litigieux, les fronts, les zones d'influences des belligérants, la localisation précise et le niveau d'intensité des combats, les secteurs de regroupement de forces armées ou leurs principaux axes de progression.

Connaissance de l'environnement physique

· Cartes des formes du relief et des compartiments physiques du terrain
· Cartes hydrographiques
· Cartes climatiques
· Cartes de la végétation
· Cartes des ressources naturelles
· Connaissance de l'environnement humain
· Cartes des densités de population et des flux migratoires
· Cartes des répartitions ethniques et religieuses

Quand Christophe Colomb fit le pari de trouver à l'ouest une nouvelle route vers les Indes, il avait sur lui un exemplaire de l'Imago Mundi rédigé par le cardinal Pierre d'Ailly. En France, le corps militaire des ingénieurs du roi participa en 1756 à l'élaboration de la carte de Cassini considérée comme la première carte moderne et sous l'Empire, alors que Napoléon préparait ses campagnes sur des cartes d'état-major, ses services de géographie rédigeaient la première charte graphique. Les géographes militaires contemporains établirent les cartes des empires coloniaux aboutissant au début du vingtième siècle à une couverture mondiale quasiment complète et presque exacte.

A toutes les époques, les géographes militaires ont été à la pointe de leur science tant les chefs étaient exigeants en la matière. On peut même dire que les Armées ont souvent fait progresser la discipline. Le Système de Positionnement Global (GPS) ou l'imagerie spatiale sont des exemples actuels de la contribution des militaires au progrès de la géographie.

A l'heure de la numérisation et de la mondialisation des échanges de données, les géographes militaires ont délassé leurs couteaux à graver et leurs planches à dessin au profit des Systèmes d'Information Géographique, offrant une production cartographique plus importante, plus variée et plus élaborée. Au sein de l'Armée de Terre, les produits réalisés par les SIG[5] peuvent être classés en deux grandes catégories: ceux dédiés à l'aide à la décision et ceux consacrés à l'appui direct.

1. les produits d'aide à la décision - phase de planification

La mission principale de la géographie militaire est de faire appréhender le terrain et son environnement naturel ou artificiel.

5- Systèmes d'Information Géographique.

le temps. Ceci est également valable pour les armées ennemies. Pour pouvoir coordonner des actions militaires il faut pouvoir se situer soi-même mais également situer les adversaires.Ce sont des informationstrès importantes pour toute stratégie de défense.

Les Systèmes d'Information Géographique ont apporté de profonds changements au sein de la géographie militaire, l'amenant à revoir son organisation et ses méthodes dès le début des années 90. Cette révolution technologique fut aussi un bouleversement culturel. Le géographe militaire ne devait plus seulement maîtriser le large éventail des connaissances empiriques de la Géographie ainsi que les spécificités liées au métier des armes, mais il était désormais contraint de se spécialiser dans un troisième domaine, et non des moindres, celui de l'informatique.

La cartographie et l'art de la guerre entretiennent des liens étroits, le premier étant le support des stratégies du second. «La Géographie, ça sert, d'abord à faire la guerre», écrivait Yves Lacoste en 1976, dans le but de réveiller une communauté de géographes quelque peu endormie dans les universités françaises. Cette vérité qui dérange est pourtant un fait avéré. De tout temps, les grands conquérants et les éminents stratèges se sont offerts les services de géographes leur fournissant les cartes sur lesquelles ils établissaient leurs plans.

La formidable épopée d'Alexandre le Grand n'aurait vu le jour sans les travaux de Thalès de Milet ou d'Hérodote d'Halicarnasse. A chaque conquête, Jules César faisait redessiner les limites de l'Empire romain. Au Moyen-âge, le voyage de Marco Polo avait été préparé par les récits et les plans dressés par les missionnaires franciscains revenus d'Asie alors que les conquêtes arabes étaient planifiées par des géographes et des mathématiciens brillants qui s'étaient appropriés les études géographiques de l'Antiquité.

deux petits satellites (une tonne chacun), dotés d'une résolution spatiale de 0,7 m et d'un champ de vision de 20 km. Pléiades offrira des capacités d'acquisition stéréoscopique pour répondre aux besoins de la cartographie fine, notamment en zone urbaine, et pouvant intervenir en complément de la photographie aérienne. L'Allemagne, la Belgique, l'Italie, l'Espagne, la Suède et l'Autriche se sont associées à ce programme «dual» (civil et militaire).

De son côté, l'Italie met au point un ensemble de quatre satellites radar également à finalité militaro-civile les Cosmo SkyMed, appelés à voler de concert. Cet ensemble (Pléiades et Cosmo SkyMed) forme le cœur du projet de coopération Musis (Multinational Space based Imaging System for surveillance, reconnaissance and observation) initié par la France en 2005. Il compte déjà comme partenaires: l'Allemagne, la Belgique, l'Italie, l'Espagne et la Grèce. Ce projet vise à préparer l'après-Hélios. Ce futur système d'observation de la Terre devrait disposer de moyens optiques et radar. Sa mise en service opérationnelle devrait intervenir avant la date prévisible de fin de vie d'Hélios-2B, en 2014. Ainsi l'avenir du renseignement spatial militaire européen se dessine.

Les systèmes d'Informations Géographiques militaires

Ainsi, la défense est le point le plus sensible pour tout pays. Logistique et stratégie ont toujours posé un sérieux défi pour toutes les opérations de défense qui ont eu lieu, car elles exigent avant tout la connaissance de l'information spatiale, c'est-à-dire l'information géographique de localisation.

Par conséquent, la connaissance de la géographie est primordiale pourles services de défense. Le but est d'obtenir une représentation visuelle de ce que l'on appelle le théâtre des opérations, c'est-à-dire la représentation de l'armée en question dans l'espace et

hackers! Néanmoins, les différences entre civils et militaires se marquent encore dans certains domaines, tels le blindage des satellites contre les radiations ou leur capacité (pour les militaires) à changer rapidement d'orbite suivant les situations de crise. Cela suppose donc que les satellites militaires consomment et disposent de beaucoup plus de carburant, mais aussi qu'ils soient capables de repasser très fréquemment au-dessus d'un même point du globe afin de suivre l'évolution d'une situation».

Face à l'hégémonie historique américano-russe dans le domaine de la télédétection, d'autres nations se sont aussi dotées d'engins d'observation de la Terre.

En 1988, Israël a ainsi lancé son premier satellite Offeq. Plus récemment, la Chine s'est également dotée de satellites d'observation de la Terre, des capsules récupérables, et d'un système à finalité duale (civile et militaire), le Zi Yuan, avec capacité de transmission des données au sol.

En Europe, la France, en collaboration avec l'Italie et l'Espagne, a conçu les satellites optiques Hélios dès 1995. Le programme militaire français Hélios-2, toujours dans le domaine optique (un satellite dérivé de la plate-forme civile Spot) est aujourd'hui en orbite. Le satellite Hélios-2A a été lancé en décembre 2004. Ses images sont exploitées par les forces armées françaises mais des partenariats ont également été noués avec l'Espagne et la Belgique. Le second satellite de cette génération, Hélios-2B, a dû être lancé en 2009, afin de prendre le relai jusqu'en 2014. L'Allemagne, de son côté, mise sur une constellation de satellites militaires radar: le programme Sar-Lupe. Il s'agit d'une constellation de cinq engins dont le premier a été placé en orbite en décembre 2006.

La France développe pour l'instant deux satellites jumeaux d'observation optique: la constellation Pléiades, comprenant

Les premiers engins de télédétection militaires se différencient des autres satellites d'observation par leur orbite très basse, leur courte durée de vie dans l'espace (quelques jours à quelques semaines) et par leur système de prise de vue. Sur le plan technique, ils étaient simplement dotés d'appareils photographiques sophistiqués. Expédiés sur une orbite choisie en fonction de l'objectif à étudier, ils déroulaient leur film et leur mission s'achevait une fois la bobine terminée. À leur retour sur Terre, le film était développé et les clichés interprétés.

Les progrès techniques enregistrés au cours des quatre dernières décennies ont ensuite permis aux militaires de disposer d'engins plus sophistiqués, dotés de capacités numériques optiques, infrarouges, mais aussi radar (afin de pouvoir observer de jour comme de nuit et quelle que soit la couverture nuageuse) et, surtout, capables de transmettre leurs données depuis l'espace. Plus besoin dès lors d'attendre leur retour sur Terre pour découvrir les informations recueillies.

La résolution(3) des capteurs utilisés par les satellites militaires reste, bien entendu, confidentielle. Tout au plus peut-on aujourd'hui l'estimer au regard des capacités affichées par les satellites civils les plus performants. «En termes de résolution spatiale, certains satellites civils offrent des données très précises, de l'ordre de 80 cm au sol»(4), explique Volker Liebig, directeur des programmes d'observation de la Terre à l'ESA (Agence Spatiale Européenne). «Il est également clair que, de plus en plus, le transfert de données et les télécommandes envoyées aux satellites civils sont cryptées, tout comme pour les satellites militaires. Il s'agit, d'une certaine manière, de se prémunir des

3- La résolution (en m) permet de définir la finesse de l'image. Plus la résolution est petite, plus la finesse de l'image est grande.

4- De nos jours la résolution de certains satellites «Civils» est de l'ordre d'une quarantaine de centimètres.

l'organisation terroriste Al Qaïda et le Mollah Omar, chef des Talibans afghans.

Qu'en est-il donc de leur puissance technologique à travers l'utilisation de l'image militaire? D'ailleurs qu'est-ce que l'image militaire?

En fait, l'image militaire doit être considérée au sens propre, c'est-à-dire tout procédé qui permet aux militaires de se faire une représentation précise de la position de leurs forces par rapport aux forces adverses. Cette définition englobe de nombreux procédés des plus simples aux plus techniques.

C'est une évidence: l'Espace est le lieu privilégié pour obtenir des informations à finalité militaire. De nombreux satellites d'observation de la Terre ont, depuis les débuts de l'astronautique, des objectifs bien plus confidentiels que d'autres. Ils se distinguent aussi par leurs caractéristiques techniques et opérationnelles.

En matière de renseignement, les militaires sont très discrets. Mais il est clair que la télédétection spatiale leur est un outil indispensable. Quasiment dès le début de l'aventure de l'espace, il y a 50 ans à peine, les grandes puissances (États-Unis et Union soviétique) ont mis au point et lancé des satellites espions. Ceux-ci ont été développés pour observer à de hautes résolutions spatiales et spectrales les activités des pays tiers. Certains de ces engins ont également été mis au point pour détecter d'éventuelles explosions nucléaires, ou encore pour déceler de manière précoce le lancement de missiles balistiques ennemis. L'armée américaine a été la première à placer en orbite, dès 1959, des engins expérimentaux d'observation de la Terre (Discoverer et Samos). Ces pionniers ont laissé la place à des dizaines de satellites espions de type Key-Hole (KH). L'Union soviétique a suivi, avec son prototype Kosmos-4 (1962) et de très nombreux successeurs.

troupes au sol afin de déterminer les points faibles des forces en présence, afin d'affecter les renforts au bon endroit ainsi qu'à régler les tirs d'artillerie et à marquer les cibles pour le soutien aérien.

Les premiers aéronefs à effectuer ce type de mission furent les ballons à air chaud et les dirigeables, ensuite ils furent remplacés pendant la Première Guerre mondiale par des avions de reconnaissance plus rapides et donc moins vulnérables. Ces avions, à l'origine de simples sous-versions d'appareils existants, se spécialisèrent jusqu'à être spécialement conçus dans ce but, tels l'OV-1 Mohawk ou l'OV-10 Bronco. Ce type d'avions tend à disparaître étant remplacé par des drones.

Aussi, pour réaliser ce type de mission, les appareils devaient être renforcés. Car évoluant à proximité du champ de bataille, ils étaient souvent la cible de la défense anti-aérienne. Ils étaient aussi doté d'appareils photographiques, de système infrarouge, de radars pour observer le sol, de fusées éclairantes ou fumigènes pour marquer les cibles, d'appareils radio pour communiquer avec les troupes au sol, le commandement ou le soutien aérien et de lances-leurres pour leur défense.

Et les satellites?

«Nos satellites espions peuvent détecter un être humain lisant son journal dans son jardin et prendre son visage en photo» telles étaient les déclarations des responsables du NRO, le National Reconnaissance Office, organisme américain chargé de la capture et de l'analyse des images militaires provenant principalement des satellites et des avions espions.

Or, depuis les attentats du 11 septembre 2001, le monde recherchait deux personnes: Oussama ben Laden, chef de

- **l'observation du champ de bataille**, destinée à surveiller l'évolution des combats au sol et à guider le soutien aérien.

Certaines missions effectuées par des avions de guerre électronique, notamment l'écoute des communications radios ennemies, peuvent également être considérées comme des missions de reconnaissance.

A partir des années 1950, la reconnaissance photographique est principalement assurée par des avions de chasse ou des bombardiers équipés de caméras et appareils photo (par exemple le RF-84F Thunderflash et le Mirage IIIR). Ces avions peuvent également emporter des dispositifs électroniques tels que des radars spéciaux, généralement dans un conteneur externe.

Les États-Unis développèrent également deux avions spécialement conçus pour la reconnaissance stratégique à haute altitude. Le premier d'entre eux était le Lockheed U-2 dont un exemplaire fut abattu en 1960 au-dessus de l'URSS. Le second fut le SR-71 Blackbird capable de voler à plus de Mach 3 sur de longues distances.

Le développement des satellites d'observation rendit cependant ce type d'avion moins important. Actuellement, l'utilisation de drones de reconnaissance tels le RQ-4 Global Hawk ou le RQ-1 Predator devient de plus en plus importante car elle évite de mettre la vie d'un pilote en danger.

Dès les années 1950, l'US Navy a mis en œuvre les premiers avions de type AWACS équipés d'un puissant radar installé sur le dos de l'appareil, permettant à celui-ci de surveiller un large espace aérien et de coordonner les missions des avions de combat situés dans sa zone de surveillance.

Bref, la surveillance du champ de bataille fut la première mission dévolue aux aéronefs. Elle consiste à observer les évolutions des

centaine par jour, et les services d'interprétation des photographies britanniques traitaient parfois jusqu'à 50 000 images dans une même journée. Bientôt les succès de la reconnaissance britannique deviennent considérables (Repérage du Bismarck, identification de la flotte italienne dans le port de Tarente et identification de 6 000 cibles pour le Bomber Command).

Côté allemand, les besoins pour la reconnaissance sont différents, car avec l'ouverture du front de l'Est, l'armée nécessite une reconnaissance plus tactique que stratégique. La rapide progression des forces de l'Axe est assurée par une localisation précise de la ligne de front des troupes ennemies. L'État-major reconnut également l'intérêt d'équiper les chasseurs BF 109 et FW 190 pour la reconnaissance. À chaque amélioration des avions de chasse une nouvelle version de reconnaissance faisait son apparition.

Ainsi, à la fin de la Seconde Guerre mondiale, l'aviation de reconnaissance est devenue un élément conséquent du renseignement militaire. Près de 80%s des renseignements recueillis par les Alliés pendant le conflit provenaient des opérations de reconnaissance.

On fait généralement une distinction entre les missions suivantes :

- **la reconnaissance photographique**, destinée à prendre des photos aériennes de sites sensibles (zones militaires adverses, objectifs d'une prochaine mission).
- **la patrouille maritime**, destinée à surveiller l'espace maritime
- **la surveillance aérienne et le commandement aéroporté**, destinés à surveiller l'espace aérien et à coordonner les avions amis

première utilisation militaire des photographies prises par l'armée était avec le général Maclellan en 1862 lors de la guerre de Sécession. Il utilisa un aérostat pendant le siège de Richmond pour photographier les troupes ennemies.

Progressivement, les différentes puissances s'équipent d'aérostats de telle manière qu'avant la fin du XIXe siècle les principales puissances militaires disposent toutes d'unités spécialisées dans la reconnaissance aérienne.

En 1909, les premières photographies depuis un avion sont prises, et en 1911, l'armée française testa les plus lourds que l'air[1] pour la reconnaissance (imitée l'année suivante par le Royaume-Uni), alors que l'Allemagne n'utilisait pas d'avions pour la reconnaissance et assigne cette mission aux Zeppelins[2] à partir de 1912.

Avec le début de la Seconde Guerre mondiale et l'isolement du Royaume-Uni, la Royal Air Force doit maintenant assurer une nouvelle fonction: collecter des informations en territoire ennemi pour préparer les campagnes de bombardements. Ainsi la reconnaissance se concentra sur la recherche des installations radar, l'identification des sites majeurs de production d'armement et l'évaluation des capacités anti-aériennes de l'Allemagne. C'est à ce moment que la généralisation de la photographie est effective. Avec le nouveau bimoteur Mosquito, la RAF dispose à partir de 1941 d'un appareil très efficace pour la reconnaissance stratégique grâce à son long rayon d'action. De tels avions étaient allégés en armement et leurs moteurs étaient modifiés pour atteindre de plus grandes performances à haute altitude (plus de 12 000 mètres). Les vols de reconnaissance se comptaient jusqu'à une

1- Expression consacrée à l'époque pour parler d'avion.

2- Un zeppelin désigne un aérostat de type dirigeable rigide, de fabrication allemande.

Tandis qu'un Système d'Information Géographique (S.I.G.) est utilisé pour la collection, le stockage et l'analyse des objets et des phénomènes où la localisation spatiale est une caractéristique importante ou critique à l'analyse.

Les applications sont diverses telles que:

- Les collectivités locales et territoriales pour la gestion des réseaux d'eau et d'assainissement, de la voirie, des réseaux routiers et des transports publics, la gestion du parcellaire, les calculs topographiques, les plans d'occupation des sols.
- Les organismes de gestion des ressources naturelles (forêts, eaux, agriculture): analyse de pentes, bassin versant, intégration d'images satellites, surveillance d'incendie.
- Les producteurs de données géographiques: les géomètres, le cadastre, les instituts géographiques et cartographiques nationaux, tous les organismes spécialisés dans la récolte de données.
- Les entreprises industrielles (pétrole, mines, distribution): recherche d'implantation de sites ou de bâtiments, optimisation de parcours de distribution, planification, marketing.
- Les instituts de recherches et universités.
- Le domaine militaire.

Le nombre et le type d'applications qui peuvent être conçus sous un S.I.G. sont nombreux, mais ils restent toujours liés à la disponibilité des données géographiques. C'est là où la télédétection joue un rôle extrêmement important, car elle nous permet d'obtenir des objets à distance sans être en contact physique avec eux.

Le développement de la télédétection, comme nous le savons aujourd'hui, a commencé avec la photographie aérienne. La

l'infrarouge thermique (IRT) et seulement très récemment dans le civile, le radar. La télédétection élargit donc le champ sensible de la réalité matérialisée et détectable de l'espace.

Les méthodes d'extraction de l'information géographique sont nombreuses. Tout d'abord, si l'image peut occuper une place centrale dans le corpus des données, elle n'est jamais seule et s'allie toujours à d'autres sources. La reconnaissance des objets géographiques, suppose un savoir-faire, une maîtrise du raisonnement, de la problématique et du terrain. Or, ces derniers guident les choix de la chaîne de traitement de l'image, il y a donc une boucle d'interaction au cœur de la télédétection entre thématique, méthodes de traitements d'images et documents produits. La première méthode, largement utilisée par les militaires, est la photo-interprétation laquelle demeure très répandue, faisant appel aujourd'hui à la numérisation. Les méthodes de traitements informatiques de l'information spectrale, texturale et structurale ont pris une place importante depuis que l'image est devenue surtout numérique et que les logiciels de traitements d'images se sont diffusés. Ces méthodes ouvrent la voie de l'analyse spatiale des objets extraits et des phénomènes interprétés. Du reste, si l'image fait généralement l'objet d'un travail thématique bien cadré, elle permet, en tant que représentation fidèle et globale, une vision intégrée du système spatial via les configurations qu'il engendre.

Bref, le premier intérêt de la télédétection est de fournir des images de l'espace géographique. Elle fournit des documents pour la 'simple' illustration pour des régions et villes qui se vendent sur des affiches publicitaires, des images pour s'orienter aussi et établir des cartes topographiques, et des images pour mener des inventaires de la plupart des ressources.

villes ou encore les représentations des domaines seigneuriaux. Ces constructions intellectuelles témoignent de la quête de l'homme pour s'approprier un espace : le saisir, le comprendre, l'aménager.

L'histoire de la télédétection commence en 1858 quand Gaspard Félix Tournachon dit Nadar (1820-1910) prend la première photographie aérienne à partir d'un aérostat au dessus du quartier du Kremlin Bicêtre à Paris. Si l'usage de la télédétection a longtemps été cantonné surtout au domaine militaire, l'offre et la demande ont explosé notamment dans le domaine civil faisant ainsi écho à l'avènement de la société de l'image. Aujourd'hui, l'imagerie spatiale s'est largement diffusée et vulgarisée (navigation sur Internet possible sur une couverture d'images spatiales continue: http://earth.google.com/). Cette diffusion est concomitante au basculement vers le format numérique: la donnée est dorénavant un fichier grille (matrice) où chaque carré, appelé pixel (pour picture-element), représente l'espace élémentaire au sol sur lequel un enregistrement est effectué, et sa taille varie selon la résolution spatiale. Le pixel porte un code de la mesure du signal électromagnétique enregistré (la couleur), ainsi l'ensemble des pixels constitue l'image. Ce format ouvre le champ à de nombreux traitements numériques qui ont contribué à leur tour à la multiplication des applications de la télédétection.

Les images se sont diversifiées par la finesse du grain (résolution spatiale) et par l'élargissement de la partie du spectre électromagnétique utilisée. Les premières images étaient acquises dans le seul domaine du visible (VIS) soit dans des longueurs d'onde calquées sur la vision humaine. Bientôt on a pu disposer d'images dans des domaines spectraux de plus en plus éloignés du VIS: le proche infrarouge (PIR), le moyen infrarouge (MIR),

Les applications militaires de la télédétection et de l'information géographique

Ingénieur Amal A. HUSSEINI*

«Au combat, le terrain a énormément d'importance. Pour cette raison, le bon chef militaire sait, pour s'assurer de la victoire, évaluer les forces ennemies et il sait calculer les distances de même que les difficultés que présente le terrain»

Sun Tzu, L'art de la guerre (v. 500 av. J. C.)

La télédétection militaire

La télédétection (détection à distance) convoque la science, la technologie et l'art pour acquérir de l'information sur l'espace terrestre sans avoir besoin de contact direct. Les données sont des images acquises par un capteur (appareil photographique, caméra, laser) embarqué à bord d'un vecteur (jadis pigeons, cerfs-volants, aérostats, aujourd'hui des avions et surtout des satellites). Le capteur enregistre le rayonnement électromagnétique qui lui vient de la surface terrestre. Les images sont des représentations fidèles et instantanées de portions de l'espace terrestre vue du dessus ce qui représente en soi une vue originale. La vision verticale a été construite intellectuellement bien avant que la technologie puisse l'offrir, ainsi on a retrouvé des plans cadastraux gravés sur des tablettes d'argile datant de plusieurs siècles avant notre ère et on peut citer les représentations verticales peintes de

* *Armée Libanaise, Direction des Affaires Géographiques. Ingénieur (ESGT –Le Mans, France), DESS en Télédétection et SIG (Université Paul Sabatier – Toulouse, France).*

many solutions and resolutions tackling human rights issues. Although the UNSC's decisions have some minor legal aspects, the essence and core of such decisions almost certainly are politically driven, thus giving the SC discretionary powers to act in harmony with article 31 of the UN Charter. Unless the UN Charter is amended to include other fields within the jurisdiction of the SC, the latter is self-evolving and is using its discretionary powers to act in accordance with and implement article 31 of the Charter into new fields such as the UNSCR 1308 of 2000 and UNSCR 1983 of 2011 regarding considering the effect of the HIV epidemic on the peace and security in Africa.

American pressurewhichresulted in the adoption of the UNSCR 1422 in July 2002 that was renewed for another year in June 2003 (Resolution 1487). On 23 June 2004, due to the pressures practiced by the international community and other political key players, the USA withdrew its attempt to renew Resolution 1487 for another year, thus ending the blanket impunity enjoyed mainly by its nationals i.e. soldiers.

Conclusion:

Although the Security Council was established in accordance with law, namely the UN's charter, but the Council itself is a political body that is driven by political wills and agendas of its members. Accordingly, law isn't the only source for the Council's behavior and performance; it is rather one of many. Since the main objective of the SC is to maintain international peace and security, it therefore should follow the requirements of each case and act accordingly without limiting itself to the necessities neither of the international law nor to its previous decisions and resolutions while discussing similar situations. The UNSC has widened the scope of what constitutes a threat to or a breach of the peace and security and therefore it followed an inclusion policy of many concepts including human rights issues which adds to its discretionary powers not only to decide on what constitutes a threat to the peace, a breach of the peace, or an act of aggression, but also on what constitutes human rights violation worthy of the UNSC protection. That is in addition to deciding on whether in a given case there is a human rights violation or not. For the UNSC to function properly within the current context, it has to base its decisions on political perspective and seek consensus or, at least, set a minimum understanding between its members to avoid using the veto power which, in case it is used, will obstruct

What is Ironic about the relation between the ICC and the UNSC is that the USA, being one of the permanent members of the UNSC, still didn't ratify the Rome statute. The USA instead has an immense allergy towards the ICC because of its 'war on terror' on the one hand and the threat that the ICC imposes on the USA to try its soldiers before the ICC for committing international crimes on the other hand. The US negative stance towards the ICC was reflected publicly in the statement of the U.S. ambassador for war crimes issues at the UN while discussing the referral of the Darfur case to the ICC where he said that «we [the Americans] don't want to be party to legitimizing the ICC».(53)

The US responded to the 'threats' imposed by the ICC by adopting the American Service members' Protection Act of 2002 and simultaneously signing impunity agreements with states signatory to the Rome statute to guarantee the immunity of its soldiers. The USA furthermore threatened to reject all peacekeeping operations by using its veto power in the UNSC unless the latter secured «blanket immunity»(54) for American soldiers.The USA pressed on the SC to get perpetual impunity from investigation or prosecution by the ICC to nationals of states that have not ratified the Rome Statute, when such persons are involved in operations established or authorized by the United Nations. Although the USA used broad terms to include nationals of states that are not party to the ICC statute while striving to ensure blanket immunity to them, its main concern was to ensure that American soldiers will never be brought before justice. Therefore, the UNSC yielded to the

53 Jonathan F. Fanton, «**US Obstructs Global Justice**», Los Angeles Times (2005). (online) http://articles.latimes.com/2005/mar/29/opinion/oe-fanton29 (accessed 12 December 2011)

54 Timothy A. Kokinda, «**Impact of The International Criminal Court On United States National Security Policy**», USAWC Strategy Research Project - U.S. Army War College. April 2003. (online) http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA420171 (accessed on 20 December 2011), p. 16

Abba and Hammer[48] doubt the independence of the ICC and highlight that the SC retains a «formal stop and go power over investigations and trials through article 16 of the Rome Statutes. «[49]So far, the UNSC has referred two cases to the ICC, namely Darfur due to UNSCR 1593 of 2005 and Libya due to UNSCR 1970 of 2011.It is worth noting that the UNSCR 1593 was adopted «by a vote of 11 in favour with 4 abstentions (Algeria, Brazil, China, and United States)»[50] whereas the UNSCR 1970 was adopted unanimously.[51] Even the USA voted in favor of the latter resolution which was an unprecedented action.

In reflecting the political aspect of the UNSCRs'power in referring cases to the ICC and therefore reflecting the fact that the UNSC has discretionary powers in determining what constitutes human rights violations that threatens the international peace and security, the former chief Prosecutor for the ICTY and the ICTR Louise Arbour similarly acknowledged that:

«…international criminal justice cannot be sheltered from political considerations when they are administered by the quint essential political body: the Security Council. I have long advocated a separation of the justice and political agendas, and would prefer to see an ICC that had no connection to the Security Council. But this is neither the case nor the trend»(52).

48 Elodie Aba and Michael Hammer, «**Any good reasons to cry wolf? Understanding and strengthening independence and accountability of the International Criminal Court in a political world**», One World Trust. Briefing paper number 121, October 2009.

49 Ibid, p. 2

50 UN Press Release, «**Security Council Refers Situation In Darfur, Sudan, To Prosecutor Of International Criminal Court**», Press Release SC/8351. (online)http://www.un.org/News/Press/docs/2005/sc8351.doc.htm (accessed 18 December 2011)

51 UN News Center. «**Security Council imposes sanctions on Libyan authorities in bid to stem violent repression**», (online)http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37633&Cr=Libya&Cr1 (accessed 27 December 2011)

52 Mark Kursten, «**The UN Security Council and the ICC: Between a Rock and a Hard Place**», (online) http://justiceinconflict.org/2011/05/06/the-un-security-council-and-the-icc-between-a-rock-and-a-hard-place/ (accessed 18 December 2011)

SCR 1199 in Sep 1998 under Chapter VII of the Charter which determined that «the deterioration of the situation in Kosovo constituted a threat to peace and security in the region»[46].

The Security Council's Discretionary Powers and the ICC

The ICC was established in July 1998 when «120 nations adopted the Rome Statute, the legal basis for establishing the permanent [ICC]»[47] which entered into force in July 2002 after being ratified by 60 states. Article 5 of the Rome Statute names the crimes under the court's jurisdiction as being the crime of genocide; crimes against humanity; war crimes; and the crime of aggression. Moreover, article 13 stipulates that the court could practice its jurisdiction regarding the mentioned crimes if such crimes are «referred to the Prosecutor by the Security Council acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations». More importantly, article 16 stipulates that the ICC must refrain from investigating or prosecuting a case for 12 months if the UNSC under chapter VII adopts a resolution in that regards that can be renewed for a similar period.

Therefore the Security Council enjoys 'power over' the ICC by either referring or deferring a case to, it both of which have to be based on resolutions in accordance to chapter VII of the Charter. In doing so, the UNSC has massive discretionary powers since it has the necessary flexibility to decide or not to decide the instigation of an investigation or prosecution in a given case.

46 Ibid, p.6

47 ICC.com. «**About the ICC**». (online)http://www.icc-cpi.int/Menus/ICC/About+the+Court/ (accessed on 10 December 2011)

Following Annan's humanitarian intervention doctrine, Canada established the ICISS that issued a report in December 2001,the title of which was «responsibility to protect». Gartner(42) describes the R2P in terms of being the responsibility of the international community, namely the UNSC, to act against mass atrocities in a given state. But if the latter fails to do so in a reasonable time, then the R2P goes to the UNGA or to a regional or sub-regional organization and may involve the use of force. He then highlights that «R2P does not endorse unilateral action but leaves open the possibility that action does not have to be entirely dependent on Security Council authorization»(43). The R2P was officially adopted by the UNGA world summit in 2005 to «help to protect populations from genocide, war crimes, ethnic cleansing and crimes against humanity»(44). Following the World Summit of 2005 many UNSCRs were based on the R2P including the Res 1674, 1706, 1894, and the latest UNSCR 1973 regarding the protection of the Libyan population.

The question remains whether the humanitarian intervention or the R2P is overstepping and undermining the SC, or is the latter turning its blind eye on such actions allowing them to happen and therefore implicitly authorizing them? This is a sound question stemmed from Simma's(45) argument of the NATO's unilateral military action in Kosovo. Because of the Russian threat to use the Veto power, the NATO acted in Kosovo without the UNSC's authorization. NATO justified its military actions on the humanitarian intervention doctrine after it safeguarded

42 Heinz Gartner, «**The Responsibility to Protect (R2P) and Libya**», Austrian Institute for International Affairs. Paper presented at Vienna Human Rights Conference, June 2011

43 Ibid, p. 4

44 UNGAR 60/1, 2005 World Summit Outcome, paragraph 139, p.30

45 Bruno Simma., «**NATO, the UN and the Use of Force: Legal Aspects**», EJIL, (1999) Vol. 10 (1).

of 5 April 1991 paved the way for such doctrine, as explained in the previous section. Furthermore, Bosco comments on the SCR 688 and asserts that «thought not unprecedented, it acknowledged that a state's internal policies could become the business of the Security Council»[39]. Boscois absolutely rightin his argument regarding the UNSCR 688 not being unprecedented, since the UNSC adopted previous resolutions in relation to human rights violations within the border of a sovereign state that threatens the international peace and security such as the UNSCR 418 of 1977 that imposed an economic embargo on South Africa because of its racial discrimination policy.

The humanitarian intervention issue necessitates the discussion of whether the SC should authorize it or not. This in turn instigates the argument about the legality vs. legitimacy of the humanitarian interventions. According to Curley[40], article 2(4) of the UN Charter prohibits the unilateral usage of force by a state against another but there are two exceptions for that; one of which is to counteract military aggression; and the second is the UNSC's authorization under chapter VII. Therefore, for a humanitarian intervention to be legal, it has to be authorized by the UNSC under chapter VII. On the other hand, even if force is used by a state or group of states without resorting to the UNSC or without the latter's authorization, the forceful act will be illegal but it will still be legitimate since legitimacy, as Macklem asserts, is based on «ethical obligations»[41] of states to protect human rights and not on what the UNSC may or may not say on the matter.

39 Bosco. «**Five to Rule them all**», p. 165

40 John Curley P, «**Is There A Right To Unilateral Humanitarian Intervention And, If Not, Do Catholic Social Principles Demand One?**» (online) available from www.stjohns.edu/media/3/29083ff4255a4c11bd6382ee7da7ed61.pdf(accessed on 28 December, 2011)

41 Patrick Macklem, «**Humanitarian Intervention and the Distribution of Sovereignty in International Law**», Ethics & International Affairs, (2008), Volume 22 (4): 369

Ghali stated in his report to the UNSC in 1992 that «The time of absolute and exclusive sovereignty, however, has passed; its theory was never matched by reality»[34]. Moreover, the then UNSG Kofi Annan said in 1999 that «it is the peoples' sovereignty rather than the sovereign's sovereignty»[35] and later developed a new doctrine of humanitarian intervention while addressing the GA of the UN through which the core interest of the UNSC was the individual sovereignty rather than the state's sovereignty. Annan defined the individual sovereignty as «the human rights and the fundamental freedoms of each and every individual»[36]. Kofi Annan's humanitarian intervention doctrine came into existence as a result of the UNSC's failure to respond to the genocide of Rwanda in 1994 and Srebrenica in 1995 and Kosovo in 1999[37] where in the latter case the NATO used force to stop ethnic cleansing without the SC's authorization.Holzgrefe[38] defines the term 'humanitarian intervention' as being «the threat or use of force across state borders by a state or group of states aimed at preventing or ending widespread and grave violations of the fundamental human rights of individuals other than its own citizens, without the permission of the state within whose territory force is applied».

Therefore, gross violations of human rights were considered to be threat to the international peace and security and the SCR 688

34 UNSG Report to the SC, «**An Agenda For Peace—Preventive Diplomacy, Peacemaking, And Peace-Keeping**», UN Doc. A/47/277–S/24111, paragraph 17. (online)http://www.unrol.org/files/A_47_277.pdf [accessed on 14 December 2011]

35 Kofi Annan, «Two Concepts of Sovereignty», The Economist 352 (September 18, 1999): 49 - 50

36 **Kofi Annan**, «Secretary-General presents his Annual Report to the General Assembly»,(Online) http://www.un.org/News/ossg/sg/stories/statments_search_full.asp?statID=28 (accessed on 18 December 2011)

37 Kofi Annan, «**We the Peoples: The Role of the UN in the 21st Century**», United Nations Department of Public Information, available at http://www.unmillenniumproject.org/documents/wethepeople.pdf (accessed on 19 December 2011), p. 48

38 J. L. Holzgrefe, «**The Humanitarian Intervention Debate**» in J. L. Holzgrefe and Robert O. Keohane, eds., Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p.18

New jurisdictions and mandates to the SC giving it more Discretionary Powers

The question of the Council's flexibility in determining a breach or threat to peace is getting more and more complicated as the Council is developing to cover new fields and its scope is widening to entail new concepts and theories that neither were covered by the Charter nor existed in the decisions of the Council in the past.

Following the fall of communism, the end of the cold war, and the break-down of the Soviet Union, new states were created that were in conflict in some instances. Yugoslavia was torn into six independent states that got into conflict later on. Eritrea seceded from Ethiopia. The world witnessed many violent events through which many people were killed by their own nations and the conflicts shifted into intra-state instead of the classical inter-state conflicts. The twentieth century resulted in the murder of approximately 170,000,000[33] persons by their sovereign. Discrimination based on religion, race, or ethnicity has increased within a state and led in many cases to humanitarian disasters. This new status within a globalized world pushed the UN to deal with such problems that threatened, and most of the times, breached the regional and international peace, stability, and security. The UNSC had to face a stiff opposition to its interventionist approach from many states due to their classical argument of state sovereignty in accordance to article 2 (1), (4), & (7) of the UN charter. But the question remained whether human rights violations within a state's boundaries fall within domestic jurisdiction or they elevate to the level of threats or breach international peace and security. In reply to that, the former United Nations Secretary-General Boutros Boutros-

33 R J Rummel, «**Death by Government».** (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1994), 9

this notion jeopardizes the basis of the SC since it tends to jump over the USSR's veto[29]. Reismanthen concludes that careless language can erode the effectiveness of the veto power which is actually one of the essential pillars of the SC.

Moreover, Kunz[30] questions the legality of the SC's resolutions of June 25 and 27, 1950 regarding the Korean War in the absence of a permanent member. The Soviets and their allies including China, Poland, and Czechoslovakia regarded these two resolutions as being «illegal, not binding, and in violation of the charter»[31] based on many arguments including that the USSR as permanent member wasn't present during the voting process. Moreover, they argued that the representative of China didn't have the authority to represent China and therefore it was considered to be absent from voting too. This resulted in adopting a resolution by the SC with the absence of two of its permanent members and therefore these resolutions are deemed to be illegal as the USSR and China argued. Kunz then concludes that these two resolutions were legal, valid, and in conformity with the Charter since the absence of a member of the SC doesn't prevent the SC from adopting a resolution on the one hand and that the absence of a permanent member is considered to be equivalent to abstention from voting and not a veto on the other hand. The significance of these two resolutions is immense since they are the «first experiment in international enforcement action by military measures undertaken by the United Nations in the case of a breach of peace»[32].

29 Ibid, p. 907

30 Josef Kunz L, «**Legality of the Security Council Resolutions of June 25 and 27, 1950**», The American Journal of International Law, (January, 1951), Volume 45 (1).

31 Ibid, p. 138

32 Ibid, p. 137

veto power the most to mainly block SC resolutions followed by the USA (with 82 vetoes). It is worth noting that the first time to use the veto power ever was by USSR in 1946 to block a resolution about «the withdrawal of British and French forces that were stationed in Lebanon and Syria»[27]. After the end of cold war, specifically between 1990 and 2008, only 19 vetoes have been used most of which by the USA (12) followed by China (4) and Russia (3). The decrease in the number of times the veto power used after the end of the cold war reflects the fact that the members of the UNSC agreed on the issues and how to deal with the cases brought before it more effectively.

Using the veto power also heated the debate over the future of the SC on the one hand and widened the gap between the liberal world and the communist world which was the outcome of the politically driven agendas of the SC members that didn't have anything to do with its legality or international law. During the American hostages' crisis that were held captive in Iran in 1979, the case was brought before the SC in 1980. The USSR vetoed the draft resolution and the resolution didn't pass. Consequently, it should not have any legal value. Despite that, the US president of the time James Carter deliberately quoted the vetoed draft resolution in his announcement of the termination of the US-Iranian diplomatic ties. What was even more surprising is that the ECMFM not only quoted the vetoed resolution in April 1980, but also adopted paragraph 5 of the vetoed resolution. According to Reisman, the attitude and conduct of both Carter and ECMFM reflect the 'majoritarian'[28] notion within the SC since 10 out of the 15 members were in favor of the resolution and therefore

27 Bosco, **Five to Rule them all**, p. 43

28 Michael Reisman W, «**The Legal Effect of Vetoed Resolutions**», The American Journal of International Law, (October, 1980), Volume 74 (4): 906.

operation within the law rather than decisions according to law»[23] and concludes that the SC uses the law in different manner than a court since the former faces various situations that implies compromises for its role to be successful.

Another empirical example of the UNSC's flexibility to act outside the limits of law is the UNSCR 687 through which it formulated and brought into existence the UNSCOM to handle the hunt for chemical and biological weapons that Iraq allegedly owned in the aftermath of the first gulf war of 1992 and they reported directly to the SC instead of the Secretariat[24].

Although the UNSC as an organ has empirically shown its flexibility in dealing with certain situations, its members still do not speak with one voice and maybe they shouldn't do so in the first place due to democratic requirements. But there are many differences in approaching the cases brought before the SC since each of its members has its own agenda deriving from its own political view. This issue of disagreement between the SC members has pushed the SC to the limits and jeopardized its existence and future so many times especially during the cold war era that was marked with so many uses of the veto power due to the Council's division between the Western Camp, the Communist camp, and the non-aligned camp. Wood notes that «between 1946 and 1990 some 279 vetoes were cast on average seven a year»[25] whereas the Global policy's table[26] reflects the fact that the USSR/Russia (with 124 vetoes, mostly used between 1946 and 1965 when the cold war was in its climax) used its

23 Ibid, p. 16

24 Bosco, «**Five to Rule them all**», p.163

25 Wood, «**Security Council Working Methods and Procedure**», p. 154

26 GPF.com, «**Changing Patterns in the Use of the Veto in the Security Council**» (online) http://www.globalpolicy.org/component/content/article/102/32810.html (accessed on 18 December 2011).

the aftermath of a resolution following the determination of the situations enlisted in article 39 of the Charter. For instance the SC stated in one of its resolutions that «the situation in Iraq, although improved, continues to constitute a threat to international peace and security»[20] without defining what acts exactly continued to constitute a threat to international peace and security.

Furthermore, Higgins emphasizes on the political aspect of the UNSC and the usage of law as a means to serve political ends. She therefore argues that the UNSC is a common place that parties to a dispute «use international law as a means of furthering their political case. If law is not a fig leaf to cover disagreeable political realities, it is a tactical device, a weapon in the armory of rhetoric»[21]. But even if it is so, the legal language still has to be based on legal grounds including international law and the UN charter where the justification of an action taken is acceptable by others. On the other hand, Higgins asserts that «when the reiteration of legal principles is so inappropriate to the facts, they cease to serve as a language which men can hold in common»[22]. She derived this argument from the case of USSR's invasion to Czechoslovakia.

Higgins acknowledges that the SC's decisions are political but also notes that the political nature of the decisions are circumscribed by law that involves the Charter as a whole and more particularly article 1 (1). She then makes an important point based on the mandate of the SC that basically is to settle disputes and make recommendations calling this performance as «political

20 UNSCR 1511 (2003)16 October 2003 paragraph 7

21 Higgins, «**The Place of International Law in the Settlement of Disputes by the Security Council**», p.3

22 Ibid, p.3

an isolated decision to a special case as an exception to the rule of 'non-intervention' on the other hand just to avoid setting a rule or a precedence through which it obligated itself to follow the same path when facing similar situations or cases. It is worth mentioning that starting from 1991 and according to UNSCR 688 of 5 April 1991, Human Rights violations were considered to be a threat to the international peace and therefore the SC authorized the use of force to protect human rights. Furthermore, Amaral(17) states that there are two essential conditions for the UNSC to intervene in cases to protect human rights; the first is when «violations of human rights must be interpreted as a threat to international peace and security» where the SC has discretionary powers of interpretation of human rights violations; The second is when «the international community intervenes only when a state fails to face the effects of a humanitarian crisis» where measures adopted should be based on chapter VII.

In the Resolutions following the UNSCR 688, Osterdahl(18) Asserts that the SC didn't bother to specify the uniqueness or exceptionality of cases to justify the military intervention for humanitarian reasons since «the SC does what it wants anyway. «Moreover, she argues that the «Security Council could hardly legally bind itself to act in the same way twice»(19) and concludes that the SC will always be inconsistent but will make law.

The UNSC not only has discretionary powers to determine the situations enlisted in article 39 of the Charter on a case by case basis, but also has the discretionary power to evaluate the situations in

17 Alberto Do Amaral. Jr. «**The Right to Humanitarian Assistance**», SELA Conference Papers. Yale Law School SELA conference 2001 – panel 6. [online] http://www.law.yale.edu/documents/pdf/Junior_The_Right_to_Humanitarian_Assistance.pdf (accessed on 14 December 2011),p. 13

18 Osterdahl, «**The Exception As The Rule**», p.11

19 Ibid, p. 12-13

task and opened the door for unilateral intervention by states not necessarily authorized by the UNSC. He then gives many empirical examples of how the UNSC dealt with cases based on ad-hoc measures and solutions and not on normative standards and well defined grounds such as in the cases of the Iraq during the gulf war in 1990 and Kosovo in 1999. He regards both as lost opportunities to constitutionalize the SC.

In contrast to Bianchi, Osterdahl(16) criticizes Bianchi's criticism and therefore is in favor of the UNSC's ad-hocismnature stating that the «ad-hocist practice of the Security Council contributes to the creation of new norms or to the modification of the old ones. «He bases his article on the performance and practice of the SC on humanitarian intervention and argues that the SC is still making law even through inconsistent or repeated practice. In doing so, she empirically analyzes the UNSCRs that authorized the use of force on humanitarian intervention starting from the end of cold war to see whether the humanitarian interventions were justified on the basis of the 'uniqueness' of the cases. She concludes that the SC has shifted its pre-cold war policy in exceptionalizing the situations of military interventions. But the post cold war era was marked by switching the exception into the rule through authorizing military interventions to cases not of interstate conflicts, but rather of internal conflicts of various types that was accompanied by gross human rights violations that needed to be stopped by military intervention. In doing so, the SC was cautious in labeling each and every situation as being 'unique' and /or 'exceptional' in terms of the degree of suffering of human beings on the one hand and reflecting the notion of delivering

16- IngerOsterdahl, «**The Exception As The Rule: Lawmaking On Force And Human Rights By The Un Security Council**», Journal of Conflict & Security Law. (2005), Volume 10 (1): 15

is best described by Judge Shahabuddeen(11) who questions if there are any limits to the Council's powers of appreciation in characterizing a situation as one justifying the making of such decision and ends his statement by asking «if there are any limits, what are those limits and what body, if other than the Security Council, is competent to say what those limits are?» To add to the political aspect of the SC's decisions in accordance with the flexibility characteristic of article 39 of the Charter, Sohn(12) asserts that according to chapter VII of the Charter, the Council doesn't need to tackle cases based on a communication by a state. He adds that «the Council is the sole judge of the timing of its intervention in any dispute»(13) and gives some empirical examples on how the SC was passive towards specific cases in 1973 and 1983.

Bianchi(14) criticizes the current UNSC system for lacking institutionalized framework and normative basis for its actions on the one hand and for lacking consistency, predictability and fairness on the other hand. He therefore calls the current performance of the SC in determining whether or not in a given case there exists a threat of peace, a breach of peace, or an act of aggression which consequently results inpaving the way to intervention to protect human rights as being «ad-hocism. « He then pinpoints the fact that although many of the SC's actions were inspired by human rights protection, the SC has carefully avoided setting precedents based on that(15). Moreover, Bianchi states that by providing ad-hoc solutions, the SC failed to accomplish its

11- Franck M, «**The Powers of Appreciation**»,p. 522

12- Louis Sohn B. «**The Security Council's Role in the Settlement of International Disputes**»,The American Journal of International Law, (April, 1984), Volume 7 (2): 402.

13- Ibid,p. 402

14- AndreaBianchi, «**Ad-hocism and the Rule of Law**»,EJIL, (2002), Volume 13(1).

15- Bianchi, «**Ad-hocism and the Rule of Law**»,p. 268

where Israel was forced to withdraw from Southern Lebanon as a «default strategy»[7] due to the armed Lebanese national resistance that targeted the Israeli occupiers and their proxies, known as the «South Lebanese Army»[8] (SLA), and not due to the UNSCR 425 as many Israeli politicians claimed. The military operations held by the Lebanese armed resistance accompanied with psychological warfare forced Israel to re-evaluate its cost-benefit analysis in Lebanon and found out that the cost they are paying to occupy Southern Lebanon is unaffordable and much higher than the benefits they are receiving due to the excessive loss in human lives as a result of the military operations of the Lebanese resistance. Thus, the UNSCR 425 is a vital case that reflects the political nature of the UNSCRs on the one hand and the role of politics in shaping, wording, and issuing such resolutions on the other hand.

According to Higgins[9], the emphasis on the political activity of the Security Council is used to avoid specific legal requirements. This notion was reflected in the ICJ's ruling in the case of Libya against the USA and the UK on Lockerbie and the Pan Am bombing which resulted in limiting the judicial review over the political body. In that sense, when Libya complained to the ICJ about the USA and UK, it asked the Court to look over the legality and validity of the SC's decisions (namely UNSCR 748). The majority of the ICJ's judges noted that the SC's decision was valid based on article 103 of the UN charter[10]. The situation

7- Augustus Richard Norton, «**Hizballah and the Israeli Withdrawal from Southern Lebanon**», Journal of Palestine Studies, (Autumn, 2000), Volume 30 (1): 31

8- Simon Murden, «**Understanding Israel's Long Conflict in Lebanon: The Search for an Alternative Approach to Security during the Peace Process**»,British Journal of Middle Eastern Studies, (May, 2000), Volume 27 (1): 33-34

9- Higgins, «**The Place of International Law in the Settlement of Disputes by the Security Council**»,

10- Thomas Franck M. «**The Powers of Appreciation: Who Is the Ultimate Guardian of UN Legality?**», The American Journal of International Law, (July, 1992), Volume 86 (3).

Israeli targets[5]. UNSCR 425 was cautiously worded and did not reflect any explicit reference in defining the Israeli invasion to Lebanon as being threat to peace, breach to peace, or act of aggression according to article 39 of the UN Charter. Instead, the resolution expressed in its introduction the SC's grave concerns about the «deterioration of the situation in the Middle East and its consequences to the maintenance of international peace»and thereforethe resolution took measures to insure «restoring international peace and security»[6] through establishing the UN Interim Force for Southern Lebanon that still operates up till now. By doing so, one can implicitly conclude that the UNSC used the second part of article 39 through taking measures in accordance to articles 4 and 42 to maintain or restore international peace and security by establishing the UN Interim Force for Southern Lebanon although without defining a timetable or a mechanism for doing so on the one hand and UNSC deliberately avoided determining the Israeli invasion as being a threat to the peace, breach of the peace, or act of aggression on the other hand. The 1978 Israeli invasion of the 'Southern Litani River' was followed by a bigger and wider invasion to Lebanon in 1982 where the Israeli occupiers reached Beirut, the Lebanese capital, and forced the PLO to withdraw from Lebanon. The UNSCR 425 didn't serve its purpose because the Israeli occupiers didn't withdraw from Lebanon as a result of implementing the resolution itself that deliberately lacked the appropriate teeth by virtue ofavoiding the use of force due to the influence of supportive policy of certain SC members towards Israeli interests. Israel kept on occupying most of Southern Lebanon for twenty two years until year 2000

5- Clyde R. Mark and Alfred B. Prados. «**CRS Issue Brief for Congress: Lebanon**», June 10, 2005 [online] available at http://fpc.state.gov/documents/organization/50261.pdf [accessed on 23 March 2012]

6- Third Paragraph of the UNSCR 425

Council disappeared»[2]. In other words, the political might of the great powers is superior to any consideration to law within the SC since their problems will be solved in accordance with compromises and not by resorting to law.

Moreover, within this context, it is worth noting what the Brazilian representative to the UNSC stated during the deliberations at the SC to adopt a resolution dealing with the Corfu Channel dispute that recommended both parties to refer the case to the ICJ (UNSCR 22) since it took place at the early times of the SC and questioned the political and/or legal structure of the organ. Before supporting the resolution, he stated that «the Security Council in this case had been asked to function as a tribunal, which it was not»[3] concluding that the SC's function is political and not juridical. Similar stance was adopted by the Egyptian representative to the UNSC while discussing the Suez Canal's Crisis in 1947 where he stated that he's not relying on the juridical considerations since the Council isn't limited to the legal aspect of a dispute brought before it[4].

UNSCR 425 is an interesting resolution of the SC's early days that reflects the discretionary powers of the UNSC in activating article 39, as a whole or in part, and the influence of political agendas of the SC member states on resolutions. The latter resolution was adopted due to Israel's invasion to Lebanon in 1978 under the name of «Operation Litani», through which Israel aimed to destroy Palestinian bases located in the south of the 'Litani river' that were used to launch attacks against

2- David Bosco, «**Five to Rule them all: The UN Security Council and the Making of the Modern World**», (USA: Oxford University Press, 2009), 98.

3- Security Council.International Organizations: Summary of Activities: I. The United Nations. International Organization (1947),Volume 1 (2).

4- Rosalyn Higgins, «**The Place of International Law in the Settlement of Disputes by the Security Council**»,The American Journal of International Law, (January, 1970), Volume 64 (1): 10

is vital to determine whether the SC enjoys flexible and broad discretionary powers since if its decisions were legally driven, then it has to abide by what the law stipulates; but if its decisions were politically driven, then it can be flexible and take decisions that put an end to the threat or breach of international peace and security of a case brought before it without being limited to the application of the law or considering previous decisions to similar cases. This brings to the fore the legal versus political nature of the SC decisions' debate that will be highlighted in detail in this section. Therefore, this section discusses the SC's performance during the timeline of its establishment in the aftermath of the WWII until the beginning of the 21st century. In doing so, this section highlights the most important events that challenged the unity and efficiency of the SC including the Cuban Missile Crisis, the US diplomat hostages held by Iran following the Islamic Revolution in 1979, and the UNSCR 425. This section also reflects the conduct and behavior of the UNSC in defining what constitutes a threat to the international peace and security on the one hand and the measures taken according to that on the second hand.

On the matter of political aspect overcoming and superseding the legal within the UNSC, the academic literature reflects the gap between both notions. The situation is best described by the statement of the Ivory Coast ambassador to the UN while discussing the Cuban Missile Crisis in the 1960s. The Ambassador mentions that within the UNSC «if there was a dispute between a small power and a great power, the small power disappeared; if there was a dispute between two great powers, the Security

powers and resolutions or based on unilateral interventions?

This essay tries to answer the abovementioned questions briefly due to the space limit. In doing so, empirical critical analysis of the UNSC's conduct and behavior will be adopted throughout the essay in order to draw concepts and have a clearer picture of the discretionary powers of the SC in defining and deciding which of the cases constitute a threat to the international peace and security on the one hand and the measures authorized by the SC to maintain and restore them on the other hand. Therefore, this essay is divided into three basic parts each of which entails some answers to the above questions. The first part is an introduction to the UNSC and its working mechanism through which the political and legal debates will be highlighted to see whether the SC has restrictions imposed by law to follow, or it has discretionary powers to decide upon each case. The second part tackles the evolution of what constitutes a threat to or a breach of the international peace and security thus widening discretionary powers of the SC by including human rights issues based on the 'humanitarian intervention' doctrine and the 'R2P' concept. The third part deals with the SC's discretionary powers over the ICC and whether or not a specific case constitutes a threat to the peace, a breach of the peace, or an act of aggression and therefore should be referred to or deferred to the ICC. The essay then concludes with some important findings on the UNSC's performance and suggests many steps that improve its efficiency and productivity.

The legal vs. political debate of the UNSC's nature

When the UNSC takes decisions and determines a case to be a threat to the peace, a breach of the peace, or an act of aggression according to article 39 of the Charter, does it do so based on legal or political motivations and/or basis? The answer to this question

to be inadequate; thus authorizing the use of force necessary to maintain and restore international peace and security.

The article that paved the way for the UNSC's flexibility in choosing to take or not to take measures to maintain and preserve the international peace and security is article 39 of the UN Charter. It provided the SC with discretionary powers to determine whether or not in a specific case there exists any threat to the peace, breach of the peace, or act of aggression and accordingly make recommendations, or decide what measures shall be taken in accordance with Articles 41 and 42 of the Charter.Wood states that «the most two common instruments to issue from the council are resolutions and presidential statements»(1) where the former is the Council's traditional instrument; binds the states concerned according to article 25 of the UN charter; and is used for formal actions and more significant matters and the latter requires consensus of the SC members; is more ephemeral; and used when the Council wants to comment less formally on a particular development.

Consequently, many questions are raised about the effectiveness of the UNSC decisions on determining whether a case constitutes a threat or breach to the international peace and security. How these decisions, whether resolutions, presidential statements, or recommendations are taken and on what basis? Is the SC immune to political agendas or it is amenable to political wills of its permanent members while adopting a resolution? Who decides whether there is a breach of the international peace and security and on what criteria, if any, and what are the measures taken? Are these measures also taken based on the SC's discretionary

1- Michael Wood C, «**Security Council Working Methods and Procedure: Recent Developments**», The International and Comparative Law Quarterly, Volume 45 (1): 154

The Security Council and Article 39 of the UN Charter

Eshak (Isaac) ANDAKIAN*

Table of Abbreviations:

ECMFM	European Common Market Foreign Ministers
HIV	Human immunodeficiency virus
ICC	International Criminal Court
ICISS	International Commission on Intervention and State Sovereignty
ICJ	International Court of Justice
ICTR	International Criminal Tribunal for Rwanda
ICTY	International Criminal Tribunal for Former Yugoslavia
NATO	North Atlantic Treaty Organization
PLO	Palestinian Liberation Organization
R2P	Responsibility to Protect
SC-R	Security Council - Resolution
UNGA-R	United Nations General Assembly - Resolution
UNSCOM	United Nations Special Commission
UNSC-R	United Nations Security Council - Resolution
UNSG	United Nations Secretary General
USSR	Union of Soviet Socialist Republics

Introduction

The UNSC is one of the six organs of the UN as stipulated by article 7 of the UN Charter. Its main jurisdiction and mandate is based upon the idea of maintaining and preserving the international peace and security.This idea finds its roots and basis in chapters VI and VII of the UN charter where the former tackles the «Pacific Settlement of Disputes» through soft means and authorizing measures by not resorting to force, and the latter gives the UNSC the right to take a further step if the SC considers that the measures taken by article 41 are inadequate or proved

* *BA Law – Lebanese University MA Human Rights and Democratization – University of London (IALS) and University of Malta MA Political Science – European Politics and Policy– University of Manchester/UK Researcher*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2012

Contents

N° 81 - July 2012

The Security Council and Article 39 of the UN Charter

..... Eshak (Isaac) ANDAKIAN *5*

Les applications militaires de la télédétection et de l'information géographique

..... Ingénieur Amal A. HUSSEINI *29*

Abstracts ..... *53 - 56*

Résumés ..... *57 - 60*

DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Michel NEHME
Dr. Elham MANSOUR
Prof. Tarek MAJZOUB

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are refereed and subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Security Council and Article 39 of the UN Charter

- Les applications militaires de la télédétection et de l'information géographique